



مستخرج من محضر إجتماع المجلس العلمي للكلية

في دورته الاستثنائية 19 نوفمبر 2018

في اجتماعه المنعقد بتاريخ التاسع عشر من شهر نوفمبر عام ألفين وثمانية عشر، وبعد الاطلاع على التقارير الإيجابية للجنة الخبراء المشكلة من السادة:

اسم ولقب الخبير	الرتبة العلمية	الهيئة المستخدمة
محمد غربي	أستاذ	المركز الجامعي بتيسمسيلت
جيلالي دلالي	أستاذة) محاضر قسم (أ)	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
طيب قلووش	أستاذة) محاضر قسم (أ)	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

صادق المجلس على اعتماد المطبوعة المقدمة من طرف الدكتور(ة): طيب عمور محمد بعنوان:

"محاضرات في الاقتصاد السياسي". ووافق على صلاحية نشرها في مكتبة الكلية واعتبارها مادة علمية تدرس لطلبة السنة الأولى ليسانس شعبة الحقوق..

10 ديسمبر 2018

الشلف في:

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي

فاج بن علي محمد



جامعة حسيبة بن بوعلي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مطبوعة بعنوان

محاضرات في الاقتصاد السياسي

لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق (ل م د)

إعداد: الدكتور: محمد طيب عمور

أستاذ محاضر قسم (أ)

السنة الجامعية

2019/2018

مقدمة

رغم أن علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة لم يظهر إلا في بداية القرن السابع عشر الميلادي كما سيأتي معنا، إلا أن الجذور التاريخية لهذا العلم تعود إلى عصور ما قبل الميلاد وبالتحديد العصر اليوناني القديم، حيث برز بعض المفكرين الاقتصاديين من أمثال أفلاطون وأرسطو.

والاقتصاد السياسي هو أحد العلوم الاجتماعية التي تتناول دراسة علاقات الأفراد بعضهم ببعض وعلاقتهم بالأشياء في سعيهم إلى تحقيق الرفاهية المادية، ورغم عدم الاتفاق على تعريف موحد بشأنه - يدور حول معنى واحد هو الاهتمام بدراسة الحاجات الإنسانية المتعددة وكيفية إشباعها باستخدام الوسائل أو الموارد النادرة.

لقد واجهت الإنسان المشكلة الاقتصادية منذ وجوده، في ظل ندرة الموارد التي يحتاجها الإنسان لإشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة، ولما كانت المشكلة الاقتصادية تمس الجميع أفرادا ومجتمعات فإن علم الاقتصاد السياسي يحاول التصدي لهذه المشكلة، ومساعدة الأفراد والدول على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة والمناسبة المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك للوصول إلى أقصى إشباع ممكن وتحقيق الرفاهية والتقدم.

ومن البديهي أن تبدأ محاضراتنا في الاقتصاد السياسي بمحاولة التصدي لتعريف هذا العلم وبيان موضوعه وعلاقته ببعض العلوم الاجتماعية الأخرى، ولا يكتمل مفهوم الاقتصاد السياسي إلا بالوقوف على جوهر المشكلة الاقتصادية، ببيان خصائصها وعناصرها، وهذا يمثل الفصل الأول من هذه المطبوعة.

والمتتبع لحركة تطور العلم الاقتصادي منذ القديم وحتى وقتنا الحاضر يقف على عدد كبير من الأفكار والآراء الاقتصادية التي حاولت التصدي للمشاكل الاقتصادية التي كانت تواجهها، والإجابة عن التساؤلات حول القوانين التي تحكم عمليات الإنتاج والتوزيع في المجتمع، حيث

ظهرت بعض الأفكار الاقتصادية عند الفلاسفة اليونانيين القدامى، وأيضاً عند الحضارة الرومانية، والحضارات الشرقية، غير أن الدارس لهذه الآراء والأفكار الاقتصادية يجد أنها لا ترقى إلى أن تكون أفكاراً اقتصادية بالمعنى الحديث لعلم الاقتصاد، وذلك أنها كانت مشوبة بالأفكار الفلسفية والتصورات الدينية.

وفي العصور الوسطى وجدت بعض الآراء الاقتصادية التي حاولت وضع الحلول للمشاكل الاقتصادية الموجودة، ويمكننا في هذا الصدد أن نميز بين حضارتين متباينتين: الحضارة الغربية، والحضارة الإسلامية، ففي حين كانت الحضارة الغربية تعيش فترة الركود الحضاري في مختلف مجالات الحياة، ومنها المجال الاقتصادي، حيث كانت واقعة تحت هيمنة الكنيسة، ورجال الدين، فقد ألبست الأفكار الاقتصادية لبوساً دينياً كنسياً محضاً، وحاولت تفسير الظواهر الاقتصادية تفسيراً دينياً مستوحى من تعاليم الكنيسة، أما الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى فقد كانت تعيش أزهى عصورها، وبرز عدد كبير من المفكرين والعلماء المسلمين الذين وضعوا أفكاراً اقتصادية ترقى إلى ما توصل إليه الفكر الاقتصادي في العصر الحديث.

إلا أن النقلة النوعية في علم الاقتصاد تبدأ باختيار النظام الإقطاعي الذي كان سائداً في أوروبا، والتخلص من سطوة الكنيسة وهيمنتها على شؤون الحياة، حيث ظهرت على إثر ذلك الكثير من المدارس الاقتصادية الكبرى، مدارس فكرية أثرت على علم الاقتصاد السياسي ودفعت إلى تطويره بشكل كبير، وفي أحضانها نشأ علم الاقتصاد الحديث كعلم مستقل، الذي حاول دراسة الظواهر الاقتصادية بعيداً عن الأفكار الفلسفية والدينية، ووضع الحلول للمشاكل الاقتصادية، إلا أن هذه الآراء كانت محلّ نقد دائم، مما تمخض عنه تطور علم الاقتصاد، ولما كانت هذه المحاضرات لا تكفي لاستيعاب جميع المدارس الاقتصادية فقد حاولنا قدر الإمكان الوقوف على أهم هذه المدارس، كالمدرسة التجارية، والمدرسة الطبيعية، والمدرسة الكلاسيكية، والكلاسيكية الحديثة، والمدرسة الكينزية.

وفي العصر الحديث تطورت الأفكار الاقتصادية التي جاءت بها المدارس الاقتصادية لتشكل ما يطلق عليه "النظام الاقتصادي"، حيث نشأ أول الأمر النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي ظهرت بواده الأولى على يد المدرسة التجارية وهو ما يطلق عليه "الرأسمالية التجارية"، ثم المدرسة الطبيعية، لينمو هذا النظام وتستقر مبادئه على يد المدرسة الكلاسيكية وخصوصا إسهامات المفكر الاقتصادي "آد سميث" وغيره المفكرين في هذه الحقبة الزمنية، وما تلاها.

وقد أسفر تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي في كثير من الدول الغربية عن حدوث أزمات اقتصادية، وظهور عيوب كثيرة فيه، الأمر الذي دفع ببعض المفكرين إلى مهاجمة النظام الرأسمالي وبيان عيوبه، وكان أشهر هؤلاء المفكرين هو الفيلسوف الألماني "كارل ماركس"، الذي كتب سلسلة من المقالات في نقد النظام الرأسمالي، ونادى باستبدال النظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بالنظام الاشتراكي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وهو ما حدث فعلا سنة 1917 بقيام الثورة البلشفية في روسيا التي انتهجت النظام الاقتصادي الاشتراكي لتلحق بها كثير من الدول فيما بعد.

كما أسهمت كتابات بعض الاقتصاديين المسلمين في ظهور الاقتصاد الإسلامي كنظام متميز تماما عن النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي، وتم طرح العديد من المنتجات الاقتصادية الإسلامية كالصكوك والسندات الإسلامية، وتم إنشاء البنوك الإسلامية في العديد من الدول ومنها الدول الأوروبية، وقد أثبت التطبيق العملي صحة المبادئ والأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي وثباتها.

وعلى الرغم من أن علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية التي ساهمت بشكل ملموس في تحسين المستوى المعيشي للإنسان، والتطور الهائل في الفن الإنتاجي، إلا أن الاقتصاد كلمة مُبهِمة لدى الكثيرين من الناس، رغم تأثيره البالغ على شتى أمور حياتهم اليومية، كالبيع والشراء، والعمل، والبطالة، والغنى والفقر، والسكن... فضلا عن معرفة السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول والحكومات في سبيل زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة الأفراد داخل المجتمع،

وتوفير مناصب الشغل، بل ربما أدى الوضع الاقتصادي السيئ إلى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، لذلك كانت دراسة الاقتصاد السياسي أمرا بالغ الأهمية وخصوصا لدى طلبة كلية الحقوق، حيث تمكنهم دراسة هذا العلم من الوقوف على كثير من المسائل الاقتصادية ذات العلاقة المباشرة بحياتهم اليومية كظاهرة الإنتاج، والاستهلاك، النقود، الأسعار، التضخم، والعمل، البطالة، والتعرف على النظم الاقتصادية الكبرى، وعوامل الإنتاج التي تمكن الدولة من تطوير الاقتصاد، وطرق استغلالها أحسن استغلال .

وقد اخترنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي في وصف الظواهر الاقتصادية وعرض الأفكار الاقتصادية، والمنهج التاريخي في التعرف على مختلف الآراء والمدارس الاقتصادية، والمنهج المقارن في المقارنة بين مختلف الآراء والنظم الاقتصادية.

وفي ضوء ذلك يمكننا أن طرح الإشكالية التالية: ما هي أهم الأفكار والآراء المتعلقة بعلم الاقتصاد السياسي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسة عدة إشكالات فرعية:

- ما هو علم الاقتصاد السياسي؟.
- ما هي المشكلة الاقتصادية، وما هي خصائصها؟
- ما هي أهم الأفكار الاقتصادية التي ظهرت عبر التاريخ وكيف أسهمت في تطور علم الاقتصاد السياسي؟
- ما هي أهم المدارس الاقتصادية؟
- ما هي الأنظمة الاقتصادية الكبرى المطبقة اليوم، وكيف يمكننا المفاضلة بينها؟

وللإجابة على هذه الأسئلة قسمنا الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث جاء الفصل الأول فصلاً تمهيدياً، يحتوي على مبحثين، يشكل كل منهما محاضرة مستقلة، المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم الاقتصاد السياسي، وتناولنا في المبحث الثاني المشكلة الاقتصادية.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة تطور الفكر الاقتصادي، وهو يشمل ست (06) محاضرات موزعة على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: تناولنا فيه الفكر الاقتصادي في العصور القديمة، والمبحث الثاني تطرقنا فيه لدراسة الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى، بينما خصصنا المبحث الثالث لدراسة الفكر الاقتصادي في العصر الحديث أي المدارس الاقتصادية.

وجاء الفصل الثالث من هذه المطبوعة متعلقاً بالأنظمة الاقتصادية الكبرى، وهو موزع على ثلاثة (03) مباحث، يشكل كل مبحث محاضرة مستقلة، أما المبحث الأول فخصصناه لدراسة النظام الاقتصادي الرأسمالي، بينما خصصنا المبحث الثاني لدراسة النظام الاقتصادي الاشتراكي، والمبحث الأخير تناولنا فيه النظام الاقتصادي الإسلامي.

وهذه الخطة المتبعة تغطي جميع المقرر الدراسي الرسمي الموزع على أربعة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: تعريف ومضمون الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي.

المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية وطرق الإنتاج فيها.

المحور الرابع: الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الأول

مدخل تمهيدي

تمهيد وتقسيم

الاقتصاد قديم قدم الإنسان ذاته، فمنذ أن وجد الإنسان على هذه البسيطة وهو يحاول التغلب على المشكلة الاقتصادية، والمتمثلة في قلة الموارد الاقتصادية مقارنة بالحاجات الإنسانية المتجددة والمتعددة، وقد بدأ الاقتصاد في أول الأمر اقتصادا عائليا بسيطا، ثم تطور ليصبح اقتصادا متعلقا بالجماعة ككل.

ومع ذلك فليس هناك تعريف موحد للاقتصاد، ويعزى السبب في ذلك إلى اختلاف الزاوية التي ينظر منها كل مفكر إلى الاقتصاد، وتأثره بالمدرسة الاقتصادية أو المذهب الاقتصادي الذي ينتمي إليه، وسنحاول في هذا الفصل الوقوف على مفهوم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية في مبحثين، يحتوي كل مبحث على محاضرة واحدة على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي

المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية

المبحث الأول

مفهوم الاقتصاد السياسي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاقتصاد (المطلب أول) وعلاقته بفروع العلوم الاجتماعية الأخرى (المطلب الثاني)

المطلب الأول

مفهوم الاقتصاد

سنقف في هذا المطلب على تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحاً (الفرع الأول)، وموضوع علم الاقتصاد السياسي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تعريف الاقتصاد

أولاً: تعريف الاقتصاد لغة

كلمة اقتصاد في العربية مشتقة من الفعل (قصد)، ولها عدة معان، منها الاعتدال والتوسط في الأمور، والقصد في الشيء خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أن لا يُسرفَ ولا يُقتَرَّ⁽¹⁾.

أما بالنسبة للأصل اللغوي لتعبير "اقتصاد سياسي"، فقد اشتق من ثلاث كلمات إغريقية ينصرف معناها إلى "قواعد ذمة المدينة"، وهي: بيت (ذمة) "Oïkos"، قواعد "Nomos"، مدينة "Polis"⁽²⁾.

(1) ابن منظور الأفرريقي، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج.3، ط1، دار صادر، بيروت، ص. 353.

(2) رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، ج 1، دار النهضة العربية، مصر، 1975، ص. 10.

ثانيا: تعريف علم الاقتصاد اصطلاحا

يعتبر الفيلسوف اليوناني أرسطو (Aristotle)⁽¹⁾ أول من استخدم مصطلح "الاقتصاد"، وقصد به: "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية"، أي العلم الذي يهتم بالشؤون المالية للمنزل، أما أول من استخدم مصطلح "الاقتصاد السياسي" فهو الكاتب لفرنسي "أنطوان دي مونتكريتيان (Antoine de Montchrestien)⁽²⁾ بفرنسا سنة 1615م الذي نشر كتابا بعنوان (المطول في الاقتصاد السياسي **Traité D'Economie Politique**)، قاصدا بكلمة السياسي أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة، أي المجتمع بأكمله، وليس العائلة وحدها⁽³⁾، وحينما جمع بين شقي تعبير "الاقتصاد السياسي" كان يهدف إلى إسداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة، وكان هذا المسلك منطقياً إذ أن السياسة الاقتصادية قد سبقت في نشأتها علم الاقتصاد، الذي لم ينشأ إلا في القرن الثامن عشر.

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد السياسي لم يحظ بتعريف موحد له، فعلماء الاقتصاد لم يتفقوا على تعريف واحد لهذا العلم، وتعددت عباراتهم كثيرا في تعريفه، ويعزى اختلافهم في تعريفه إلى الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية، والزاوية التي ينظر منها كل مفكر، بل حصل الخلاف بينهم في الاسم الذي يطلق على هذا العلم، فمنهم من يقول "علم الاقتصاد" أو "الاقتصاد" أو "الاقتصاد السياسي"، ونظرا لتعدد تعريفات الاقتصاد السياسي مما يتعذر معه الإحاطة بها في مثل هذه المطبوعة، حسبنا أن نقتصر على بعض منها:

(1) أرسطو أو أرسطوطاليس (384 - 322 ق.م)، فيلسوف وعالم ومدّرس يوناني، عالم موسوعي، تتلمذ على أفلاطون، وتعلّم على يديه الإسكندر الأكبر، يعتبر هو وأفلاطون أهم فيلسوفين بين جميع فلاسفة اليونان القدماء، التحق بأكاديمية أفلاطون في أثينا، وظل فيها لمدة 20 عامًا ولم يغادرها إلا بعد موت أستاذه أفلاطون عام 347 ق.م. أطلق على أرسطو وتلاميذه اسم المشائين؛ لأن أرسطو كان يُلقي دروسه أثناء المشي والتجوال بصحبة تلاميذه. جمعت كل مؤلفات أرسطو في المنطق تحت اسم "الأورجانون" وتعني الأداة. وهو أول فيلسوف تحدث عن عملية الاستدلال المنطقي الذي سماه القياس، حيث يمكن البرهنة أو الاستدلال منطقيا على صحة قضية معينة إذا كانت هناك قضيتان أخريان صحيحتان. انظر ترجمته في: الموسوعة العربية العالمية، ج.2، ط.2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، السعودية، 1999، ص. ص. 506، 507.

(2) ولد سنة 1575 وتوفي سنة 1621م، أديب وشاعر واقتصادي فرنسي، نشر سنة 1615 كتابا بعنوان (المطول في الاقتصاد السياسي **Traité D'Economie Politique**) ضمنه آراءه الاقتصادية: مثل الدعوة إلى تقسيم العمل، والمنافسة الحرة كحافز ضروري للصناعة، كما دعا إلى تدخل الدولة لتنظيم المهنة، وإنشاء الصناعة، ووضع سياسة جمركية لحماية الإنتاج الوطني. انظر ترجمته

على الرابط التالي، شوهده بتاريخ 2018/07/22: https://fr.wikipedia.org/wiki/Antoine_de_Montchrestien

(3) محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، الإسكندرية، 1993، ص.ص. 10، 11.

التعريف الأول: التعريف الذي يقوم على فكرة إشباع الحاجات: استقر الكثير من الاقتصاديين حول التعريف الذي يربط بين ندرة الموارد التي يرغب الإنسان في الحصول عليها من جهة، والجهد الذي يبذله الإنسان في تحويل هذه الموارد قصد إشباع حاجاته لمواجهة هذه الندرة من جهة أخرى، أي مواجهة المشكلة الاقتصادية⁽¹⁾.

ومن أشهر التعريفات وفق هذا الاتجاه تعريف الاقتصادي الفرنسي ريمون باغ Raymond Barre⁽²⁾ في كتابه "الاقتصاد السياسي"، حيث عرّف الاقتصاد السياسي بأنه: "علم يدرس تسيير الموارد النادرة وأشكال تحويل هذه المواد"، فهو علم يبيّن السبل التي يتبعها الأفراد والمجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة التي لا حصر لها، باستعمالهم وسائل محدودة، وبعبارة أخرى فالاقتصاد السياسي هو: "العلم الذي يدرس المشكلات التي تنشأ من وجود حاجات إنسانية متعددة وموارد محدودة لإشباع تلك الحاجات"⁽³⁾.

التعريف الثاني: التعريف الذي يربط بين الاقتصاد والثروة: من أشهر التعريفات وفق هذا الاتجاه تعريف آدم سميث⁽⁴⁾: عرف آدم سميث الاقتصاد في كتابه ثروة الأمم بقوله: "الاقتصاد هو علم الثروات"⁽⁵⁾.

(1) سنتطرق في المحاضرة الثانية لمفهوم المشكلة الاقتصادية وأبعادها.

(2) ريمون باغ: ولد في 12 أبريل 1924 بسانت دينيس ومات في 25 غشت 2007 بباريس، اقتصادي وسياسي فرنسي، وأستاذ جامعي، تقلد منصب نائب رئيس المفوضية الأوروبية، مكلف بالاقتصاد والمالية، من 1967 إلى 1973. كما شغل مناصب في وزارة التجارة الخارجية في الحكومة الأولى لجاك شيراك من 12 يناير إلى 25 غشت 1976. شوهد بتاريخ 2018/01/02 على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%86_%D8%A8%D8%A7%D8%BA

(3) زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي - نظرة تاريخية مقارنة، منشورات كنب عربية، ص. 16.

(4) آدم سميث: ولد في يونيو 1723 وتوفي في يوليو 1790، فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي يعتبر أب الاقتصاد الحديث. يُعدّ مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي. اشتهر بكتابه "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" ألفه سنة 1776، وهو أول عمل يتناول الاقتصاد الحديث وقد اشتهر اختصاراً، باسم "ثروة الأمم". دعا إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة، بوصفها الوسيلة الفضلى لتحقيق أكبر قدر من الثروة والسعادة. انظر ترجمته عند: جون كينيث جالبرت، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 261، سبتمبر 2000، ص.ص. 74-77.

(5) آدم سميث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة: حسني زينة، ج.1، ط.1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007.

التعريف الثالث: طوّر كارل ماركس⁽¹⁾ مفهوم الاقتصاد السياسي في كتابه نقد الاقتصاد السياسي ليحوّله إلى علم دراسة قوانين تطور المجتمع، ذلك أنه بتطبيق قوانين المادية الجدلية على حركة التاريخ صاغ قانون تطور المجتمعات من نظام اقتصادي إلى آخر، فيكون علم الاقتصاد السياسي قد انتقل على يدي ماركس إلى علم القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على المستهلكين، أي أولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجياتهم الفردية أو الجماعية.

ومن خلال هذه التعريفات يمكن تعريف الاقتصاد السياسي بأنه: «علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أو العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي الحاجات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع⁽²⁾».

الفرع الثاني

موضوع علم الاقتصاد السياسي

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد، وهذا النشاط يظهر في شكل علاقة مزدوجة: علاقة الإنسان والطبيعة، وعلاقة الإنسان والإنسان.

أولاً: عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة

الإنسان كائن مقاوم للطبيعة، مضاد لها، لا يستسلم لقيودها بل يبحث دوماً على إمكانية التغلب على الطبيعة والتكيف معها، لإشباع حاجاته العديدة، والإنسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجات لا يمكن إشباعها من ذاته، بل يتعين عليه بذل جهده في سبيل الحصول عليها من الطبيعة بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها.

ويتميز المجهود الذي يبذله الإنسان بأنه مجهود واعٍ، فالإنسان حيوان مفكر يتصور مقدماً النتيجة التي سيوصله إليها جهده، والكيفية التي يبذل بها هذا الجهد، فهو يدرك مقدماً غايته من بذل

(1) كارل هانريك ماركس: فيلسوف، وعالم اجتماع، ومؤرخ، واقتصادي ألماني، ولد سنة 1818، وتوفي سنة 1883م. لعبت أفكاره دوراً هاماً في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية. نشر العديد من الكتب خلال حياته، أهمها بيان الحزب الشيوعي (1848)، و رأس المال. (1867-1894). شوهدت ترجمته بتاريخ 2018/07/22 على الرابط التالي:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%84_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%B3

(2) محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 13.

الجهد، وهو لا يقوم بذلك مرة واحدة بل بصفة مستمرة ومتكررة، فالأمر يتعلق بعملية إنتاج مستمرة عبر الزمن.

عندما لا تكفي أعضاؤه وقواه الأصلية لإشباع حاجاته المتطورة يستخدم الإنسان بعض الأدوات التي يجدها في الطبيعة أو يطورها لمساعدته في زيادة الإنتاج وتنويعه. يستخدم أشياء مكملة لأطرافه، يصممها من الطبيعة وهي تعتبر الأدوات التي يستعملها في نشاطه لإشباع حاجاته، وهي أدوات العمل، مثل المحراث الذي يصنعه من خشب شجرة كحرت الأرض.

فجوهر عملية الإنتاج هو علاقة بين الإنسان والطبيعة، عمل الإنسان لتحويل قوى الطبيعة ليتمكن من إشباع حاجاته⁽¹⁾.

ثانيا: عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان

لا يقوم الإنسان بهذا التفاعل مع الطبيعة وحده، بل في جماعة، في مجتمع؛ لأن الإنسان "حيوان اجتماعي"، فهو لا يستطيع أن يحفظ وجوده إلا من خلال عمل الآخرين، فأفراد المجتمع يكمل أحدهم عمل الآخرين، ومن ثمة فإن عملية الإنتاج عملية اجتماعية في محاولة مستمرة للحصول من الطبيعة على الموارد اللازمة لإشباع حاجات الجماعة وأفرادها، ويتم ذلك من خلال التعاون فيما بينهم في صورة تقسيم العمل، كل فرد يصبح مختصا في جزء من عملية الإنتاج.

إن تقسيم العمل رهن بتحقيق مستوى معين من تطور القوى الإنتاجية، أي مستوى معين من إنتاجية العمل يمكنه من خلق فائض في المواد الاستهلاكية فيصبح بالتالي عمل الفرد جزءا من فائض في المواد العمل الاجتماعي. ومع نمو اقتصاد الجماعة الذي يصاحب الاتساع المستمر في حجم الجماعة (العائلة، القبيلة، الأمة...)، ومع تعقيد تركيب هذا الاقتصاد تزيده درجة تقسيم العمل بين أفراد الجماعة.

على هذا النحو يتبين بأن الإنتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وإنما هو في الوقت نفسه علاقة بين الإنسان والإنسان، الأمر هنا يتعلق بمجموعة العلاقات بين أفراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة، فالعلاقات المتعددة التي تنشأ بينهم تتمثل في العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تتم بواسطة الأشياء المادية والخدمات، ومن ثم يمكن القول أن العملية الاقتصادية هي عملية إنتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي (مجموع السلع والخدمات)، الغاية النهائية من هذه العملية هي إشباع حاجات المجتمع⁽²⁾.

(1) محمد دويدار، المرجع نفسه، ص.ص. 16-19.

(2) المرجع نفسه، ص.ص. 19-27.

المطلب الثاني

علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى

يعتبر علم الاقتصاد فرعاً من فروع العلوم الاجتماعية، والعلوم الاجتماعية ككل تربط بينها علاقة وثيقة، لذلك يؤثر الاقتصاد السياسي ويتأثر بمختلف فروع العلوم الاجتماعية، وهذا ما سنحاول الوقوف عليه، مكتفين ببعض العلوم الاجتماعية ذات الارتباط الوثيق بعلم الاقتصاد السياسي.

أولاً: الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

يعرف البعض علم الاجتماع بأنه "علم القوانين العامة لتطور المجتمع الإنساني"⁽¹⁾. فموضوع علم الاجتماع يتعلق إذن بالظواهر الاجتماعية بوصفها هذا، وذلك في حركتها الكلية، أما الفروع الأخرى من العلوم الاجتماعية فموضوعها يتعلق بظواهر هي أولاً اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك طائفة من الظواهر الاجتماعية: ظواهر اقتصادية في حالة علم الاقتصاد السياسي، ظواهر سلوك الأفراد في متضمناته الذهنية في حالة علم النفس... وهكذا⁽²⁾.

والاقتصاد السياسي يهتم بطبيعة وتطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية هي الظواهر الاقتصادية التي تكوّن الأساس الاقتصادي للمجتمع، ممثلاً بذلك علماً اجتماعياً يخص هذا الجانب من حياة المجتمع، بينما يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته، أي تحوّل المجتمع من شكل إلى آخر⁽³⁾.

كما تتجلى العلاقة بين العلمين من خلال ظهور تخصص فرعي ضمن الاقتصاد هو (علم الاقتصاد الاجتماعي)، أو ضمن علم الاجتماع هو (علم الاجتماع الاقتصادي)، فالأول هو اتجاه يميل إلى تفسير المعطيات أو الظواهر الاقتصادية اعتماداً على الظواهر الاجتماعية و واقع البنية الاجتماعية، أما الثاني فهو يزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظلّه النشاط الاقتصادي⁽⁴⁾.

(1) محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 54.

(2) المرجع نفسه، ص. 55.

(3) المرجع نفسه، ص. 55، 56.

(4) المرجع نفسه، ص. 56.

ثانيا: الاقتصاد السياسي والعلوم السياسية

كما هو معلوم أن علم السياسة يهتم بدراسة أنظمة الحكم والسلطة والعلاقة بين أفراد المجتمع والحكومات وكذا أشكال المؤسسات ودورها في منظومة الحكم.

ومما لا شك فيه أن هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية، فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية، فارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق، وذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثراً بها ومؤثراً فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف باسم "بالاقتصاد السياسي".

ثالثا: الاقتصاد السياسي والقانون

بما أن القانون هو مجموعة القواعد المجردة والملزمة والتي تنظم العلاقات الإنسانية ومن ضمنها العلاقات الاقتصادية، فلا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء...) إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، فالقانون هو الذي ينظم العلاقات بال عقود التجارية، ويفض المنازعات الاقتصادية التي قد تنشأ بين الأفراد والجماعات، والدول، وعندما يقوم المشرع بسنّ القوانين المختلفة فإنه يأخذ بعين الاعتبار الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

رابعا: الاقتصاد السياسي والتاريخ

التاريخ علم إنساني حي، مجاله البحث العلمي في الحقائق الواقعة فعلا، ل يتم تأكيدها أو نفيها والقيام بتحليلها وتركيبها.

وتعتبر دراسة التاريخ ضرورية ولازمة لا يمكن الاستغناء عنها في معظم العلوم، ولكنها تعتبر ألزم بالنسبة للاقتصاد، حيث يحتاج علماء الاقتصاد لدراسة التاريخ للتعرف على تطور النظم والأفكار الاقتصادية المختلفة، فعالم الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد، وتجارب الأمم الماضية في المجال الاقتصادي، وذلك للوقوف على تطور الأفكار الاقتصادية عبر العصور المختلفة، كالأفكار الاقتصادية التي ظهرت عبر مختلف مراحل التاريخ وحاولت التصدي لبعض المشاكل الاقتصادية، كمشكلة التضخم، وارتفاع الأسعار، والفقر، والبطالة، ودور الدولة في الاقتصاد...، ومعرفة التطورات التي حصلت على طرق الإنتاج وتغير النظم الاقتصادية، وذلك للاستفادة منها في الوقت الحاضر.

المبحث الثاني

المشكلة الاقتصادية

واجهت المشكلة الاقتصادية الإنسان منذ وجوده، وذلك في ظل عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية جميع الحاجات الإنسانية المتعددة، وستتطرق في هذا المبحث لمفهوم المشكلة الاقتصادية (المطلب الأول)، وعناصرها وأركانها (المطلب الثاني)

المطلب الأول

مفهوم المشكلة الاقتصادية

سندرس في هذا المبحث تعريف المشكلة الاقتصادية (الفرع الأول)، وخصائص المشكلة الاقتصادية (الفرع الثاني)

الفرع الأول

تعريف المشكلة الاقتصادية

تعرف المشكلة الاقتصادية على أنها: "محدودية الموارد، وكثرة الحاجات، التي تفرض على المجتمع الاختيار، ووضع الأولويات، ومن ثمّ التضحية، فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معيّن بالمقارنة بين حاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعدّدة، والمتنوّعة، والمتجدّدة عبر الزّمن"⁽¹⁾ أو هي: "عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشريّة من السلع والخدمات في ظلّ ندرة الموارد، ووسائل الإنتاج"⁽²⁾.

وبعبارة أخرى فالمشكلة الاقتصادية تعني ندرة الموارد المتاحة في مقابل الاحتياجات الإنسانية المتعددة وغير المنتهية، والتي ينتج عنها مشكلة الاختيار بين الرغبات التي يختار إشباعها من بين جميع احتياجاته ضمن الموارد المتاحة، وبذلك فإنه يتوجب التضحية بحاجات ورغبات على حساب أخرى.

(1) هايل عبد المولى طشطوش، المشكلة الاقتصادية بين التّوصيف والحل، من منظور اقتصاديّ إسلامي، بحث مقدّم لمنتدى الاقتصاد الإسلامي، دبي، 2015، ص. 8.

(2) السيّد محمّد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1، الدّار الجامعيّة، الإسكندرية، 2004، ص. 30.

الفرع الثاني

خصائص المشكلة الاقتصادية

تتميز المشكلة الاقتصادية بعدة خصائص أهمها:

أولاً: الندرة

وهي من أهم خصائص المشكلة الاقتصادية، فلولا ندرة الموارد الاقتصادية لما نشأت أية مشكلة اقتصادية، والندرة هنا ندرة نسبية وليست مطلقة، فالموارد بصورة عامة متوفرة، ولكن إذا ما قيست هذه الموارد بالحاجات الإنسانية الكثيرة والمتجددة فإنها تعتبر نادرة، أي نادرة بالنسبة للحاجة إليها، إن الموارد الاقتصادية لا تكفي لإنتاج كل ما يرغب فيه الأفراد والمجتمعات من سلع وخدمات، مما يعني أن إشباع كل الحاجات والرغبات الإنسانية غير ممكن عملياً، ولذا فلا بد من إشباع بعضها وإهمال البعض الآخر⁽¹⁾.

ثانياً: الاختيار

بما أن الموارد الاقتصادية المتاحة لا تكفي لإشباع كل الحاجات الإنسانية المتعددة، فلا بد أن يقوم الفرد بترتيب هذه الحاجات بحسب أهميتها بالنظر إلى أي منها أولى بالإشباع دون الآخر أو قبله، وعليه تظهر أمام الفرد مشكلة الاختيار.

إن عملية الاختيار وفق الأهمية النسبية هي جوهر السلوك الاقتصادي، فمشكلة الندرة النسبية تقتضي من المجتمعات عموماً الاختيار بين الحاجات والرغبات التي يجب أن توجه الموارد لإشباعها، والحاجات والرغبات التي لا بد من التضحية بها؛ لأن الموارد لا تكفي لتلبية جميع الحاجات والرغبات⁽²⁾.

والاختيار ينطوي على نوعين من القرارات:

1/ قرار بشأن تحديد الحاجات التي يتعين إشباعها أولاً.

2/ قرار بشأن تحديد نوع وكمية الموارد التي ستستخدم في تحقيق هذا الغرض.

(1) أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، ط1، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2005، ص.ص.8، 9.

(2) المرجع نفسه، ص.9.

ثالثا: التضحية

التضحية هي تخلي الأفراد عن حاجات خاصة بهم من أجل إشباع حاجات أخرى ذات أهمية بالنسبة لهم، وتعتمد على المفاضلة والمقارنة بين مجموعة من الحاجات، ومن ثم ترتيب أولوياتها بالنسبة لكل فرد من أجل تخصيصه للموارد المناسبة لها بهدف إشباع الحاجات الخاصة به، فإذا استخدم شخص كل موارده للحصول على سلعة أو خدمة معينة يكون قد ضحى بسلعة أو خدمة أخرى، وإذا قرر المجتمع اختيار توجيه موارده لإنتاج سلع صناعية وكان من الممكن أن ينتج سلع زراعية، ففي هذه الحالة يكون المجتمع قد ضحى بإنتاج السلع الزراعية، هذه التضحية تسمى (تكلفة الفرصة البديلة)⁽¹⁾.

إن صفة التضحية هي خاصية مميزة للمشكلة الاقتصادية وهي تأتي لتعدد الحاجات الإنسانية تعددا يحول دون إشباعها كلها بالنظر لان الوسائل اللازمة لإشباعها محدودة⁽²⁾.

(1) تعريف تكلفة الفرصة البديلة: هي ما تم التضحية به بسبب اختيار سلعة أو خدمة معينة. فمثلا إذا خصصنا أرضا معينة للبناء، فإن ذلك سيكون على حساب زراعتها. وإذا كانت الموارد لا تكفي لبناء مدرسة أو مستشفى فاخترنا بناء مدرسة فإننا نكون قد ضحينا ببناء المستشفى، وعليه فإذا وجهنا أي مورد نادر لاستعمال معين، فإننا نكون قد ضحينا في سبيل ذلك بكل الاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد، هذه التضحية تسمى تكلفة الفرصة البديلة.

(2) أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، ص.9.

المطلب الثاني

عناصر المشكلة الاقتصادية وأركانها

سنتطرق في هذا المطلب لعناصر المشكلة الاقتصادية (الفرع الأول)، وأركانها (الفرع الثاني).

الفرع الأول

عناصر المشكلة الاقتصادية

تتكون المشكلة الاقتصادية من عنصرين أساسيين هما: الحاجات الإنسانية المتعددة، والندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

أولاً: الحاجات

الحاجة هي المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي، وتعرف بأنها: "الشعور بالحرمان مع معرفة الوسيلة المناسبة للقضاء على هذا الشعور والرغبة في استخدام هذه الوسيلة".

ويتبين من هذا التعريف أن الحاجات تقوم على ثلاثة عناصر:

- الشعور بالحرمان كإحساس بالحاجة إلى سلعة أو خدمة معينة.

- معرفة الوسيلة المناسبة للقضاء على هذا الحرمان.

- الرغبة في استخدام الوسيلة الملائمة لإزالة الحرمان.

1/ أنواع الحاجات:

يمكن تصنيف الحاجات الاقتصادية إلى أقسام مختلفة ووفقاً لاعتبارات متعددة يمكن اعتمادها

في هذا التصنيف، وذلك على النحو التالي:

أ/ من حيث درجة إلحاح الحاجة: الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:

تنقسم الحاجات من حيث أهميتها إلى حاجات ضرورية وهي التي تتوقف حياة الإنسان أو

صحته على إشباعها، مثل الغذاء والكساء والمسكن، وحاجات كمالية وهي التي تؤدي إلى رفاهية

العيش، مثل الترفيه والسياحة، فحاجة الإنسان إلى الطعام تفوق حاجته إلى الثقافة، وهذه الأخيرة تتقدم على حاجته إلى التسلية، وهكذا، وهذا التقسيم بين الضروريات والكماليات تقسيم نسبي غير ثابت، يختلف من شخص إلى شخص، ومن زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان.

ب/ الحاجات المادية والحاجات المعنوية:

الحاجات التي يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية هي حاجات مادية، والحاجات التي لا يلزم لإشباعها موارد مادية تسمى حاجات معنوية، ومثال الحاجات المادية حاجة الفرد إلى الغذاء والملبس والسكن ونحوها، ومن الحاجات المعنوية حاجة الفرد إلى الثقافة والصحة ونحوها.

ج/ من حيث مستوى الحاجة: الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:

الحاجات الفردية هي الحاجات التي تخص الفرد نفسه وحياته الخاصة بصفه مباشرة إذا أشبعها لم يشاركه فيها غيره مثل الحاجة إلى الغذاء والكساء والسكن، أما الحاجات الجماعية (العامة) فهي التي تختص بالمجتمع ككل ويؤدي إشباعها إلى استفادة جميع أفراد المجتمع أو معظمهم، فإشباعها يتم على نحو مشترك، ولا يؤدي تمتع فرد بإشباعها إلى منع آخر من إشباعها كالأمن والدفاع والصحة والتعليم.

ومعيار تقسيم الحاجات إلى حاجات فردية وجماعية هو دور الدولة في تنظيم هذا الإشباع، فالحاجات التي لا يمكن إشباعها دون تدخل الدولة أو تنظيمها لهذا الإشباع يعد حاجة جماعية، والحاجات التي يمكن للأفراد إشباعها بأنفسهم دون حاجة إلى تدخل الدولة يعد حاجة فردية.

د/ من حيث زمن الحاجة: الحاجات الحالية والحاجات المستقبلية:

يقوم التقسيم بين الحاجات في هذه الحالة على أساس الزمن، فهناك من الحاجات ما يتطلب إشباعا عاجلا دون تأخير أو تأجيل، ويسمى هذا النوع الحاجات الحالية، وهناك نوع آخر من الحاجات يتطلب إشباعا في فترة زمنية لاحقة، ويسمى هذا النوع الحاجات المستقبلية، ومثال الحاجات الحالية بالنسبة للفرد حاجته إلى الطعام فإنه يتقدم على حاجته إلى التعليم الذي يمكن تأجيله إلى فترة لاحقة، ومثال الحاجات الحالية بالنسبة للجماعة الحاجة إلى الأمن والعدل فإنه يسبق الحاجة إلى بناء مدارس جديدة أو مصانع.

ه/ من حيث انتظام تكرار الحاجة: الحاجات الدورية والحاجات العارضة:

الحاجات الدورية هي الحاجات التي تحتاج إلى إشباع بصفة دورية متكررة ولا يغني إشباعها في فترة زمنية عن إشباعها في فترة لاحقة، كالحاجة إلى الطعام والشراب والسكن، وأما الحاجات العارضة فهي التي تتكرر بصفة غير منتظمة مثل الحاجة إلى الدواء في كثير من الحالات.

2/ خصائص الحاجات الإنسانية:

تتميز الحاجات الإنسانية بعدة خصائص يمكن إجمالها في العناصر التالية:

أ/ **قابلية الحاجة للإشباع**: القاعدة العامة هي أن كل الحاجات قابلة للإشباع، فإذا كانت الحاجة هي الشعور بالحرمان أو الألم فإن هذا الإحساس تتناقص حدته مع الاستمرار في الإشباع باستعمال السلعة أو الخدمة، فالمنفعة تميل إلى التناقص مع الاستمرار بالإشباع، ومعنى قابلية السلعة للإشباع هو أن قدرا محددًا من المال يكفي لإشباع هذه الحاجة⁽¹⁾، وهذا ما يعبر عنه بقانون تناقص المنفعة الحدية⁽²⁾.

ويقصد بقانون تناقص المنفعة الحدية (قانون جوسن Gossen): مقتضى هذه النظرية أن الحاجة تكون ملحة جدا قبل بدء إشباعها، إلا أنه كلما زاد عدد وحدات السلعة التي يستخدمها الفرد في إشباع حاجة معينة، قلّ تدريجياً إلحاح تلك الحاجة وتناقص مقدار المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلعة، وعلى العكس كلما تناقص عدد وحدات السلعة التي تشبع حاجة معينة، زاد تدريجياً إلحاح تلك الحاجة، وتزداد مقدار المنفعة التي يحصل عليها الفرد من كل وحدة من وحدات السلعة⁽³⁾.

ب/ **قابلية الحاجة للانقسام**: أي أن الحاجة قابلة للإشباع الكلي أو الجزئي، وهذا يعني أنه كلما تلقت الحاجة قدراً من الإشباع خفت حدتها، فالحاجة قابلة للإشباع تدريجياً بالسلعة أو الخدمة، وهذا يعني أن كل جزء من السلعة أو الخدمة، قابل لأن يشبع جزء من تلك الحاجة، وعلى ذلك فإن قابلية السلع والخدمات للانقسام هي التي تسمح بتصور انقسام الحاجة مما يرجع في النهاية إلى حقيقة طبيعة الإنسان.

ج/ **قابلية الحاجة للقياس**: من المتصور أن يكون شعور الإنسان بالظماً في أي ساعة من ساعات الليل أو النهار أشد منه في ساعات أخرى، وبعبارة أخرى تكون حاجته للماء في لحظة ما أشد منها في لحظة أخرى، ومعنى ذلك أن الإنسان قادر على أن يرتب الحاجات من حيث أهميتها ترتيباً تنازلياً بقدر إلحاح الحاجات.

(1) محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ص. 291.

(2) المنفعة الحدية: هي المنفعة التي يحققها الفرد باستهلاك وحدة إضافية من الوسيلة المناسبة لإشباع حاجته.

(3) انظر: رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص.ص. 9، 10.

د/ قابلية الحاجة للتعدّد: الحاجات الإنسانية عديدة ومتنوعة، تتنوع باستمرار تبعاً لتقدم الحضارة، فتقدم الحضارة يؤدي إلى ظهور حاجات لم تكن معروفة من قبل، وهذه الحاجات تتغير بتغير العادات في المجتمع، وهي كثيرة تفوق القدرة على إشباعها، فهي حاجات لا حد لها⁽¹⁾.

وعلى العموم فإن تعدد الحاجات يتأثر بعدد من العوامل أهمها:

- **تقدم الحياة المدنية:** ترتب على تقدم الحياة المدنية ظهور العديد من الاختراعات، والتطورات الهائلة التي شملت جميع مناحي الحياة الأمر الذي انعكس على تعدد رغبات الإنسان في كل المجالات ، وبالتالي تعدد حاجاته .

- **زيادة الدخل:** تعدد الحاجات أو تقل تبعاً لزيادة، ونقص الدخل فكلما زاد الدخل زادت معه الرغبات وبالتالي تعددت الحاجات.

- **ظروف الزمان والمكان:** إن حاجات الإنسان قبل عشرين عاماً أقل من حاجاته اليوم وحاجات الإنسان في المناطق الباردة تختلف عن حاجاته في المناطق الحارة، كما أن حاجات الإنسان في الدول المتقدمة تختلف عن حاجات الإنسان في الدول النامية.

- **المستوى الثقافي والاجتماعي:** نلاحظ أن اهتمامات الإنسان المثقف تختلف عن اهتمامات الإنسان الأمي، فالأول يحتاج إلى الكتاب، والصحيفة بشكل أساسي، بينما الثاني لا تمثل له تلك الحاجات أي أهمية .

- **مراحل العمر:** تتغير حاجات الإنسان بالزيادة والنقصان تبعاً لمراحل عمره فحاجاته في مرحلة الطفولة غير حاجاته في مرحلة الشباب، وغير حاجاته في مرحلة الشيخوخة.

ه/ **قابلية الحاجة للاستبدال:** يعني هذا إمكانية تعويض حاجة معينة بقضاء حاجة أخرى، أو الاستعاضة عن سلعة بسلعة أخرى، وتتوقف قابلية الاستبدال على مقدار التقارب بين الحاجات المختلفة، كالأستعاضة عن شرب القهوة بشرب الشاي⁽²⁾.

(1) محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص. 290.

(2) المرجع نفسه، ص. 291.

و/ الحاجات متزايدة ولا نهائية: الحاجات الإنسانية لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي، وتتأثر هذه الخاصية بالتطور الحضاري للمجتمعات والأفراد.

ثانياً: الموارد

تمثل الموارد العنصر الثاني للمشكلة الاقتصادية، باعتبارها الوسيلة التي يمكن من خلالها إشباع الحاجات، حيث يحول الإنسان هذه الموارد في عملية إنتاجية إلى سلع وخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية.

1/ تعريف الموارد: الموارد هي جميع الوسائل القادرة على إشباع الحاجات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

نستخلص من هذا التعريف أن المورد الاقتصادي يرتبط دائماً بقيمة معينة وتكلفة محددة، ولا يمكن الحصول عليه مجاناً.

2/ أنواع الموارد: يمكن تقسيم السلع (الموارد) إلى عدة أقسام باعتبارات مختلفة:

أ/ تقسيم السلع تبعاً لدرجة وجودها: السلع الحرة والسلع الاقتصادية:

- السلع الحرة: هي ذلك الشيء المفيد والمتوفر بمقادير كبيرة مقارنة بالطلب عليه، بحيث يمكن الحصول عليه بدون ثمن كمقابل له، كأشعة الشمس والهواء⁽¹⁾، فالكميات المتوفرة من هذه الأشياء تفي لإشباع حاجيات جميع الأفراد، ومن ثم لا تثير هذه الأشياء أي مشكلة اقتصادية⁽²⁾.

- السلع الاقتصادية: هي ذلك الشيء المفيد والنادر بالنسبة إلى الطلب عليه، بحيث لا يمكن الحصول عليه بدون ثمن كمقابل له⁽³⁾، وهذه السلع لا تتواجد في الطبيعة بالكميات التي تكفي لإشباع الحاجة إليها، أو لا توجد بالصورة المناسبة أو في المكان المناسب، وبالتالي لبد للإنسان من أن يبذل جهداً

(1) أبو أحمد رضا طالب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، ط1، دار مجدلاوي، الأردن، 2006، ص. 36.

(2) مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، الأردن، 2008، ص. 13.

(3) أبو أحمد رضا طالب، المرجع السابق، ص. 36.

للحصول عليها، أو لجعلها بالصورة أو في المكان المناسب لإشباع الحاجة، وبالتالي لا بد أن يكون هناك مقابل للحصول عليها، مثل الطعام والملابس...⁽¹⁾.

ب/ تقسيم السلع تبعاً لطبيعتها استخدامها: السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية:

- **السلع الاستهلاكية:** هي السلع التي تُنتجُ بغرض الاستهلاك النهائي، أو هي التي تُشبع الحاجات الإنسانية بصفة مباشرة دون حاجة إلى إجراء عمليات تحويلية عليها كالغذاء والملابس⁽²⁾.

- **السلع الإنتاجية (السلع الرأسمالية):** السلع الإنتاجية هي السلع التي تسهم بطريق غير مباشر في إشباع الحاجات الإنسانية، عن طريق استخدامها في إنتاج سلع وخدمات تستخدم في إشباع الحاجات⁽³⁾، فالسلع الإنتاجية تسهم في إنتاج السلع الاستهلاكية المعدة لأغراض الاستهلاك المباشر، ومن ثمة فهي لا تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة؛ ولكنها تساعد في إنتاج السلع الاستهلاكية، ومثال ذلك الأرض والآلات والمواد الأولية.

ج/ تقسيم السلع تبعاً لأهميتها: السلع الضرورية والسلع الكمالية:

- **السلع الضرورية:** هي السلع التي تشبع حاجة ملحة لدى الفرد أو المجتمع، ولا يمكن الاستغناء عنها بسهولة، مثل الطعام أو الملابس أو المسكن⁽⁴⁾.

- **السلع الكمالية:** هي السلع التي تشبع حاجة أقل إلحاحاً لدى الفرد أو المجتمع، وبالتالي فإن الأفراد لا يقبلون على اقتنائها إلا عند مستوى مرتفع من الدخل، بعد أن يقوموا بإشباع حاجاتهم الضرورية⁽⁵⁾.

د/ تقسيم السلع تبعاً لدوامها: السلع الفانية والسلع المعمرة: السلع الفانية والسلع المعمرة هما نوعان من أنواع السلع الاستهلاكية، إذ أن السلع الإنتاجية هي سلع معمرة.

- **السلع الفانية:** هي سلع تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية مرة واحدة، بحيث تفنى بمجرد الاستخدام كالغذاء، أو تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية مرات قليلة⁽⁶⁾.

(1) مجيد خليل حسين، المرجع السابق، ص. 13.

(2) المرجع نفسه، ص. 14.

(3) المرجع نفسه، ص. 14.

(4) المرجع نفسه، ص. 15.

(5) المرجع نفسه، ص. 15.

(6) المرجع نفسه، ص. 14.

- السلع المعمّرة: هي السلع التي يمكن استخدامها على فترة من الزمن مثل السيارة والثلاجة والغسالة...⁽¹⁾، فهي سلع تحقق سلسلة متتابعة من الإشباع دون أن تفقد قدرتها الإشباعية دفعة واحدة، وإنما تدريجياً بتعدد الاستعمال أو بعامل الزمن.

هـ/ تقسيم السلع تبعاً لمدى الارتباط بينها من حيث العرض: السلع المكتملة والسلع البديلة:

- السلع المكتملة: هي السلع التي لا يمكن استخدامها إحداها إلا بوجود الأخرى لإشباع حاجة معينة، فلا بد من استخدامها معاً مثل الشاي والسكر، والهاتف والشريحة، والكهرباء والثلاجة والتلفاز⁽²⁾.

- السلع البديلة (المتنافسة): يقال عن السلعتين أنّهما بديلتان إذ أمكن استخدام أي منهما في إشباع نفس الحاجة، مثل الشاي أو القهوة، اللحوم البيضاء أو الحمراء أو الأسماك، الأقمشة القطنية والأقمشة الصوفية⁽³⁾.

الفرع الثاني

أركان المشكلة الاقتصادية

إذا كانت المشكلة الاقتصادية التي تواجهها مختلف الأنظمة الاقتصادية هي تعدد الحاجات وندرة الموارد اللازمة لإشباعها، فإن جميع الأنظمة الاقتصادية تحاول الإجابة على الأسئلة التالية⁽⁴⁾:

السؤال الأول: ماذا ننتج؟

يقصد به سلم التفضيل الجماعي، أي ماذا ينتج المجتمع من السلع والخدمات بواسطة الموارد المتاحة لديه، وما هي الكمية التي يتم إنتاجها، وذلك يعني ترتيب الحاجات حسب أولويتها، وبعبارة أخرى بسبب ندرة الموارد وعدم كفايتها لتلبية جميع الحاجات يتعين تحديد حاجات المجتمع من السلع والخدمات تحديداً نوعياً (نوع السلع التي ينبغي إنتاجها)، وكمياً (الكمية المنتجة من كل نوع منها).

(1) مجيد خليل حسين، المرجع السابق، ص. 14.

(2) المرجع نفسه، ص. 15.

(3) المرجع نفسه، ص. 15.

(4) المعهد الجغرافي - ألمانيا، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، ترجمة: هاني صالح، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2008، ص. 27، 28؛ مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، ص. 16-18؛ أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، ص. 10.

السؤال الثاني: كيف ننتج؟

المقصود هو تنظيم عملية الإنتاج، بعد تحديد احتياجات المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وترتيبها وفقا لأهميتها، لا بد من معرفة الكيفية التي يتم بها الإنتاج، حيث أن طرق الإنتاج متعددة و يجب اختيار الطريقة التي تحقق أقل تكلفة دون إهدار للموارد.

السؤال الثالث: لمن ننتج؟

يقصد به توزيع الإنتاج، أي من الذي سيستفيد من هذا الإنتاج و كيفية توزيعه على مختلف الأفراد الذين ساهموا في عملية الإنتاج. وتختلف الإجابات على هذه الأسئلة باختلاف المجتمعات وفقا للأنظمة الاقتصادية الموجودة فيها، وتقاس كفاءة أي نظام اقتصادي وفعاليته بالإجابة على تلك الأسئلة.

الفصل الثاني

تطور الفكر الاقتصادي

لما كانت المشكلة الاقتصادية قديمة قدم الإنسان ذاته؛ لأنها مشكلة متعلقة بعدم كفاية الموارد لإشباع الحاجات، فقد حاول الإنسان منذ أقدم العصور إيجاد الحلول لهذه المشكلة الاقتصادية، هذه المحاولات تبلورت عن ظهور مجموعة من الأفكار الاقتصادية على مرّ التاريخ، مثل الأفكار المتعلقة بالنقود، والتضخم، والفائدة، وارتفاع الأسعار، والبطالة، وطرق الإنتاج، دور الدولة في النشاط الاقتصادي...

ومن الناحية المنهجية يمكننا تقسيم المراحل التي مرّ بها الفكر الاقتصادي إلى ثلاثة مراحل:

المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة.

المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.

المبحث الثالث: الفكر الاقتصادي في العصر الحديث.

المبحث الأول

الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

سنتطرق في هذا المبحث لتطور الفكر الاقتصادي في مصر القديمة (المطلب الأول)، والفكر الاقتصادي عند الإغريق (المطلب الثاني)، والفكر الاقتصادي عند الرومان (المطلب الثالث).

المطلب الأول

الفكر الاقتصادي في مصر الفرعونية

- كان الاقتصاد المصري القديم قائماً على الزراعة، وكانت أراضي الدولة كلها مملوكة لفرعون الحاكم باعتباره الإله، الذي يهب الأفراد حق الانتفاع بها⁽¹⁾، كما كان يحتكر كل محاجر الذهب والنحاس، وكذا شق الترع والمصارف وتنظيم الري⁽²⁾.

- كان نمط الإنتاج السائد في مصر القديمة - مثلها مثل باقي الحضارات التي قامت على ضفاف الأنهار - ما وصفه ماركس بنمط الإنتاج الآسيوي (Asiatic mode of production)، وهو نمط إنتاج قائم على المجال الزراعي بالري الصناعي، تقوم فيه الدولة المركزية بتنظيم الري (بناء السدود وشق القنوات) وفرض نفوذها على الأرض ومصادر المياه بحيث تصبح الأرض كلها ملكاً للدولة ممثلة في الملك⁽³⁾، ثم تقوم بتقطيعها وإعادة توزيعها على الأمراء والمليين والمعابد (حق الإله) فيما يسمى "بالروك"، وهو توزيع يقتصر على التصرف الإداري ويمتنع معه الظهور عليها بصفة الملك، بحيث يقوم الملتزمون بدفع الفائض إلى الدولة المركزية، أما الفلاح فكان تابعاً للدولة لا للمقطع له، وإنما يعمل على زارعته مقابل نصيب من الناتج بحدّ الكفاف، ولذلك فالنمط الآسيوي يختلف عن النمط الاشتراكي وإن اختلفت فيه الملكية الفردية لوسائل الإنتاج؛ لأن الدولة فيه لا تساهم في عملية الإنتاج، وإنما تقوم بدور إنشاء الأشغال العامة والحماية⁽⁴⁾.

(1) تامر البطراوي، أبحاث في الاقتصاد السياسي - النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة، ط1، دار بيبول، الإسكندرية، 2017، ص.14؛ زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، كتب عربية، دون تاريخ النشر ومكانه، ص.30.

(2) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.30.

(3) عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، ط1، دار وائل، الأردن، 2001، ص.24.

(4) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.ص. 15-16.

- كان النظام الاقتصادي قائماً على إفقار المجتمع بما يحصلون عليه من الكفاف مقابل مساهمتهم في عمليات الإنتاج، والذي انعكس بدوره على انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض أعداد السكان⁽¹⁾.

- التجارة الداخلية كانت محددة النطاق وتمارس بشكل دوري (كل أسبوع) في الأسواق، حيث يتم التبادل بين الأفراد السلع الغذائية والحيوانات وبعض المصنوعات الخفيفة، أما التجارة الخارجية فقد تنوعت ما بين السلع الكمالية كالفضة والبخور والزيت والعاج والعمود... كما كانت مصر تستورد الآلات الموسيقية والخيول... وكانت مصر تصدر الحلي والمنسوجات الكتانية والآواني والتمائيل⁽²⁾.

- فرض الضرائب على الأقاليم التابعة لمصر، وتجيى لمصلحة فرعون الحاكم⁽³⁾.

- وجود النقود في شكل دراهم مصكوكة، كما يدل على ذلك قصة نبي الله يوسف حيث قال تعالى: "وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ"⁽⁴⁾.

- ظهور التخطيط في معالجة المشكلات الاقتصادية، ومن ذلك الخطة التي وضعها يوسف عليه السلام في معالجة مشكلة القحط التي امتدت لمدة سبع سنوات، وقصها القرآن الكريم⁽⁵⁾.

(1) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص. 17.

(2) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص. 31.

(3) المرجع نفسه، ص. 32.

(4) سورة يوسف، الآية 20.

(5) القصة المذكورة في سورة يوسف، الآيات: 46-49.

المطلب الثاني

الفكر الاقتصادي عند الإغريق (اليونان)

ستحدّث في هذا المطلب عن ملامح الفكر الاقتصادي عند اليونانيين (الفرع الأول)، وبعض رواد الفكر الاقتصادي عند الإغريق (الفرع الثاني).

الفرع الأول

ملامح الفكر الاقتصادي عند الإغريق

دامت الحضارة الإغريقية لمدة عشر قرون تقريباً، خلال الفترة ما بين عام 1100 إلى 146 ق.م ، ويمكن تلخيص مظاهر الفكر الاقتصادي عند الإغريق في النقاط التالية⁽¹⁾:

- بدأ الاقتصاد الإغريقي عائلياً، إذ كانت كل عائلة تكون وحدة اقتصادية، ولذلك لم تنشأ مشاكل اقتصادية ذات معنى، إلا في وقت متأخر عند أثينا، نتيجة الحصول على غنائم الحرب وازدهار التجارة⁽²⁾.

- الانتقال من المشاعية البدائية إلى إقرار الملكية الفردية: حيث تم الاعتراف للأفراد بحق تملك وسائل الإنتاج ممثلة في الأراضي الزراعية والعبيد.

- ظهور نظام الرق: يرجع ظهور نظام الرق إلى التطور الذي لحق وسائل الإنتاج في العصر القديم خاصة الإنتاج الزراعي، والذي أدى إلى تزايد الحاجة إلى عنصر العمل، حيث لجأ المجتمع إلى تكميلها بالتوسع في نظام الرق، وقد شكّلت طبقة العبيد الأساس الاقتصادي لعملية الإنتاج وأساس تكوين الثروة أو الفئات لطبقة الأسياد، والذي تمثل بشكل رئيسي في الإنتاج الزراعي والحيواني، وانقسم المجتمع إلى طبقة الأسياد الذين اقتصوا بالعمل الذهني كالشعر والأدب والفن والفلسفة والحكم، وطبقة العبيد الذين اقتصوا بالعمل البدني والأعمال الزراعية وتربية الماشية، وطبقة الأحرار كالحرفيين وصغار الفلاحين والتجار والمرابين.

(1) راجع: تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.ص. 26-29؛ محمد دويدار، ج1، ص.ص. 65-68.

2 حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص.ص. 18. 19.

- تحريم الربا الفاحش: أصدر الملك صولون (solon) حاكم أثينا (640-560 ق.م) قانونا بتحريم الربا الفاحش وتحديد سعر الفائدة عند حد أقصى 12%.

- بداية عهد تنظير الفكر الاقتصادي: حيث قام الفيلسوف الإغريقي زينوفون (Xenophon) (430 - 354 ق.م) عام 362 ق.م بتأليف كتاب في الاقتصاد بعنوان "إيكونوميك" (Oikonomikos)، وهو مصطلح يوناني يعني به قواعد إدارة المنزل، وقد تناول (زينوفون) في مؤلفه واجبات الزوج والزوجة بالمنزل والمزرعة .

- احتقار العمل الحرفي ما عدا الزراعة: لما كانت تلك المجتمعات قائمة على الرق فقد كان الفكر الاقتصادي بتلك الفترة يرى أن الأعمال اليدوية والتي كانت محل احتقار "باستثناء الزراعة" يجب أن تترك للعبيد الذين لا يتقاضون أجرا ، ولذلك خلا الفكر الاقتصادي خلال تلك الفترة من تناول ظاهرة الأجور.

الفرع الثاني

بعض رواد الفكر الاقتصادي عند الإغريق

اشتهر عند اليونان رجالان من عمالقة الفكر الفلسفي، والذان كان لهما تأثير كبير على المجتمع اليوناني، بل امتد تأثيرهما إلى مختلف الحضارات الأخرى، وعمّر فكرهما فترة زمنية طويلة، وقد كانت لهذين المفكرين بعض الأفكار الاقتصادية التي يمكن تجليتها فيما يلي:

أولا: الفكر الاقتصادي عند أفلاطون⁽¹⁾:

يعتبر أفلاطون أشهر الفلاسفة الإغريق، وقد ظهرت أفكاره الاقتصادية في كتاب (القوانين) وكتاب (الجمهورية) الذي بحث فيه موضوع المدينة المثلى⁽²⁾.

(1) أفلاطون فيلسوف ومعلم يوناني قديم، يُعدُّ واحداً من أهم المفكرين في تاريخ الثقافة الغربية ولد 427 وتوفي سنة 347 ق.م، وكلمة أفلاطون كنية تعني ذا الكتفين العريضتين، أما اسمه الحقيقي فهو أرسطوكليس. أسس مدرسة للفلسفة والعلوم عُرفت باسم الأكاديمية، وكان الفيلسوف الشهير أرسطو أبرز تلاميذه. أشهر مؤلفاته (المحاورات). والمحاورات محادثة بين شخصين أو أكثر، وقد اهتمت محاورات أفلاطون باستعراض ونقد الآراء الفلسفية. انظر ترجمته في: الموسوعة العربية العالمية، ج.1، ص.ص. 400-402.

(2) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.43.

وقد كانت له بعض الأفكار الاقتصادية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁽¹⁾:

1- أصل نشأة الدولة: يرى أفلاطون أن نشأة الدولة ترجع لاعتبارات اقتصادية، وذلك لأن الفرد لا يمكنه إشباع حاجاته المتعددة بمفرده، لذا يتعين عليه أن يجتمع مع مجموعة من الأفراد بعدد كاف ليشبع كل منهم حاجات الآخرين، وبهذا تتشكل الدولة⁽²⁾، وقد جعل للدولة حجماً أمثل بحيث يمكن تحقيق إشباع الحاجات على أحسن وجه، هذا الحجم هو 5040 مواطناً⁽³⁾.

2- الرق: اعتبر أفلاطون العبيد عنصر دائم في البشرية لا يمكن الاستغناء عنه⁽⁴⁾.

3- تقسيم العمل: أفلاطون هو أول من نادى بفكرة تقسيم العمل، حيث يرى أن تقسيم العمل ضروري جدا للتنظيم الاجتماعي، وأكد على أهميته لزيادة كفاءة الإنسان، وتقسيم العمل يتم حسبه على أساس المواهب الفطرية لدى الأفراد، فكل إنسان مهياً بطبيعته لعمل معين، فإذا تخصص فيه أصبح أكثر كفاءة، وتقسيم العمل الذي يدعو إليه أفلاطون ليس داخل العملية الإنتاجية ذاتها كما نادى به آدم سميث، وإنما بين فئات المجتمع المثالي، وذلك أن العملية الإنتاجية لم تكن من الاتساع والشمول الذي يقتضي هذا التقسيم الذي دعا إليه سميث⁽⁵⁾.

4- الملكية: عُرِفَ عن أفلاطون ميله للشيعوية ورفض الملكية الفردية للطبقة الحاكمة والجنود، والذي يتضح من خلال نموذج الدولة المثالية الذي قدمه⁽⁶⁾، حيث دعا إلى إلغاء الملكية الخاصة والميراث والأسرة للطبقة الحاكمة؛ لأن هذه الأشياء تؤدي إلى انحراف السلطة، وعلى العكس قال بأهمية الملكية الخاصة بالنسبة للمزارعين والحرفيين، لأنهم يهدفون في نشاطهم لتحقيق الربح ومصالحهم الخاصة⁽⁷⁾.

(1) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.28.

2 زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.43؛ عبد الجبار حمد عبيد السبباني، المرجع السابق، ص.ص. 26. 27؛ إبراهيم كبة، المرجع السابق، ص. 342.

(3) حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص.19.

(4) المرجع نفسه، ص.20.

(5) صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، ص.11.

(6) انظر: جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص.30.

(7) حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص.ص. 19. 20؛ صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص. 12.

5- المدينة الفاضلة: حتى يتمكن الأفراد بإشباع حاجاتهم بشكل جيد يجب أن يكون عدد سكان المدينة الفاضلة محدوداً، ويتم تنظيم تلك المدينة على أساس تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات، يعهد لكل طبقة بعمل معين كالتالي⁽¹⁾:

الطبقة الأولى: طبقة المنتجين وتضم كل من يعملون في النشاط الاقتصادي، ومهمتها إشباع الحاجات المادية للمدينة من طعام وشراب وكساء.

الطبقة الثانية: وهي طبقة الجنود ومهمتها الدفاع عن المدينة وحمايتها ضد ما يقع عليها من اعتداءات.

الطبقة الثالثة: طبقة الحكام ومهمتها الحكم، وذلك بوضع القوانين والعمل على احترامها.

6- النقود: أفلاطون هو أول من نادى بأن تكون قيمة النقود مستقلة تماماً عن قيمتها الذاتية، فالنقود في رأيه وسيلة لتسهيل التبادل فقط، ولا مبرر لاستخدام الذهب والفضة كنقود؛ فاهتمام الأفراد بالقيمة الذاتية للنقود (النقود المصنوعة من المعادن النفيسة) قد يؤدي إلى انحرافها عن تادية وظيفتها الأساسية وهي التبادل، واقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية فقط وليس مصنوعاً من الذهب أو الفضة⁽²⁾.

7- الربا: استنكر أفلاطون الربا بعمومه، لأسباب أخلاقية واقتصادية، فمن الجانب الأخلاقي يعتبر الربا استغلال الأغنياء للفقراء ذوي الحاجة، وتقسيم للمجتمع إلى طبقتين متكارهتين من الأغنياء والفقراء، ومن الجانب الاقتصادي فهو يرى أن النقود عقيمة فهي ليست منتجة في حد ذاتها كالأرض أو العمل، ومن ثم فالربا أياً كان مقداره فهو كسب غير طبيعي، وقد نص في كتابه القانون "لا يحل لشخص أن يقرض ربا".

(1) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.44؛ إبراهيم كبة، المرجع السابق، ص.343؛ صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص.10.

(2) إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ج.1، ط.1، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970، ص.367؛ زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.45.

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند أرسطو (Aristotle) (1)

ضمّن أرسطو أفكاره الاقتصادية في كتابه "السياسة" وكتاب "الأخلاق"، ويمكن تلخيص أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها أرسطو فيما يلي:

1- أفكار أرسطو الاقتصادية كانت أعمق وأشمل من أفكار أفلاطون، فقد كانت بمثابة أقدم أفكار اقتصادية يمكن أن تشكل في مجموعها نظرية اقتصادية، حيث قام بتحليل الظواهر الاقتصادية، ويرتكز هذا التحليل على الحاجيات وكيفية إشباعها والأموال وكيفية الحصول عليها⁽²⁾.

2- عارض أرسطو فكرة إلغاء البواعث الشخصية، ورأى بأنه من الممكن التوفيق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة⁽³⁾.

3- فرّق أرسطو بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، فقيمة الاستعمال هي منفعة الشيء بالنسبة للشخص، فهي علاقة قائمة بين المستهلك والسلعة، ولأجل ذلك فهي تتسم بالذاتية، وقيمة المبادلة فالغرض منها تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها ببعض، فهي علاقة قائمة بين الأشياء محل التبادل، لذلك فهي تتسم بالموضوعية⁽⁴⁾.

4- الربا: يتفق أرسطو مع أفلاطون في منع أخذ الفائدة على القرض ويعتبره من قبيل الربا، فالنقود قُصد بها التبادل لا الربا؛ لأنها غير منتجة في ذاتها⁽⁵⁾، حيث يقول "الأرض يمكن أن تخرج نباتا، والدابة يمكن أن تلد دابة مثلها، ولكن كيف يتصور أن يلد الدرهم والدينار درهما آخر... لقد خلقت الطبيعة عقيما ويجب أن يبقى كذلك.. فالنقد لا يلد النقد"⁽⁶⁾، ويقول أيضا: "إن أسوأ شيء (في كسب النقود) وأبغضه هو الربا... لأن النقود قصد بها أن تستعمل في التبادل

(1) سبق تترجمته، ص. 09

(2) محمد دويدار، المرجع السابق، ج1، ص. 69؛ زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص. 45. 46؛ صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص. 12. 13.

(3) حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص. 20.

(4) حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص. 20؛ محمد دويدار، المرجع السابق، ج1، ص. 70؛ زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص. 47؛ إبراهيم كبة، المرجع السابق، ص. 347؛ عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص. 30. 31.

(5) حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص. 20؛ صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص. 14.

(6) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص. 29.

لا أن تزداد عن طريق الفائدة"⁽¹⁾؛ لأن النقود لا تلد، واستخدامها كوسيلة للحصول على ثروة نظير إقراضها بفائدة هو أمر ضد الطبيعة⁽²⁾.

5- الملكية: إذا كان أفلاطون قد عرف عنه ميله للشيوعية، فإن أرسطو على عكسه تماما، حيث أكد على أهمية الملكية الخاصة ودورها في الاقتصاد، واعتبر الملكية الخاصة غريزة ومظهرا من مظاهر الحرية⁽³⁾.

6- الرِّق: أكد أرسطو على أهمية العبيد في الإنتاج⁽⁴⁾، ويفرق بين الرق الطبيعي الناشئ عن الفطرة، والرق القانوني الناشئ عن الحروب⁽⁵⁾، يقول أرسطو مدافعا عن وجود الرق: "إن الرقيق هم هم بحكم الطبيعة النوع الأدنى، ومن الخير لهم، مثلما هو لكل الفئات الأقل شأنا، أن يكونوا تحت حكم الأسياد... والحقيقة أنه ليس هناك فرق كبير بين استخدام الرقيق واستخدام الحيوانات المستأنسة"⁽⁶⁾.

7- النقود: إذا كان أفلاطون يرى أن النقود لها وظيفة وحيدة فقط وهي أنها وسيلة للتبادل، فإن أرسطو يرى أن للنقود ثلاثة وظائف وهي⁽⁷⁾:

أ/ وسيط للتبادل: تبادل السلع بالنقود، للتخلص من عيوب المقايضة.

ب/ مقياس للقيمة: أي تقاس بها قيم السلع.

ج/ مخزن للقيمة: حيث يمكن أن نحتفظ فيها بمدخراتنا.

(1) نقلا عن: جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص. 26.

(2) محمد دويدار، المرجع السابق، ج1، ص. 72؛ زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص. 49؛ جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص. 30.

(3) عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص. 31. 32؛ صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص. 13.

(4) إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص. 345. 346؛ صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص. 14. 15.

(5) عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص. 29. 30.

(6) نقلا عن: جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص. 25.

(7) محمد دويدار، المرجع السابق، ج1، ص. 71؛ زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص. 48؛ إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص. 348؛ صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص. 13. 14.

8- الاحتكار: عرفه أرسطو بأنه: "انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق" وهذا التعريف ما زال معمولاً به حتى الآن، وهو يرى أن الاحتكار غير عادل؛ لأنه يقوم على استغلال البائع للمشتريين⁽¹⁾.

المطلب الثالث

الفكر الاقتصادي عند الرومان

يمكن تلخيص أهم الأفكار الاقتصادية التي تميز بها الفكر الاقتصادي في النقاط التالية⁽²⁾:

1- اتسم الفكر الاقتصادي الروماني بالضحالة الفلسفية بشكل عام والتبعية للفكر اليوناني، وقد كان إسهامهم في الفكر الاقتصادي محدوداً⁽³⁾.

2- تركزت مساهمة الفكر الروماني الاقتصادية حول فكرة "القانون الطبيعي"، وتتلخص هذه الفكرة في الاعتقاد بأن هناك قانوناً طبيعياً ليس من وضع الإنسان، وهذا القانون هو الذي ينظم الحياة الاقتصادية، ومن ثم فلا داعي لتدخل الدولة في الاقتصاد، وقد أثرت هذه الفكرة تأثيراً كبيراً على مدرستين اقتصاديتين هما المدرسة الطبيعية والمدرسة الكلاسيكية⁽⁴⁾ التي سنتناولهما في محاضراتنا اللاحقة.

3- المذهب الفردي: من المبادئ القانونية التي أقرها الرومان المذهب الفردي، ويقضي هذا المبدأ بأن لكل فرد أن يتصرف في ملكيته كيفما شاء⁽⁵⁾، ومن الناحية الاقتصادية يجب أن يترك الأفراد يتعايشون في ظل حرية كاملة دون تدخل من الدولة، وعلى أساس هذا القانون قام النظام الرأسمالي⁽⁶⁾.

(1) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.ص. 48. 49.

(2) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.ص. 30-32.

(3) جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص.31؛ إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص.353؛ حازم البيلوي، المرجع السابق، ص.21.

(4) راجع: زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.50.

(5) انظر: جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص.32؛ إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص.357.

(6) إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص.361؛ زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.51.

4- الأسعار: تدخلت السياسة الاقتصادية الرومانية في تحديد الأسعار على غرار ما ظهر بالعراق القديم من خلال قانون (أشنونا) الذي أصدره الملك (بلالاما) عام 1950 ق.م، والذي حدّد فيه أسعار بعض السلع والإيجار والقروض، ومن بعده قانون (حامورابي) عام 1790 ق.م، والذي تضمن تحديد أثمان السلع وأتعاب الأطباء، والجراحين، وأجور البنائين، والنجارين، والبحارين، والرعاة.

5- الفائدة: فرّق الرومان بين نوعين من السلع: الأولى يمكن فصل منفعتها عن عينها، فمثل هذه السلع يمكن المعاوضة على منفعتها، مثل تأجير الدار، أما الثانية فلا يمكن فصل منفعتها عن عينها وبالتالي لا يمكن تأجير هذه المنفعة لأن ذلك يعني استهلاك العين، ومثال ذلك رغيف الخبز الذي لا تستوفى منفعته إلا باستهلاكه، ومن هنا فقد اعتقدوا بأن النقود من النوع الثاني الذي لا يمكن تأجيره وبيع منفعته مقابل فائدة أو ربا⁽¹⁾.

(1) عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص.35. وانظر: إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص.358.

المبحث الثاني

الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

امتدت العصور الوسطى زهاء ألف سنة، تبدأ منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476م وحتى سقوط القسطنطينية سنة 1453م، ووجدت في هذه الفترة حضارتان متباينتان: الحضارة المسيحية في أوروبا والتي كانت تعيش عصر الانحطاط والتخلف في جميع الميادين ومنها المجال الاقتصادي، لذلك سميت هذه العصور "بعصور الظلام"، والحضارة الإسلامية التي كانت تعيش أزهى عصورها، لذلك سنقسم هذه المحاضرة إلى قسمين، نتحدث في الأول منهما عن الفكر الاقتصادي في أوروبا (المطلب الأول)، وفي القسم الثاني نبحث الفكر الاقتصادي عند المفكرين المسلمين (المطلب الثاني):

المطلب الأول

الفكر الاقتصادي في أوروبا (فكر المدرسين)

ندرس في هذا ملامح المطلب الفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى (الفرع الأول)، بالإضافة إلى فكر بعض رواد الفكر الاقتصادي ونخص منهم الفكر الاقتصادي عند توماس الإكويني (الفرع الثاني).

الفرع الأول

ملامح الفكر الاقتصادي

كان النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في العصور الوسطى في أوروبا هو النظام الإقطاعي، فبسقوط الإمبراطورية الرومانية عام 476م رجعت الأمور إلى ما كانت عليه في العصور القديمة من التفكك، وتشكّلت الوحدات السياسية الصغيرة عرفت باسم الإقطاعيات والتي اتخذت في هذه المرحلة شكلاً مغايراً عن العصور القديمة، حيث التفّ أقدان الأرض (serfs)⁽¹⁾

(1) القنّ أو رقيق الأرض: جمعه أقدان واحد من أفراد طبقة كبيرة من الفلاحين تكونت في بداية القرون الوسطى في أوروبا. ويرتبط القنّ عمومًا بالأرض أي يعتبر جزءًا من أملاك السيد، ولا يُسمح له بمغادرة الأرض بدون إذنه. كما كان عليه دفع مبالغ معينة وتقديم بعض الخدمات للسيد، وبناءً على ذلك فالقنّ ليس حرًا، ولكن بحكم العادة يتمتع الأقدان بحقوق معينة لا يمكن حرمانهم منها. وتتكون ممتلكات القنّ عادة من منزل بسيط وقطعة الأرض المجاورة له وحصّة في الحقول المحيطة بالمنزل وبضعة حيوانات. ويدفع جزء من المحصول إلى السيد أجرًا للأرض، كما أن القنّ يجبر على العمل في أرض السيد ودفع مبلغ خاص له. انظر: الموسوعة العربية العالمية، ج.18، ص.340.

والفلاحون ذوي الحيازات الصغيرة حول النبلاء أصحاب الأملاك الواسعة والنفوذ (landlords) لتشملهم مظلة الحماية مقابل ما يقدمونه من عمل بزراعة أملاك النبلاء، بالإضافة إلى التزامات أخرى، ومع الوقت استقلّ أمراء الإقطاع وأصبح ولاؤهم للملوك شكلياً فقط، حيث تحولوا إلى جمع الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية، وتكوين الجيوش الخاصة بالإقطاعية، وإصدار النقود بأسمائهم، وبدأت الإقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية وسياسية مستقلة عن الدولة المركزية⁽¹⁾.

والتركيب الاجتماعي لمجتمع الإقطاع يتكون من النبلاء (الإقطاعيين) ملاك الأرض، ومن الأفتان العاملين فيها، ومن رجال الدين الذين يمثلون السلطة الروحية في الإقطاعيات⁽²⁾.

أما الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة فقد ولد في أحضان الفكر اللاهوتي، حيث كانت الكنيسة حاضرة بقوة في النظام الإقطاعي في العصور الوسطى، حيث كانت تمثل السلطة الدينية والروحية، وزاد من سطوة الكنيسة أنها كانت تحتكر مهنة التعليم احتكاراً كاملاً، وقد أطلق على رجال الدين الذين كانوا يعلمون الفلسفة والقانون واللاهوت اسم: "المدرسيين".

ويمكن تلخيص أهم سمات الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة في النقاط التالية⁽³⁾:

1/ ضعف الدولة المركزية وظهور الإقطاعيات كدويلات يتمتع أمراؤها باستقلال شبه تام عن الدولة.

2/ انتقال ثقل السلطة من المدينة إلى القرية، ومن الاهتمام بالصناعة والتجارة إلى التركيز على الزراعة، حيث أصبحت الزراعة هي النشاط الرئيسي، فقد عُرف الاقتصاد الإقطاعي باقتصاد الضيقة، حيث كان اقتصاداً مغلقاً، وجميع العلاقات الإنتاجية تدور حول الأرض، وكانت القرية بمثابة وحدة إنتاجية مغلقة تعمل على إشباع حاجاتها ذاتياً، ومن ثم فقد ضعف التبادل التجاري.

3/ سيطرة رجال الكنيسة على مختلف مناحي الحياة، ومنها الناحية الاقتصادية، حيث كانت أغلب الأفكار الاقتصادية من وضع رجال الكنيسة الذين اعتمد فكرهم بشكل أساسي على التعاليم المسيحية

(1) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.ص. 37، 38.

(2) السبهان، المرجع السابق، ص. 42.

(3) راجع: تامر البطراوي، المرجع السابق، ص. 38.

مع تأثرهم بالفلسفة اليونانية القديمة، ويعرف هؤلاء المفكرين باسم المدرسيين أو الإسكولائيين (Scholasticism)⁽¹⁾ (اللاهوتيين)⁽²⁾.

4/ عدم وجود فكر اقتصادي بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما وجدت بعض الأفكار الاقتصادية المشوبة بالمعتقدات الدينية المسيحية.

الفرع الثاني

فكر المدرسيين

المدرسيون هم رجال دين درسوا علوم زمانهم كالفلسفة والقانون والأخلاق وفق تعاليم الدين الكنسي، ثم قاموا بتدريسها، ومن أبرز المفكرين الاقتصاديين المدرسيين في هذه الفترة القس سان توماس الأكويني (Sent Thomas Aquinas)⁽³⁾، والذي وضع عدة أفكار اقتصادية، أهمها:

1- مفهوم الاقتصاد: الاقتصاد في مفهوم المدرسيين هو مجموعة من القوانين الأخلاقية لا قوانين العلم، تستهدف الإدارة الصالحة للنشاط الاقتصادي⁽⁴⁾.

(1) الإسكولائيون هم أعلام الفلسفة المسيحية بأوروبا إبان العصور الوسطى، وفي القرن التاسع اصطبغت هذه الفلسفة بالصبغة الأفلاطونية والأفلاطونية الجديدة، وقد انتهت الإسكولائية مع ظهور العلوم الطبيعية في عصر النهضة ومن ثم بدأت الفلسفة الحديثة. جون كينيث جالبرن، المرجع السابق، ص. 343.

(2) إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص. 394-397.

(3) هو فيلسوف ولاهوتي إيطالي كاثوليكي، ولد عام 1225، وتوفي في 1274، أحد أشهر الفلاسفة وعلماء اللاهوت الذين عرفتهم العصور الوسطى في الغرب بتأثيره البالغ على الفكر النصراني وبصفة خاصة على مذهب الروم الكاثوليك، من أتباع الفلسفة المدرسية، أحد علماء الكنيسة الثلاثة والثلاثين، ويعرف بأنه العالم الملائكي Doctor Angelicus، اعتبرته الكنيسة عالمها الأعظم، وظلت فلسفته التوماوية لوقت طويل المدخل الفلسفي الأساسي لمقاربة فكر الكنيسة الكاثوليكية. وهو حامي الجامعات والكليات والمدارس الكاثوليكية. استفاد توما كثيراً من الفلاسفة المسلمين كابن سينا وابن رشد، وسعى إلى الجمع ما بين تعاليم الفلسفة الأرسطية، التي تلقاها عن طريق الفلسفة الإسلامية، والعقيدة النصرانية، ودلّل على ذلك بعدم وجود اختلاف بين العقلانية والإيمان. وفي عام 1258م بدأ في تأليف كتابه الدعوة إلى دحض المنكرين للعقيدة، يدافع فيه عن عقلانية العقيدة النصرانية، وفي الفترة ما بين الأعوام 1259 و 1268م خصّص كتاباته للتعليق على كتابات الفيلسوف اليوناني أرسطو. وفي عام 1265م بدأ في تأليف أشهر أعماله المسمى "بحث لاهوتي شامل". وقد اهتم فيه بشرح العقيدة النصرانية بتصنيف وترتيب متقن. ولكنه مالبت أن توقف عن التأليف. وقد قام البابا يوحنا الثاني والعشرون بإعلانه قديساً في العام 1323م. ويُحتفل بعيدة في السابع من مارس من كل عام. انظر ترجمته في: الموسوعة العربية العالمية، ج. 2، ص. 477، 478.

(4) إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص. 398.

2- الملكية: اعترف الإكويني بالملكية العامة أو الشيوعية انطلاقاً من فكرة أن الله هو من خلق الأرض وما عليها، إلا أنه رأى أيضاً أن هناك مبرراً للملكية الفردية فهي تتفق مع القانون الطبيعي، ولكنها ليست ملكية مطلقة⁽¹⁾.

3- الربا: يحرم المدرسيون الإقراض بفائدة، فالنقود عقيمة، وهي مجرد وسيط في المبادلة، ولا يجوز استخدامها في استغلال حاجة شخص (متفق مع أرسطو)، كما أن النصوص الدينية المسيحية تحرم التعامل بالربا⁽²⁾.

غير أن تطور الاقتصاد وظهور بؤاد الرأسمالية التجارية في القرون الثلاثة الأخيرة من حياة النظام الإقطاعي، وتحت ضغط القوى الاقتصادية الجديدة، دفع بالمدرسين إلى إباحة الربا على سبيل الاستثناء في الحالات التالية⁽³⁾:

- حالة الخسارة: إذا تعرّض المقرض للخسارة بسبب إقراضه للمال.
- حالة الربح الفائق: إذا ضاعت على المقرض فرصة تحقيق الربح بسبب القرض.
- حالة تمديد أجل الدين: إذا قام المقرض بتأجيل سداد الدين عند حلول أجل الدفع.
- حالة خطر عدم الرد: ويستحق المقرض هنا الفائدة تعويضاً له عن الخطر الموجود في إمكانية عدم المقرض للدين.

4- الثمن العادل: ومفاد هذه الفكرة أن ثمن السلعة يجب أن يكون عادلاً، بأن يكون مرتكراً على أساس نفقة الإنتاج زائد ربح قليل يسمح للتاجر بالحياة هو وعائلته وفقاً لمستوى المعيشة الذي يتمتع به أفراد طبقتهم، وكل محاولة لتحقيق ربح أكبر يكون مخالفاً لقواعد الأخلاق المسيحية⁽⁴⁾.

(1) حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص.23.

(2) محمد دويدار، المرجع السابق، ص.90-91؛ إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص.409-412؛ حازم الببلاوي، ص.23-24؛ السبهان، المرجع السابق، ص.45-46.

(3) راجع: إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص.413-415.

(4) محمد دويدار، المرجع السابق، ص.91؛ جون كينيث جالبرن، المرجع السابق، ص.38. ونظرية الثمن العادل من أكثر النظريات غموضاً في الفكر الإكويني، لذلك اختلف كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي كثيراً حول مفهوم الثمن العادل عند توماس الإكويني. انظر هذه التفسيرات عند: إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص.402-407.

5- التجارة: يرى المدرسيون أن التجارة عمل غير طبيعي مدان ومرفوض، وهي شر لا بد منه، وقد وضع الإكوييني شروطاً لتصبح التجارة عملاً مشروعاً وهي⁽¹⁾:

- عدالة التبادل: وذلك بأن يكون السعر عادلاً، والسعر العادل في نظره هو كل سعر لا يقوم على الممارسات الاحتكارية والاحتياالية، وهذا متفق مع رأي أرسطو.
- أن يسعى التاجر بتجارته لتبئة احتياجات الحياة (الإبقاء على حياته وحياة عائلته)، وليس لغرض الكسب والثراء، لأن السعي للكسب مدان ومرفوض⁽²⁾.
- أن يسعى التاجر بتجارته إلى جلب النفع لبلده

واستمر الفكر الإكوييني الرافض لامتهان التجارة حتى نهاية الحروب الصليبية عام 1270م، حيث تنبعت مجتمعات غرب أوروبا إلى أهمية التجارة الدولية، وتغيرت النظرة نحو الأعمال التجارية والتي كان يجرمها الفيلسوف الديني طالما كانت بغرض الربح وليس لإشباع حاجة ضرورية، وانتهى الأمر إلى اعتبار الأعمال التجارية أعمالاً شرعية⁽³⁾.

ويتضح مما سبق الطابع العام للفكر الاقتصادي الأوروبي في هذا الوقت من العصور الوسطى أنه كان أخلاقياً اهتم بالدرجة الأولى بالعدل والأخلاق المسيحية، وليس فكراً اقتصادياً بالمعنى الدقيق للكلمة.

(1) إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص. 401.

(2) انظر: جون كينيث جالبرن، المرجع السابق، ص. 40.

(3) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص. 39.

المطلب الثاني

الفكر الاقتصادي عند المسلمين

ندرس في هذا ملامح المطلب الفكر الاقتصادي عند المسلمين في العصور الوسطى (الفرع الأول)، بالإضافة إلى فكر بعض رواد الفكر الاقتصادي المسلمين (الفرع الثاني).

الفرع الأول

ملامح الفكر الاقتصادي عند المسلمين

لا يمكننا دراسة تطور الفكر الاقتصادي متجاهلين الجهود العلمية لمفكري الحضارة الإسلامية، وإنكار جهودهم وإسهامهم في تطوير الفكر الاقتصادي، وإذا كانت فترة العصور الوسطى تمثل عصر الظلام في أوروبا، فهذه الفترة تعتبر أزهى عصور الدولة الإسلامية، وقد برز عدة مفكرين مسلمين تركوا بصماتهم بارزة في تطوير الفكر الاقتصادي، من أمثال أبي يوسف الأنصاري، ابن خلدون، والمقرئ وغيرهم كثير.

ورغم أن الاقتصاد لم يكن متميزاً كعلم مستقل إلا أن ذلك لا يمنع من القول بوجود عدة أفكار اقتصادية لدى بعض العلماء المسلمين في ذلك الوقت، وقد استمد المفكرون المسلمون أفكارهم الاقتصادية من القرآن والسنة بالإضافة إلى الاجتهاد في المسائل التي لا نص فيها.

وقد اتسمت الأفكار الاقتصادية لعلماء الإسلام بشمولية الطرح، وعمق الفكر، ورغم أن هذه الأفكار مستمدة من نصوص الوحي ولا تخرج عن المبادئ العامة للإسلام، إلا أنها كانت استنباطات لقواعد منطقية، واستقراء لمشاهدات معاصرة بعدة مجتمعات إسلامية وغير إسلامية⁽¹⁾.

لذلك فأفكار هذه المدرسة لا توصف بالمدرسة الدينية وحسب، بالرغم من التزامها الأفكار التقليدية الإسلامية، كالرؤية للنشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي والتجاري، وفعالية عنصر العمل والتأكيد عليه، وحرية السوق، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

(1) انظر: تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.50. 51.

الفرع الثاني

بعض المفكرين الاقتصاديين المسلمين

لقد تصدى عدد كبير من العلماء المسلمين لدراسة المسائل الاقتصادية، ولا تتسع مثل هذه المحاضرات للوقوف على جميع آرائهم، لذلك سنقتصر على بعضهم فقط.

أولاً: الفكر الاقتصادي عند أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري⁽¹⁾:

ضمن أبو يوسف آراءه الاقتصادية في كتاب "الخراج" الذي ألفه بطلب من الخليفة هارون الرشيد، والذي يصنف ضمن كتب النظام المالي الإسلامي أو ما يسمى في العصر الحديث بـ "المالية العامة"، وقد اشتمل الكتاب على عدة موضوعات حديثة العهد بالفكر الإنساني مثل التنمية الاقتصادية، وضرورة تحمل الدول إنجازها بإشارته إلى الخليفة بعدم ترك مورد مالي عام معطلاً، وتأتي أهمية هذا الكتاب من كونه قد كتب في القرن الثامن الميلادي، ما يدل على مساهمته الحقيقية في الفكر الاقتصادي في تلك الفترة⁽²⁾.

ثانياً: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون⁽³⁾.

ضمن ابن خلدون أفكاره الاقتصادية في كتاب "المقدمة"، الذي يعتبر بحق مؤلفاً حافلاً بالأفكار الجديدة والعميقة، ورغم أن الكتاب لم يكن خاصاً بالاقتصاد، إلا أنه احتوى كثيراً من الآراء الاقتصادية، ومنها⁽⁴⁾:

-
- (1) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حنيفة، أكبر أصحاب أبي حنيفة وناشر مذهبه، فقيه حافظ للحديث، ولي القضاء، وهو أول من لقب بـ "قاضي القضاة"، من كتبه "الخراج" "الآثار" "الرد على مالك بن أنس"، ولد: 113 هـ، توفي: 182 هـ. انظر: الذهبي أبو عبد الله شمس الدين، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج. 8، ط. 9، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، ص. 535.
 - (2) نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مقرر دراسي كود 515، جامعة بنها، مصر، ص. 25.
 - (3) هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مؤسس علم الاجتماع، ولد في تونس سنة 732 هـ الموافق 1332 م، وتوفي سنة 808 هـ الموافق 1406 م). امتاز ابن خلدون بسعة اطلاعه على ما كتبه الأقدمون وعلى أحوال البشر وقدرته على استعراض الآراء ونقدها، ودقة الملاحظة مع حرية في التفكير وإنصاف أصحاب الآراء المخالفة لرأيه. وقد كان لخبرته في الحياة السياسية والإدارية وفي القضاء، إلى جانب أسفاره الكثيرة في شمالي إفريقيا وغربيها إلى مصر والحجاز والشام، أثر بالغ في موضوعية وعلمية كتاباته عن التاريخ وملاحظاته. أهم وأشهر كتبه هو كتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" ويقع الكتاب في سبعة مجلدات وأولها "المقدمة" التي تشغل ثلث حجم الكتاب. انظر ترجمته في: الموسوعة العربية العالمية، ج. 10، ص. 135.
 - (4) للتوسع حول الآراء الاقتصادية لابن خلدون وتلميذه المقرئ راجع: سيد شورنجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، طبع جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1989؛ بويلي سكينه، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقرئ، أطروحة دكتوراه، 2015، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1. (غير منشورة).

1- المشكلة الاقتصادية: ابن خلدون هو أول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا، ووضع تصورا لكيفية معالجتها.

2- اتسمت أفكار ابن خلدون بالرؤية الكلية للاقتصاد القومي بجانب التحليل الجزئي⁽¹⁾.

3- التحليل الاقتصادي: قدم ابن خلدون نموذجا تحليليا لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي، وقد بنى ذلك النموذج على عنصرين: تزايد السكان، ومزايا تقسيم العمل، فبالنسبة إلى تزايد السكان أشار إلى أن الفرد لا يستطيع إشباع جميع حاجاته بمفرده مما يدفعه إلى التعاون بين الأفراد، وأما تقسيم العمل فناتج عن كثرة السكان⁽²⁾.

وبناء على عنصري تزايد السكان وتقسيم العمل قدم النموذج التحليلي التالي:

- تزايد السكان ← تقسيم العمل ← زيادة الإنتاج ← وجود فائض في الإنتاج ← التوجه لإنتاج السلع الكمالية ← زيادة دخول الأفراد ← زيادة الطلب على السلع الكمالية ← نمو صناعات جديدة ← زيادة جديدة في الكسب ← زيادة في الطلب ← زيادة ثانية في الدخل... وهكذا⁽³⁾.

4- الثروة: يرى ابن خلدون بأن ثروة الأمم تتمثل فيما تنتجه الصنائع والحرف⁽⁴⁾.

5- الصناعة: اهتم ابن خلدون بالصناعة وأولها أهمية كبرى، وقدمها على الزراعة، وربط بين الصناعة ودرجة التقدم الحضاري⁽⁵⁾.

6- القيمة: اعتبر ابن خلدون العمل هو المقياس الأساسي للقيمة وأساس الإنتاج⁽⁶⁾، حيث اعتبر العمل أساس تحديد قيمة السلعة، فالقول بنظرية: العمل أساس القيمة لم يكن من ابتكارات المفاهيم الاقتصادية المعاصرة، بمعنى أن هذه النظرية لم تكن لتبدأ زمنيا مع وليم بيتي أو سميث أو

(1) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.51.

(2) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.89، 90؛ حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص.25، 26.

(3) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.90.

(4) دويدار، المرجع السابق، ص.101، 102.

(5) حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص.26-28؛ تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.52.

(6) دويدار، المرجع السابق، ص.103؛ تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.52.

ريكاردو أو مالتس وإنما سبقهم إلى ذلك ابن خلدون في تنظيره لهذا المبدأ الاقتصادي المهم ولكل المسائل المتفرعة عنه⁽¹⁾.

7- تقسيم العمل: تحدّث ابن خلدون عن تقسيم العمل⁽²⁾، وأشار ابن خلدون إلى ضرورة تعاون أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية، وذلك أن الفرد لا يقوى بمفرده على ذلك، وضرب مثلاً لعجز الإنسان بمفرده عن تحصيله حاجته من الطعام؛ لأن: " قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء " فالطعام " لا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري... ويستحيل أن توفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد. فلا بد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف"⁽³⁾.

8- السكان: خلافاً لمالتس فقد اعتبر ابن خلدون، أن زيادة السكان يترتب عليها وفرة الإنتاج وزيادة جودته وانخفاض الأثمان، حيث أن زيادة السكان سيترتب عليها زيادة حجم المعروض من العمل وبالتالي الاتجاه إلى التخصص وتقسيم العمل مما يترتب عليه وفرة الإنتاج وتحسين جودته⁽⁴⁾.

9- الثمن⁽⁵⁾: يرى ابن خلدون أن تحديد أثمان السلع يخضع لآلية السوق عن طريق قانون العرض والطلب، وأشار إلى أن تحديد أثمان السلع والتقلبات التي تحدث في هذه الأثمان تتأثر بظروف العرض والطلب⁽⁶⁾.

10- النقود: شدد ابن خلدون على أهمية النقود، حيث يقول: "إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة والتقنية لأهل العالم في الغالب. وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان، فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما

(1) بويلي سكينه، المرجع السابق، ص.117.

(2) دويدار، المرجع السابق، ص.102.

(3) ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، تحقيق: خليل شحادة، ط.2، ج.1، دار الفكر، بيروت، 1988، ص.54.

(4) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.52.

(5) راجع بتوسع رأي ابن خلدون عن الأسعار عند: سيد شوربجي عبد المللي، المرجع السابق، ص.15-55.

(6) دويدار، المرجع السابق، ص.103؛ زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.87.

من حوالة الأسواق، التي هما عنها بمعزل، فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة⁽¹⁾، فهو يرى أن للنقود ثلاثة وظائف⁽²⁾:

الوظيفة الأولى: مقياس لأثمان السلع.

الوظيفة الثانية: مخزن للقيم أو أداة للدخار (الاكتناز)، ويسميتها (الذخيرة) .

الوظيفة الثالثة: النقود وسيلة (وسيط) للتبادل.

11- قسم السلع إلى سلع ضرورية مثل الحنطة (القمح) و سلع كمالية مثل المراكب، وربط بين الإقبال على السلع الكمالية وبين درجة تطور العمران، ولاحظ أن أسعار السلع الضرورية تميل إلى الانخفاض، بينما تميل السلع الكمالية إلى الارتفاع، كما بيّن أيضاً نسبة هذا التقسيم، فالبلد الكثير العمران تنقلب فيه السلع الكمالية إلى سلع ضرورية⁽³⁾.

12- الضرائب: دعا ابن خلدون إلى خفض الزوائع والمكوس (الضرائب)؛ لأن ذلك مدعاة لتحفيز على العمل وزيادة الإنتاج، وبذلك يزيد الناتج القومي ويتسع الوعاء الضريبي، وعلى العكس من ذلك فإن زيادة الضرائب يؤدي إلى عزوف الناس عن العمل والنشاط لقلّة العائد، فتتقص جملة الجباية (ينخفض الوعاء الضريبي)، ويتباطأ النمو الاقتصادي⁽⁴⁾، يقول ابن خلدون: "إذا قلت الزوائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثر الاعتماد ويتزايد محصول الاغتباط بقلّة المغرم، وإذا كثر الاعتماد كثرت أعداد تلك الوظائف والزوائع، فكثرت الجباية التي هي جملتها" فإذا "جاء الملك العضوض والحضارة الداعية إلى الكيس، ... فيكثرون الوظائف والزوائع حينئذ على الرعايا والأكروة والفلاحين وسائر أهل المغارم، ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً لتكثر لهم الجباية... ، فتذهب غبطة الرعايا في الاعتماد لذهاب الأمل من نفوسهم بقلّة النفع، إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته، فتقبض كثير من الأيدي عن الاعتماد جملة، فتتقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الزوائع منها... فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الزوائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها، إلى أن ينتقص العمران بذهاب الأمل من الاعتماد، ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتماد، عائدة إليها. وإذا فهمت ذلك علمت أن أقوى الأسباب في

(1) ابن خلدون، المرجع السابق، ج.1، ص.478.

(2) انظر: سيد شوريحي عبد الملى، المرجع السابق، ص.57.

(3) حازم البيلوي، المرجع السابق، ص.28.

(4) المرجع نفسه، ص.ص.29-31.

الاعتماد تقليل مقدار الوظائف على المعتمدين ما أمكن، فبذلك تنبسط النفوس إليه لثقتها بإدراك المنفعة فيه"⁽¹⁾.

13- الربيع: عرّف ابن خلدون ظاهرة تقترب من ظاهرة الربيع، فقد نبّه إلى أن بعض الأموال تزيد قيمتها لأسباب لا ترجع إلى عمل حائزها، إنما لزيادة العمران في المجتمع بصفة عامة، ويبيّن أن الدولة عندما تقوى ويزداد نشاطها الاقتصادي، ترتفع فيها أثمان العقارات، فالفرق بين ثمن العقارات في البداية عند رخصها وقيمتها عند زيادة العمران هو ما يسمى بالربيع، وهو ما توصل إليه الكاتب الأمريكي هنري جورج في القرن التاسع عشر⁽²⁾.

14- دور الدولة في الاقتصاد: عارض ابن خلدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويبيّن أن تدخلها بمزاحمة التجار والصناع يؤدي إلى نتائج عكسية، بل أفرد في مقدمته عنوانا خاصا سماه " في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية" ثم استفاض في شرح الضرر المترتب على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي منتهيا إلى هذه النتيجة: "هو غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة"⁽³⁾.

ثالثا: الفكر الاقتصادي عند المقرئزي⁽⁴⁾

كتب المقرئزي كتابا سماه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" تحدث فيه عن تاريخ المجاعات في مصر وأسبابها واقترح الحلول لمواجهتها وتفادي وقوعها مستقبلا، وركّز المقرئزي على ضرورة مواجهة مشكلة النقود المستعملة في التبادل، وأوصى بضرورة أن يقتصر على استعمال الذهب والفضة دون المعادن الأخرى، ومن حيث كمية النقود التي يجب إنقاصها في حالة المجاعة⁽⁵⁾.

(1) ابن خلدون، المرجع السابق، ج.1، ص.344، 345.

(2) حازم البيلوي المرجع السابق، ص.26.

(3) ابن خلدون، المرجع السابق، ج.1، ص.347.

(4) هو: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر. المعروف باسم " تقي الدين المقرئزي " مؤرخ وجغرافي لبناني الأصل، ولد في القاهرة وتوفي (766هـ الموافق 1365م - 845هـ الموافق 1441م)، اشتهر بتدوينه التاريخ بدقة، زادت تصانيفه على مائتي مجلد كبير، منها: "تاريخ الأقباط"؛ "البيان والإعراب عما في أرض مصر من الأعراب"؛ "تاريخ بناء الكعبة"؛ "إغاثة الأمة بكشف الغمة" وكتاب "شذور العقود في ذكر النقود". وترجع شهرة المقرئزي في مجال الجغرافيا إلى كتابه المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، وقد اشتهر هذا الكتاب ب"خطط المقرئزي". انظر ترجمته في: الموسوعة العربية العالمية، ج.23، ص.574.

(5) دويدار، المرجع السابق، هامش 76، ص.94.

وقد أرجع حدوث المجاعة إلى ثلاثة أسباب، بعضها سياسي وبعضها اقتصادي⁽¹⁾:

- السبب الأول: الفساد السياسي: ويتمثل في تولية المناصب السياسية والدينية بالرشوة وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

- السبب الثاني: اقتصادي: ويتمثل في ارتفاع تكاليف الزراعة، ويرجع ذلك إلى غلاء الأطنان (الأراضي الزراعية)، وارتفاع تكاليف الحرث والبذر والحصاد، فتتج عن ذلك تعطل الأراضي من الزراعة، فقلّ الإنتاج الزراعي، وارتفعت أثمان السلع الزراعية.

- السبب الثالث: اقتصادي: رواج الفلوس⁽²⁾: ويقصد المقريري بروج الفلوس شيوع استخدامها في المعاملات بين الناس لدرجة أنها حلت محلّ النقود الذهبية والفضية، فهوى يرى أن زيادة كمية النقود المطروحة للتداول وخاصة الفلوس يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأثمان، أي ارتفاع أسعار كل السلع والخدمات، وهو بذلك يعتبر من رواد "النظرية الكمية في النقود"⁽³⁾، ومفاد هذه النظرية أن زيادة كمية النقود المطروحة في التداول هو السبب الرئيس في ارتفاع المستوى العام للأثمان السلع.

واقترح المقريري ضرورة صكّ النقود من المعادن النفيسة فقط (الذهب والفضة) للحد من زيادتها وتأثيرها السلبي على الاقتصاد؛ لأنّ صنع النقود من النحاس أدى مع مرور الوقت الوقت إلى أن حلّت الفلوس محلّ الفضة، وأصبحت كل المعاملات تتم بها، واختفت بذلك النقود الفضية من التداول، بعد أن أصبح الناس يحتفظون بالفضة لقيمتها ويستخدمونها كمعدن في صناعة الحلبي والأواني، وذلك لأن قيمتها كسلعة أكبر من قيمتها كنقود، وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة من التداول، وهو ما أصبح يعرف لاحقاً باسم "قانون جريشام"⁽⁴⁾.

(1) راجع: المقريري أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: كرم حلمي فرحات، ط1، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، مصر، 2007، ص.ص. 117-120.

(2) الفلوس هي النقود المصنوعة من النحاس، حيث تم صنعها لتبادل الأشياء ذات الأثمان البسيطة لعدم القدرة على تجزئة النقود الذهبية والفضية أي الدراهم والدنانير إلى أجزاء بسيطة لشراء تلك الأشياء البسيطة، فوجدت الفلوس لتسهيل التبادل.

(3) انظر: دويدار، المرجع السابق، ص.97.

(4) انظر: دويدار، المرجع السابق، ص.ص. 97. 98.

المبحث الثالث

تطور الفكر الاقتصادي في العصر الحديث

يبدأ العصر الحديث من منتصف القرن الخامس عشر الميلادي بسقوط القسطنطينية سنة 1453م، وتتميز هذه المرحلة بظهور المدارس الاقتصادية المختلفة، ولا يتسع المجال في هذه المحاضرات للوقوف على جميع هذه المدارس الاقتصادية، وحسبنا أن نذكر أهم هذه المدارس، وهي المدرسة التجارية (المطلب الأول)، والمدرسة الطبيعية (المطلب الثاني)، المدرسة الكلاسيكية (المطلب الثالث)، المدرسة الكينزية (المطلب الرابع).

المطلب الأول

المدرسة التجارية (الميركانتليون)

ظهرت أفكار هذه المدرسة في أوروبا بداية القرن الخامس عشر بعد تفكك النظام الإقطاعي، واستمرت هذه الأفكار سائدة حتى منتصف القرن الثامن عشر، وقد أطلق مؤرخو الفكر الاقتصادي على هذا الاتجاه الفكري اسم "مدرسة التجار" أو "الفكر الميركانتلي" Mercantilism⁽¹⁾.

الفرع الأول

عوامل ظهور المدرسة التجارية

هناك عدة عوامل متضافرة سياسية ودينية وثقافية واقتصادية، أدت لظهور المدرسة التجارية، ومن أبرزها:

1/ هروب رقيق الأرض من الإقطاعيات إلى المدن حيث يتركز الصناعات والتجارة، وكان هروبهم هو السبب الرئيس وراء انهيار النظام الإقطاعي⁽²⁾.

2/ ظهور الدولة كوحدة سياسية جديدة: على مستوى الحياة السياسية فقد ظهرت الدولة كوحدة سياسية، وكان أول ظهورها في فرنسا، وعلى رأسها الملك لويس الحادي عشر (1423-1483م)، ثم هنري الثامن في إنجلترا (1491-1547م) والذي ظهرت في عهده إنجلترا لأول مرة كدولة قوية ذات

(1) انظر: جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص 45.

(2) انظر: عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص 47؛ زينب صالح الأشبح، المرجع السابق، ص 96.

أثر على الساحة الأوروبية السياسية، وإمبراطور شارل كان في إسبانيا، وقد ساهم ذلك في بروز اتجاهات فكرية جديدة⁽¹⁾.

3/ التحرر الفكري من هيمنة الكنيسة: تعالت الأصوات الناقدة لهيمنة الكنيسة وانحرافها عن التعاليم المسيحية، بداية من المصلح الديني التشيكي "جان هس"، والذي تم إعدامه عام 1415م، وحتى مطلق عصر الإصلاح الديني في أوروبا القس الألماني "مارتن لوثر" (1483-1546م) الذي رفض سيطرت كنائس روما على الكنائس الألمانية، كما رفض لوثر صكوك الغفران، وفرض الكتاب المقدس باللغة اللاتينية واحتكار الكنيسة لتفسيره، ثم توالى الانتقادات بعد ذلك للكنيسة مما نتج عنه ضعف سيطرة الكنيسة على حياة الناس وأفكارهم⁽²⁾.

4/ تزايد أهمية التجارة الخارجية وخاصة بعد اكتشاف طريق موصلات بحرية جديدة (طريق رأس الرجاء الصالح)، واكتشاف القارة الأمريكية التي كانت غنية بالذهب والفضة⁽³⁾.

5/ ظهور ما يسمى بـ"حركة النهضة" حيث التقت مصالح التجار مع مصالح الملوك في القضاء على أسياذ الإقطاع فتعاونوا على ذلك، وظهرت الدولة بمعناها الحديث كجماعة تخضعه لسلطة مركزية واحدة⁽⁴⁾.

(1) جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص.ص. 49، 50؛ حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص.ص. 35.36.

(2) انظر: تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.ص. 55؛ حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص.ص. 37؛ عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص. 48.

(3) انظر: جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص.ص. 47، 48؛ عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص. 47؛ زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.ص. 96؛ إبراهيم كبة، المرجع السابق، ص.ص. 468. 469.

(4) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.ص. 97، 98.

الفرع الثاني

مبادئ الفكر الاقتصادي عند التجار

1/ **قوة الدولة:** اعتبر التجار أن أهم ما ينبغي السعي لتحقيقه هو قوة الدولة وثراؤها⁽¹⁾، ويجب أن يكون الهدف من النظام الاقتصادي هو تحقيق تلك القوة⁽²⁾.

2/ **الثروة:** يرى الماركنتيليون أن الثروة تكمن في النقود وخاصة في الذهب والفضة، ومن ثم يجب أن تسعى الدولة إلى تنمية ثروتها من المعادن النفيسة الذهب والفضة⁽³⁾.

3/ اعتبر التجار أن الثروة الكلية في العالم ثابتة، ومن ثمة فإن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون على حساب ما تفقده دولة أخرى من هذه الثروة⁽⁴⁾، ومن هنا كانت تعاليمهم ذات طابع وطني واعتدائي إذ لا سبيل لغنى الوطن إلا على حساب الأوطان الأخرى والإضرار بها⁽⁵⁾.

4/ **الميزان التجاري الملائم:** يرى التجار ضرورة تحقيق ميزان تجاري ملائم بأن يكون رصيد الميزان التجاري للدولة دائماً، مما يترتب عليه تدفق المعادن النفيسة إلى داخل البلاد، وذلك بأن تكون الصادرات أكثر من الواردات⁽⁶⁾. يقول (هيلز HALEZ) وهو أحد رواد المدرسة الماركنتالية: "يجب أن نحرص دائماً على عدم الشراء من الأجانب بقدر ما نبيع لهم؛ لأننا إذا فعلنا ذلك نكون قد أفقرنا أنفسنا وأغنيناهم"⁽⁷⁾.

5/ **دور الدولة في الحياة الاقتصادية:** نادى التجار بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفرض الرقابة الحكومية، عن طريق فرض الضرائب على الواردات، وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمنتجين الذين ينتجون لأغراض التصدير لتقليل الواردات وتشجيع الصادرات⁽⁸⁾.

(1) حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص.36، نجلاء عبد الحميد راتب، ص.40.

(2) عبد الجبار حمد عبيد السبباني، المرجع السابق، ص.49؛ زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.100.

(3) انظر: إبراهيم كبة، المرجع السابق، ص.484؛ نجلاء عبد الحميد راتب، المرجع السابق، ص.37.

(4) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.100.

(5) نجلاء عبد الحميد راتب، المرجع السابق، ص.40؛ إبراهيم كبة، المرجع السابق، ص.487.

(6) جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص.54؛ إبراهيم كبة، المرجع السابق، ص.487؛ زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.96. ص.105، 106؛ مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، طبع مركز التعليم المفتوح، جامعة القاهرة، 2007، ص.76.

(7) في رسالته "بحث حول النفع العام لمملكة إنكلترا" طبع سنة 1929. نقلا عن: إبراهيم كبة، المرجع السابق، ص.496.

(8) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.109؛ مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص.76.

6/ **الأجور:** يرى التجاريون ضرورة المحافظة على مستويات أجور العمال عند مستويات متدنية، وخفض تكاليف الإنتاج، واستخدام كافة الموارد الاقتصادية بأقصى كفاءة ممكنة، حتى تتمكن الدولة من أن تغزو بمنتجاتها الأسواق الأجنبية بأسعار تنافسية⁽¹⁾.

7/ **أهمية التجارة:** يرى التجاريون أن التجارة هي النشاط الأكثر أهمية؛ لأنها نشاط قادر على تحقيق غنى الدولة وراثتها، فهي مصدر المعدن النفيس، يليها الصناعة حيث أنها أساس الصادرات، أما الزراعة فلم يولوها عناية كبيرة⁽²⁾.

8/ **السكان:** نادى التجاريون بضرورة زيادة السكان؛ لأن هذه الزيادة تسهل للدولة الحصول على يد عاملة رخيصة وتشجع على تنمية الصناعة وتجارة التصدير، ومن ثم زيادة الأرباح والثروة⁽³⁾.

9/ **الفائدة:** هاجم التجاريون ارتفاع أسعار الفائدة وإطلاق أرباح المرابين، واستندوا في ذلك إلى نفس الآراء التي استند إليها المدرسيون في تحريم الربا، على الرغم من التباين الموجود بين الماركنتيليين والمدرسيين، والسبب الحقيقي وراء مهاجمتهم للربا أن الرأسمالية التجارية كانت بحاجة إلى (رأسمال القروض) لزيادة استثماراتها، فكانت مصلحتها في رخص الرأسمال النقدي (انخفاض أسعار الفائدة على القروض)⁽⁴⁾.

10/ **الاستعمار:** الدعوة إلى ضم المستعمرات التي تحتوى أقاليمها على مناجم الذهب والفضة، ولكن الدعوة إلى الاستعمار لم تقتصر على استعمار البلاد التي تضم مناجم الذهب والفضة، وإنما امتدت إلى كل البلاد التي بها ثروات طبيعية يمكن استغلالها في الإنتاج الصناعي أو في التجارة⁽⁵⁾.

11/ **نظرية الكمية في قيمة النقود:** وضع أساس هذه النظرية "جون بودان" عام 1567 حيث أشار إلى أن ارتفاع الأسعار، إنما يرجع إلى زيادة كمية النقود التي دخلت الدول الأوروبية على إثر الاكتشافات الجغرافية وتدفق الذهب والفضة إلى إسبانيا ومن خلالها إلى جميع البلدان الأوروبية، وترى النظرية بأن التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار تتوقف على تغيرات كمية النقود، فإن زادت كمية النقود ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود، وإذا نقصت كمية النقود انخفضت الأسعار التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع القوة الشرائية للنقود، وقدم بودان خمسة أسباب للظاهرة المذكورة:

(1) مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص. 77؛ عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص. 49.

(2) حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص. 37.

(3) نجلاء عبد الحميد راتب، المرجع السابق، ص. 41؛ إبراهيم كبة، المرجع السابق، ص. 523.

(4) راجع: إبراهيم كبة، المرجع السابق، ص. 488-490.

(5) مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص. 77؛ عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص. 49.

- وفرة الذهب والفضة.
- الاحتكار
- ندرة العرض بسبب التصدير.
- تمييز الملوك والإقطاعيين.
- التخفيض الرسمي لعيار العملة.

غير أنه يرى أن السبب الأول والمتمثل في وفرة الذهب والفضة هو السبب الرئيسي للظاهرة⁽¹⁾.

الفرع الثالث

الاتجاهات السياسية المختلفة للتجارين

إذا كان التجارون متفقون على أن قوة الدولة تقاس بما تملكه من ذهب وفضة إلا أنهم اختلفوا في وسائل تطبيق هذه المبادئ وانقسموا إلى ثلاثة سياسات رئيسية هي⁽²⁾:

أولاً: السياسة الإسبانية (السياسة المعدنية) تقوم هذه السياسة على الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات بطريقة مباشرة من المستعمرات التي كانت تابعة لها آن ذاك، كما قامت بمنع التعامل في سوق الصرف لمنع تصدير الذهب والفضة إلا في حالات خاصة، كما منعت إخراج النقود الذهبية بالنسبة للتجار الأجانب.

ثانياً: السياسة الإنجليزية (السياسة التجارية): تقوم هذه السياسة على الحصول على الذهب والفضة من الخارج عن طريق القيام بالتجارة مع البلدان المختلفة وتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة، وذلك بأن تكون الصادرات أكبر من الواردات وقد ساعدها على تطبيق هذه السياسة أسطولها التجاري الكبير في تلك الفترة.

ثالثاً: السياسة الفرنسية (السياسة التصنيعية): تنسب هذه السياسة إلى الوزير الفرنسي "جان كولبير"، وتقوم هذه السياسة على الحصول على الذهب والفضة عن طريق زيادة صادرات فرنسا على وارداتها على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليست من المحاصيل الزراعية، كما قامت الدولة بفرض رسوم ضريبية مرتفعة على السلع الصناعية المستوردة لحماية الصناعة المحلية.

(1) راجع: جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص48؛ إبراهيم كبة، المرجع السابق، ص.ص. 482-484.

(2) انظر: زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.ص. 103-105؛ حازم البيبلاوي، المرجع السابق، ص.ص. 37-39؛ عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص.ص. 49-51..

المطلب الثاني

المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط (Physiocrats)

ظهرت المدرسة الطبيعية في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، وبالتحديد في الفترة الممتدة بين 1756 – 1778، وكان على رأسها الطبيب الفرنسي (فرانسوا كيناي **Francois Quesnay**)⁽¹⁾ الذي يعود له الفضل في وضع أسس المدرسة الفيزيوقراطية وعلم الاقتصاد السياسي الحديث، وكان من أهم كتاباته الاقتصادية، كتاب "الجدول الاقتصادي" الذي صدر سنة 1758م⁽²⁾.

أسس ومبادئ الفكر الاقتصادي الطبيعي

أولاً: الفكرة التي قام عليها الفكر الاقتصادي عند المدرسة الطبيعية هي وجوب "ترك النظام الاقتصادي حراً" حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحرّك حركة منتظمة وتوجهه توجيهها تلقائياً نحو التوازن الطبيعي، وينادي الطبيعيون بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويمكننا القول بأن الحرية الاقتصادية وجدت بدايتها عند الطبيعيين كرد فعل في اتجاه مضاد للتدخل الحكومي الذي نادى به التجاريون، وأسس الطبيعيون مذهبهم في الحرية الاقتصادية على فكرة القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية التي يجب أن تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية⁽³⁾.

ثانياً: **نظرية المنتج الصافي**: بدأ الطبيعيون تعريفهم للثروة باستبعاد المعدن النفيس كمصدر لها على عكس المدرسة التجارية، واعتبر الطبيعيون أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج الذي يعطي إنتاجاً صافياً، بمعنى أن الثروة التي تنتج من الزراعة تزيد على الثروة التي تستهلك في عملية الإنتاج الزراعي، أي أن المنتج أكبر من المستخدم، أما أنواع النشاط الأخرى كالصناعة والتجارة فلا تعطي إنتاجاً صافياً فهي نشاط عقيم⁽⁴⁾.

ثالثاً: **الجدول الاقتصادي**: بعد أن بيّن الطبيعيون أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج، بينوا كيفية توزيع الناتج الصافي عن طريق الجدول الاقتصادي الذي وضعه فرانسوا كيناي سنة 1758م، مستعينا

(1) فرانسوا كيناي: كان طبيب العائلة المالكة، وعضو المجالس الفكرية التي كانت تجمع الأدباء والفنيين و الفلاسفة في دور البورجوازية الأوروبية، واهتم كثيراً بالمشاكل الفلاحية، وشارك في وضع منجد "دائرة المعارف".

(2) حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص.45؛ عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص.54.

(3) انظر: عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص.55؛ مختار عبد الحكيم طلبه، المرجع السابق، ص.70، 71.

(4) حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص.46؛ جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص.65؛ تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.66؛ عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص.57.

في ذلك بخرته في ميدان الطب، حيث شبّه العملية التي يتم من خلالها توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع بعملية دوران الدم داخل جسم الإنسان (الدورة الدموية)⁽¹⁾، فكان الفيزوقراط أول من قدم محاولة لوضع نظرية لتوزيع الدخل على المستوى الكلي⁽²⁾.

وقد قسم كيناي المجتمع إلى ثلاثة طبقات⁽³⁾:

- 1- **الطبقة المنتجة:** وتشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي، وهو الزراعة.
- 2- **طبقة الملاك العقاريين:** وهؤلاء وإن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم، إلا أن الطبيعيين ربّوا على دورهم أهمية خاصة، وبذلك احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنتجين والطبقة العقيمة.
- 3- **الطبقة العقيمة:** تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، ويدخل فيها العاملون في الصناعة والتجارة، واعتبرت هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظرية الربح الصافي، حيث أنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافي كما هو الحال في الزراعة.

ويقوم الجدول الاقتصادي ببيان تداول الإنتاج الصافي بين هذه الطبقات، وليبيان ذلك استخدم كيناي أمثلة حسابية لتبسيط هذه العملية⁽⁴⁾:

- افترض أن الزراعة تنتج ما قيمته خمسة (05) مليار فرنك ويبيّن كيف تدور هذه القيمة، فالطبقة الزراعية تحتفظ بـ 02 مليار لمواجهة نفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية وسداد تكلفة الإنتاج الزراعي، أما ثلاث (03) مليار فرنك الباقية فيتم توزيعها ودورانها بالشكل التالي:
- واحد (01) مليار فرنك تنفقه الطبقة الزراعية لشراء سلع صناعية وخدمات تجارية من الطبقة العقيمة.
- اثنان (02) مليار فرنك تدفع كأجرة كراء للملاك العقاريين مقابل الاستفادة من أرضهم (كراء الأرض).

(1) حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص.47.

(2) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.67.

(3) حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص.47.

(4) حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص.47، 48؛ تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.67؛ عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص.57.

- تقوم طبقة الملاك العقاريين بتوزيع دخلها ملياري (02) فرنك الذي حصلته من الطبقة الزراعية، حيث تنفق (01) مليار لشراء منتجات زراعية من الزراعيين، تنفق (01) مليار على شراء سلع صناعية وخدمات تجارية من الطبقة العقيمة.

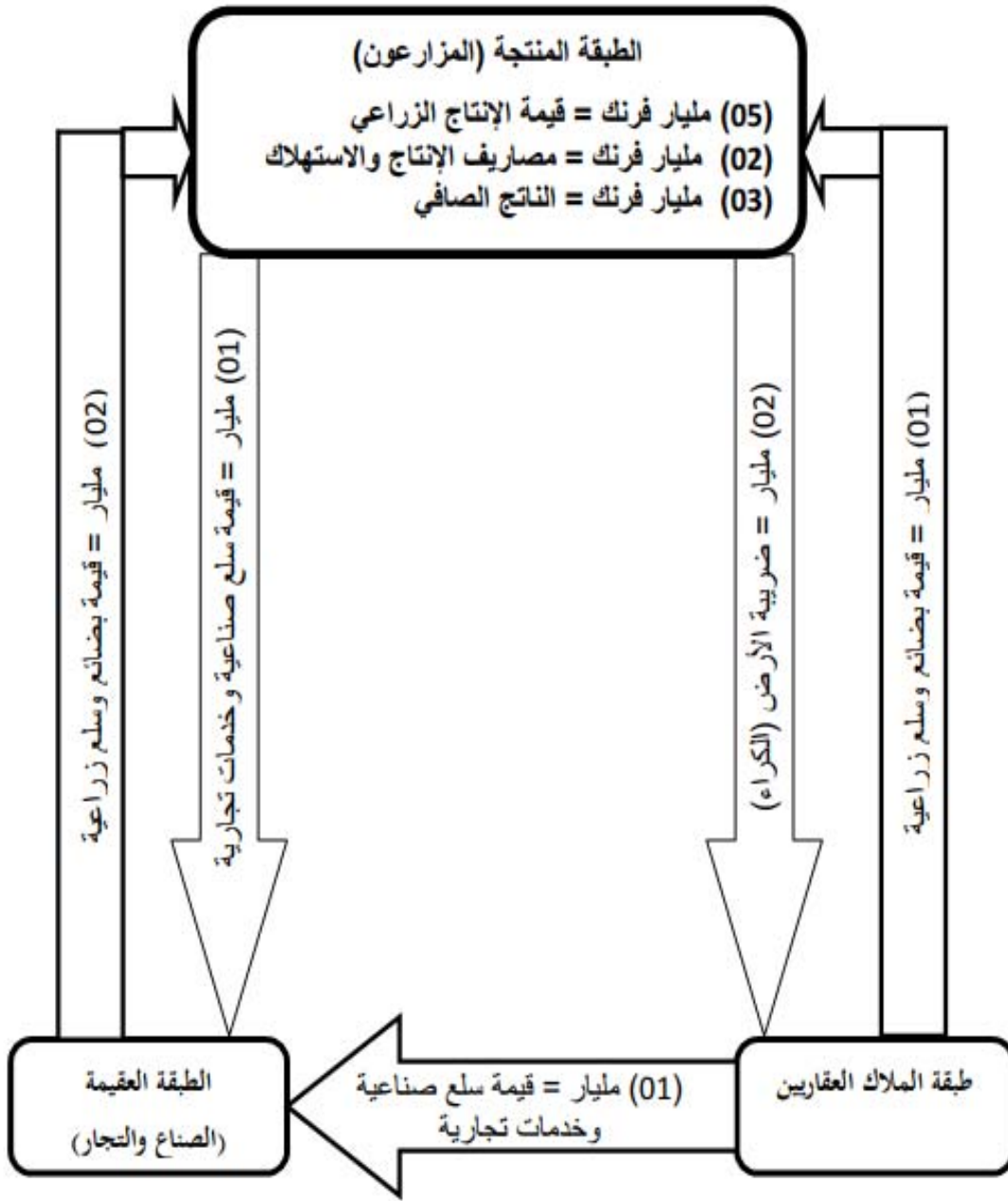
- وبذلك يجتمع عند الطبقة العقيمة ملياري فرنك (02)، مليار (01) من الطبقة الزراعية و مليار آخر (01) من طبقة الملاك العقاريين).

- الطبقة العقيمة تقوم بدورها بتوزيع ما تحصلت عليه من مداخيل ملياري فرنك (02) على شراء ما تحتاج إليه من منتجات زراعية.

- وبذلك يعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى طبقة المنتجين الزراعيين: (01) مليار من طبقة الملاك العقاريين، و (02) مليار من الطبقة العقيمة، وهي تساوي (03) مليار فرنك قيمة الناتج الصافي.

4/ الضريبة: يرى الطبيعيون أنه يجب فرض ضريبة واحدة فقط على طبقة المزارعين على اعتبار أن الزراعة هي العمل الإنتاجي الوحيد الذي ينتج الثروة، ولو فرضت ضرائب متعددة على الصناع وعلى الملاك فإنهم سيدفعونها ولكنهم ينقلون عبئها بعد ذلك للزراع⁽¹⁾.

(1) انظر: حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص.49؛ جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص.ص. 65، 66؛ عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص.58.



الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيني

من إعداد المحاضر بناء على المعطيات التي قدمها: حازم البلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ص.ص. 47، 48

المطلب الثالث

المدرسة الكلاسيكية التقليدية

نتناول في هذا المطلب نشأة المدرسة الكلاسيكية وعوامل ظهورها (الفرع الأول)، ومبادئ وأسس المدرسة الكلاسيكية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

نشأة المدرسة الكلاسيكية وعوامل ظهورها

أولاً: نشأة المدرسة الكلاسيكية

تعتبر المدرسة الكلاسيكية من فرعا الفروع الانجليزية "المدرسة الحرة"، حيث وضع الطبيعيون الأسس الأولى لقيام النظريات الاقتصادية التي طوّرها لاحقا مجموعة من العلماء والمفكرين البريطانيين والفرنسيين في القرن 18، وقد ظهرت هذه المدرسة في إنجلترا، وعاشت 100 عام، وتميزت هذه المدرسة بالبعد عن الدوافع الشخصية والأخلاقية في تفسير الظواهر الاقتصادية، وبالاعتماد على أدوات التحليل المنطقي وباتجاهاتها الموضوعية في التحليل، وبهذا أعطت الاقتصاد صفته العلمية الحديثة التي تتميز باستخدام أدوات التحليل المنطقي، ويعود الفضل في نشأة هذه المدرسة لمجموعة من المفكرين في علم الاقتصاد، نخص بالذكر منهم، آدم سميث، الذي ألف كتابه الشهير "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" والذي يعرف اختصارا باسم "ثروة الأمم Wealth of Nations"، الذي نشر عام 1776 بعد أن استغرق تأليفه عشر سنوات⁽¹⁾، ومن رواد هذه المدرسة أيضا: "دافيد ريكاردو David ricar"⁽²⁾، وأيضا

(1) جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص.ص. 72، 75.

(2) ريكاردو، دافيد (1772 - 1823م). اقتصادي بريطاني بارز في بدايات القرن التاسع عشر. ساعد في وضع علم الاقتصاد المأثور الذي يؤكد على الحرية الاقتصادية من خلال التجارة الحرة، والتنافس الحر. جمع ثروة كبيرة وهو في السادسة والعشرين من عمره، وأسس شركة تحمل اسمه جعلته من كبار الأثرياء وهو لم يتجاوز الخامسة والثلاثين، تأثر بكتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث. من مؤلفاته: "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب". انظر ترجمته: الموسوعة العربية العالمية، ج. 11، ص. 472.

"توماس روبرت مالتوس (Malthus, Thomas Robert)"⁽¹⁾، و في فرنسا "جان بابتيست ساي" Jean baptiste say"⁽²⁾.

وبالرغم من أنهم لم يكونوا جميعا على رأى واحد في جميع المسائل الاقتصادية، إلا أن تبنيهم لنفس الاتجاه هو ما دعا ماركس لجمعهم في مدرسة اقتصادية واحدة أطلق عليها اسم المدرسة الكلاسيكية⁽³⁾.

ثانيا: عوامل ظهور المدرسة الكلاسيكية

هناك عدة عوامل أسهمت في نشأة المدرسة الكلاسيكية، منها⁽⁴⁾:

- 1/ **الثورة العلمية:** ساهمت الثورة العلمية في أوروبا في ظهور تيارات فكرية في شتى العلوم، وكذلك في ظهور تيارات فكرية تدرس الظواهر الطبيعية بتحليل منطقي، وهذا ما انعكس على الظواهر الاقتصادية.
- 2/ **الثورة الصناعية:** مع ظهور الثروة الصناعية تغيرت العديد من المفاهيم الاقتصادية وخاصة ما يتعلق بعناصر الإنتاج وخلق الثروة وأصبحت الصناعة تحتل مكانة هامة في الحياة الاقتصادية للدولة والأفراد.
- 3/ **تغيير المفاهيم المتعلقة بالإنتاج:** لم تعد الأرض هي مصدر الناتج الصافي الوحيد كما اعتقد الطبيعيون بل أصبح الإنتاج الحقيقي يتمثل في خلق الثروة من مصادر متعددة أهمها الصناعة، وبهذا ازداد تركيز عوامل الإنتاج وتضخم الجهاز الإنتاجي الصناعي نتيجة زيادة حجم الاستثمار في القطاع الصناعي.

(1) مالتوس، توماس روبرت (1766 - 1834م). اقتصادي بريطاني، درس في كلية "جيسز كوليدج (Jesus Collge)، كامبريدج عام 1784، حيث تخصص في علم الرياضيات، ودرس أيضا العديد من العلوم، اقتصادي بريطاني، اشتهر بمقالته عن مبادئ علم السكان سنة 1798، ومن مؤلفاته "بحث في مبدأ السكان" وصاغ فيه نظريته حول السكان. انظر ترجمته: الموسوعة العربية العالمية، ج.22، ص.111.

(2) جان بابتيست ساي: ولد في مدينة ليون في 5 يناير 1767 وتوفي في باريس في 14 نوفمبر 1832، ويعتبر من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن التاسع عشر، ومن الذين تميزت أفكارهم بالتحديد والتحليل العميق للظواهر الاقتصادية، وكان متفائلا في آراءه على عكس أنصار هذا المذهب في إنكلترا، وقد تأثر ساي بأفكار آدم سميث، وهو الذي نقل تعاليمه إلى فرنسا. انظر ترجمته على الموسوعة العربية المتاحة على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D9%86_%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%B3%D8%AA_%D8%B3%D8%A7%D9%8A

(3) انظر: تامر البطراوي، المرجع السابق، ص. 69؛ حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص. 51.

(4) انظر: عبد الجبار حمد عبيد السبهي، المرجع السابق، ص. 64، 65.

الفرع الثاني

مبادئ وأسس المدرسة الكلاسيكية

تقوم أفكار المدرسة الكلاسيكية المتعلقة بالاقتصاد على عدة مبادئ، يمكن إجمالها في النقاط

التالية:

1- نظرية الإنتاج: يرى الكلاسيك أن الإنتاج هو خلق المنافع أو زيادتها، ويختلف بذلك عما كان سائدا لدى التجاربيين والطبيعيين، وعناصر الإنتاج هي الطبيعة والعمل ورأس المال، ولكن العمل هو العنصر الرئيسي، وقد اهتم التقليديون بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج وهما ظاهرة تقسيم العمل، وقانون الغلة المتناقضة⁽¹⁾:

أ-ظاهرة تقسيم العمل: ذهب آدم سميث إلى أن تقسيم عملية إنتاج سلعة من السلع إلى عدّة عمليات جزئية، يقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص يتخصصون فيها، يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعه، ذلك أن التخصص على هذا النحو (تقسيم العمل الفني) يؤدي إلى إتقان العامل للعملية التي يقوم بها، وإلى سرعة الإنتاج، وإلى استخدام الآلات بطريقة أكفأ⁽²⁾.

ولأهمية تقسيم العمل عند آدم سميث فإنه قد استهل كتابه بهذه العبارة: "يبدو أن أعظم تطور لقوى العمل الإنتاجية، والقسط الأكبر من البراعة والمهارة، وسداد الرأي الذي تسير على هديه، أو تسخر في أي مكان، قد تأتي عن تقسيم العمل"⁽³⁾.

كما ذهب إلى أن بلوغ درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق، فتقسيم العمل محدود بحجم السوق، فكلما زاد حجم السوق أمكن التوسع في تقسيم العمل، حيث عقد فصلا ثالثا في كتابه بعنوان: "في أن تقسيم العمل محدود بسعة السوق"⁽⁴⁾.

ب- قانون الغلة المتناقضة: (Law of Diminishing Returns): أعطى له الكتاب الكلاسيك أهمية خاصة في تحليلهم، فعلى أساسه تقوم نظرية (ريكاردو) في "الريع" ونظرية (مالتس) في "السكان"، وينصّ القانون على أنه "باستعمال وحدات متتالية متساوية من عناصر الإنتاج على قطعة

(1) انظر: زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص. 133، 134.

(2) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص. 134؛ حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص. 59؛ وراجع أهمية تقسيم العمل ومزاياه عند آدم سميث، ثروة الأمم، المرجع السابق، ص. 11-22.

(3) ثروة الأمم، المرجع السابق، ص. 11.

(4) المرجع نفسه، ص. 29-34.

محددة من الأرض، فإن الناتج النهائي يتزايد في أول الأمر حتى يصل إلى مرحلة معينة يأخذ في التناقص بعدها"⁽¹⁾، وبعبارة أخرى إذا زاد أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية صغيرة مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة فإن الناتج الكلي سوف يتزايد بنسبة متزايدة في البداية (مرحلة تزايد الغلة)، ولكن بعد فترة فإن الزيادة في الناتج الكلي تكون بمعدل متناقص حتى تصل إلى حده الأقصى، بعدها يبدأ الناتج الكلي بالتناقص حتى مع استمرار زيادة العنصر المتغير (مرحلة تناقص الغلة)⁽²⁾.

2- نظرية السكان (نظرية توماس روبرت مالتس Thomas Robert Malthus): هي نظرية تشاؤمية، وتتلخص هذه النظرية في أن هناك علاقة طردية بين نمو عدد السكان ونمو الموارد الغذائية، فأعداد السكان في العالم تميل إلى الزيادة، بينما كميات الطعام تقل، فتزايد عدد السكان يتم وفقا لمتوالية هندسية (1، 2، 4، 8، 16...) بينما يتزايد الإنتاج وفقا لمتوالية حسابية أي متوالية عددية (1، 2، 3، 4، 5...)، وتكون النتيجة هي محدودية الإنتاج بالنسبة للسكان، ولكي يعود التوازن من جديد يلزم أتباع سياسة تحد من تزايد عدد السكان⁽³⁾.

3- قانون "ساي" للأسواق (قانون المنافذ): يعتبر قانون "ساي" أو ما يعرف بقانون المنافذ أو قانون الأسواق الذي وضعه "جان بابتيست ساي" أساس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وينصرف هذا القانون إلى أن "العرض يخلق الطلب" المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل، فجميع السلع التي سوف تنتج، هناك أسواق سوف يتم تصريفها من خلالها تلقائيا، فكل إضافة في العرض إنما هي أيضا إضافة للطلب، وبالتالي لا يمكن أن يوجد فائض إنتاج طالما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، وعلى هذا فإن كل القيم المنتجة وهي تتحول إلى دخول للمنتجين يتم إنفاقها في الحال بواسطة أي تتحول في الحال إلى طلب حقيقي سواء على سلع الاستهلاك أو أدوات الاستثمار⁽⁴⁾.

4- نظرية القيمة: ميز مفكرو المدرسة الكلاسيكية بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، فقيمة الاستعمال هي المنفعة التي يحصل عليها الشخص من استعماله لسلعة ما، أما قيمة المبادلة فهي القيمة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة في السوق.

(1) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.73.

(2) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.134، 135.

(3) انظر: زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.ص. 135-137؛ جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص.ص. 92، 93؛ حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص.ص. 72، 73؛ تامر البطراوي، المرجع السابق، ص.ص. 73، 74.

(4) انظر: جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص.ص. 89-91؛ تامر البطراوي، المرجع السابق، ص. 72.

وقيمة المبادلة تتحدّد عند الكلاسيكيين على أساس العمل الذي تحتويه السلعة أي على أساس عدد ساعات العمل التي بذلت في الإنتاج، والمقصود بالعمل هنا هو العمل المباشر للعامل، وهو يشمل: الجهد المبذول، والزمن، والبراعة (الإتقان)، والعمل الإنساني المخزون المتمثل في رأس المال والمواد الأولية، فعلى سبيل المثال، لو كانت هناك سلعة يستلزم لصنعها أربع (04) ساعات من العمل، وسلعة أخرى يتطلب إنتاجها ثمان (08) ساعات من العمل، فإن المبادلة ما بين السلعتين يتم على أساس " عدد وحدتين (02) من السلعة الأولى مقابل "وحدة (01) من السلعة الثانية، وقد عرفت هذه النظرية بـ " نظرية كمية العمل"⁽¹⁾.

يقول آدم سميث: "... فالعمل إذا هو مقياس القيمة التبادلية الحقيقي للسلع كلها. السعر الحقيقي لكل شيء، أي الكلفة الحقيقية لكل شيء بالنسبة إلى الشخص الذي ينبغي احتيازه، إنما هو الجهد والعناء المبذول لاحتيازه..."⁽²⁾، ويقول: "العمل، كما يبدو بوضوح، هو المقياس الشامل والدقيق الأوحده للقيمة، أو المعيار الوحيد الذي يمكننا بواسطته مقارنة قيم مختلف السلع في كل الأزمنة والأمكنة"⁽³⁾، غير أنه لما كان من الصعوبة بمكان تحديد الزمن المبذول في إنتاج سلعة ما، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الجهد المبذول ودرجة المهارة، يقول سميث: "ومع أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لكافة السلع، ولكنه ليس الشيء الذي تقدر به قيمة السلع عادة، فمن الصعب، في كثير من الأحيان، التثبت من النسبة بين كميتين مختلفتين من العمل، فالزمن المنفق في نوعين مختلفين من العمل لن يحدد بمفرده دائما هذه النسبة، فالاختلاف في كمية الجهد المبذول، والبراعة المستعانة، ينبغي أن يؤخذ أيضا في الحسبان"⁽⁴⁾.

ويؤكد ديفيد ريكاردو ذلك بقوله: "إن قيمة سلعة ما، أو كمية البضاعة التي تقابلها من أية سلعة أخرى، تعتمد على الكمية النسبية لمقدار العمل اللازم لإنتاج هذه السلعة، وليس على التعويض المدفوع مقابل هذا العمل، قلّ أو كثر"⁽⁵⁾.

(1) انظر: جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص. 79؛ عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص. 66-68.

(2) آدم سميث، المرجع السابق، ص. 45.

(3) المرجع نفسه، ص. 54.

(4) آدم سميث، المرجع السابق، ص. 47.

(5) ديفيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، ترجمة: يحيى العريضي وحسام الدين خضور، ط1، دار الفرقد، سوريا، 2015، ص. 13.

5- نظرية التشغيل الكامل: يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية أن حجم تشغيل العمل يتحدّد عند مستوى العمالة الكاملة، وبالتالي لا توجد بطالة إجبارية في المجتمع، وسيادة البطالة على نطاق واسع أمر غير محتمل الوقوع، وإن وجدت بطالة فهي بطالة اختيارية سببها رفض العمال العمل عند مستوى الأجر النقدي السائدة في سوق العمل "الأجور التوازنية"، ويؤدي هذا إلى تنافس العمال فيما بينهم للحصول على عمل مما يؤدي بدوره إلى انخفاض أجور العمال، الأمر الذي يحفز بدوره المنظمين (أرباب العمل) إلى زيادة حجم العمالة المطلوبة، مما يؤدي في النهاية إلى تشغيل العمال العاطلين⁽¹⁾.

6- نظرية التوزيع: اهتمت المدرسة الكلاسيكية بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي على عناصر الإنتاج المختلفة، واعتبروا أن البحث في التوزيع يمثل جوهر علم الاقتصاد، ولم يهتم الكلاسيكيون بما يعرف ب "التوزيع الشخصي" أي توزيع الدخل القومي بين الأفراد الذين يتم تجميعهم في طبقات مختلفة، بل اهتموا بما يعرف ب "التوزيع الوظيفي"، أي توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج المختلفة من عمل ورأس المال وطبيعة، كلٌّ على أساس وظيفته في الإنتاج، ويمكن إنجاز أهم أفكارهم في ثلاث محاور هي⁽²⁾.

أ- الربيع: يرى الكلاسيك أن الثمن الذي يدفع لمالك الأرض في مقابل استغلالها في الزراعة يسمى "الربيع"⁽³⁾، يقول ديفيد ريكاردو في بيان معنى الربيع: "الربيع جزء من منتج الأرض يتم دفعه لمالك الأرض مقابل استخدام قوى التربة الأصلية التي تبقى سالمة"⁽⁴⁾، والربيع يختلف باختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها⁽⁵⁾، ويوضح ريكاردو ذلك بأن الإنسان في بداية التطور تتاح له مساحات شاسعة من الأرض تزيد عن حاجته ومن ثم فإنه يزرع الأرض الخصبة فقط، وفي هذه المرحلة لا يوجد ربيع للأرض، ولكن عند تزايد عدد السكان المستمرّ يلجأ الأفراد لزراعة أراض جديدة أقلّ خصوبة من الأراضي الأولى، ولما كان ثمن المواد الغذائية مثل باقي السلع يتحدد على أساس أعلى نفقة في الإنتاج، فإن ثمن المواد الغذائية في المرحلة الثانية سيتحدد على أساس النفقة التي دفعت على الأراضي الأقلّ خصوبة، ومن ثم فإنّ المستفيد من ذلك سيكون ملاك الأراضي الخصبة الأولى؛ لأن الثمن سيكون

(1) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.ص. 139، 140؛ تامر البطراوي، المرجع السابق، ص. 72.

(2) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص. 140.

(3) آدم سميث، المرجع السابق، ص. 211.

(4) ديفيد ريكاردو، المرجع السابق، ص. 49.

(5) آدم سميث، المرجع السابق، ص. 216.

مرتفعاً عن نفقة الإنتاج بالنسبة لأراضهم ويحصلون على ذلك الفرق وهو الربح، وهكذا دوليك، ويتضح مما سبق أن الربح يتحدد نتيجة عاملين هما: تكاثر السكان والالتجاء إلى زراعة أراضي أقل خصوبة⁽¹⁾.

ب- الأجر: يرى الكلاسيك أن العمل كأى سلعة له ثمن، وثمان العمل هو الأجر، ويتحدد الأجر على أساس كمية السلع الغذائية اللازمة لحفظ حياة العامل وتمكينه من الاستمرار في العمل⁽²⁾، يقول آدم سميث: "فلا بد للعامل أن يعيش من عمله، ولا بد لأجوره من أن تكون على الأقل كافية للقيام بأوده، لا بل ينبغي لهذه الأجور أن تزيد عن ذلك في أكثر الأحيان، وإلا فسوف يستحيل عليه أن يعيل أسرته، وبذلك لا يستمر نسل هذا النوع من العمال إلى ما بعد الجيل الأول"⁽³⁾.

ونظرية أجور الكفاف هذه حوّلها دافيد ريكاردو فيما بعد إلى "قانون الأجر الحديدي"⁽⁴⁾. وملخص النظرية أن أجور العمال لن تزيد على القدر الذي يتيح للعامل معيشة الكفاف، وحد الكفاف أن يتلقى العامل أجراً يتيح له البقاء في الحدود الدنيا فقط، يقول دافيد ريكاردو: "العمل مثل كل الأشياء الأخرى التي تباع وتشتري، والذي يمكن أن يزداد أو يخفض من حيث الكمية، له سعره الطبيعي وسعره في السوق، السعر الطبيعي للعمل هو تلك القيمة اللازمة التي تمكن العمال جنباً إلى جنب من حيث العيش وإدامة بني جنسهم دون زيادة أو نقصان. إن قوة العامل في إعالة نفسه وأسرته الضرورية من أجل الإبقاء على عدد العاملين، لا تعتمد على كمية المال التي يتقاضاها كأجور، ولكن على كمية الغذاء والحاجات الضرورية"⁽⁵⁾.

ولو زادت أجور العمال أحياناً على هذا القدر، فإن هذا يعتبر شيئاً مؤقتاً، ولهذا سرعان ما ترجع إلى مستوى الكفاف مرة أخرى⁽⁶⁾. يقول ريكاردو: "ومهما يختلف سعر العمل في السوق عن السعر الطبيعي إلا أنه، مثل السلع الأخرى، يميل إلى التوافق معه"⁽⁷⁾.

ج- الربح والفائدة: ميّز "ساي" بين المنظم الذي يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره، وبين الرأسمالي الذي يقرض نقوده، فالربح يمثل دخل المنظم، بينما الفائدة تمثل دخل صاحب رأس المال، وسعر الفائدة

(1) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص. 140-142؛ جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص. 97، 98؛ وانظر شرح نظرية الربح عند آدم سميث، المرجع السابق، ص. 211-256؛ ديفيد ريكاردو، المرجع السابق، ص. 49-55.

(2) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص. 142، 143.

(3) آدم سميث، المرجع السابق، ص. 100.

(4) جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص. 80.

(5) ديفيد ريكاردو، المرجع السابق، ص. 79.

(6) انظر شرح النظرية عند: ديفيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص. 79-92.

(7) المرجع نفسه، ص. 80.

عند الكلاسيك هو مقابل الحرمان من الاستهلاك الحالي للنقود للتمتع بها في المستقبل بعد زيادتها بمقدار الفائدة، وإن مصدر المنقود المعروضة هو الادخار⁽¹⁾.

7- نظرية النقود: يرى الكلاسيك أن النقود لا تنتج آية ثروة، وما هي إلا وسيط للمبادلات وأداة لقياس القيم، فالنقود عندهم محايدة، وهي في نظرهم مجرد ستار يحجب الحقيقة الاقتصادية، ولم يعطوا أهمية لوظيفتها كمخزن للقيم (أداة لحفظ المدخرات)، يقول ديفيد ريكاردو: "النقود هي مجرد وسيلة يتم بواسطتها التبادل"⁽²⁾، وفي تفسيرهم لتقلبات المستوى العام للأثمان (قيمة النقود) اعتمد الكلاسيك على النظرية الكمية في النقود، ومقتضاها أن كل زيادة في كمية النقود تؤدي حتماً إلى ارتفاع مستوى الأثمان، وكل نقص في هذه الكمية لابد أن يؤدي إلى انخفاض هذا المستوى⁽³⁾.

8- نظرية التجارة الخارجية: نادى الكلاسيك بحرية التجارة الدولية، ذلك أن اتباع سياسة تجارية حرة على المستوى الدولي يؤدي بكل بلد إلى أن يتخصص في إنتاج السلع التي يتمتع فيها بأكثر ميزة نسبية في مواجهة البلاد الأخرى، بل إن المبادلات التجارية نفسها عندما تتم بين الدول تؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج، هذا التخصص الدولي القائم على أساس اختلاف النفقات النسبية يزيد من رفاهية الشعوب⁽⁴⁾.

9- اليد الخفية: هذا المصطلح استخدمه آدم سميث للدلالة على أنه لا يوجد تعارض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وحسب رأيه فإن الدوافع الأساسية التي تحرك الحياة الاقتصادية هي المصلحة الذاتية، والفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية يساهم أيضاً في ارتفاع المصلحة الخيرة لمجتمعهم ككل من خلال مبدأ "اليد الخفية"، ومن أشهر أقواله: "إننا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز، وإنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة، نحن لا نخاطب إنسانيتهم، وإنما نخاطب حبهم لذواتهم"، ويضيف بعد ذلك أن الفرد "في هذه الحالة، كما في حالات أخرى كثيرة، تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءاً من مقصده... وأنا لم أعرف أبداً أن خيراً كثيراً تحقق على أيدي من يسعون إلى الخير العام، فذلك في الحقيقة

(1) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.ص. 144، 145.

(2) مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص. 283.

(3) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.ص. 145، 146.

(4) زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص.ص. 146، 147؛ وانظر: جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص.ص. 82، 83.

تصنع ليس شائعا بين التجار، ولا يحتاج إثنائهم عنه سوى إلى استخدام كلمات قليلة للغاية"⁽¹⁾.

10- دور الدولة في الاقتصاد: يدعو أنصار المدرسة الكلاسيكية إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ لأن تدخلها يكون مضرًا في أغلب الأحوال، والدولة ينبغي أن يقتصر دورها على الدفاع في الخارج، وتحقيق الأمن في الداخل، وتوفير العدل، وإقامة بعض المشروعات التي لا يقوى الأفراد على القيام بها⁽²⁾.

الفرع الثالث

المدرسة الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيك)

توالت الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية، وعلى إثر ذلك ظهر مجموعة من الاقتصاديين الذين أعادوا صياغة المدرسة الكلاسيكية وطورها⁽³⁾، ومن هؤلاء الاقتصاديين الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال (1842 – 1924 Alfred Marshall)⁽⁴⁾.

أولا: مبادئ المدرسة النيوكلاسيكية:

تقوم المدرسة النيوكلاسيكية على عدة أسس، وحسبنا هنا أن نقف على الأفكار الاقتصادية التي تبناها واحد من رواد هذه المدرسة وهو ألفريد مارشال، ويمكن إجمال أهم أفكاره فيما يلي:

1- مفهوم الاقتصاد: إذا كان الكلاسيك والماركسيون قد أقرروا ما أرساه الماركنتيليين بأن علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في موضوع الثروة وفق سياق تاريخها السياسي، بينما اختلفوا في استبدال موضوع الثروة من الذهب والفضة إلى السلع المادية النافعة، واهتمام الكلاسيك بخلق الثروة، فإن النيوكلاسيك

(1) نقلا عن: جون كينيث جالبرت، المرجع السابق، ص. 77.

(2) انظر: حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص. 58.

(3) المرجع نفسه، ص. 121.

(4) ألفرد مارشال: اقتصادي بريطاني ولد في 1842 في لندن وتوفي في 1924 في كامبريدج، كان من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في عصره. اشتهر بكتابه "مبادئ الاقتصاد" الذي نشره سنة (1890)، حيث كان الكتاب المهيم لتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا، شرح من خلاله الأفكار الرئيسية للاقتصاد مثل العرض والطلب، المنفعة الحدية، كلفة الإنتاج. ويعتبر ألفرد من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث. انظر ترجمته في الموسوعة العربية العالمية، ج. 22، ص. 57.

بريادة مارشال طوروا رؤية الكلاسيك لموضوع خلق الناتج المادي النافع إلى النفع نفسه، بتحقيق أقصى نفع ممكن وهو الرفاهية التي أصبحت موضوع علم الاقتصاد لدى النيوكلاسيك⁽¹⁾.

2- التحليل الاقتصادي: تركّز اهتمام المدرسة الكلاسيكية الحديثة على "التحليل الجزئي" للاقتصاد، والاهتمام بعمل الوحدة سواء كانت في صورة مستهلك أو منتج، وذلك على خلاف المدرسة التقليدية التي كانت تهتم ب"التحليل الكلي" الذي يهتم بالمسائل الإجمالية مثل الدخل القومي وتوزيعه والسكان والأرباح⁽²⁾.

3- السوق الحرّ: اتفقت المدرسة النيوكلاسيكية مع الكلاسيك في ضرورة تحرير الأسواق، وأن قانون الاقتصاد ينص على أن الأسواق يمكن أن تتوازن بشرط تحرير السوق من التدخلات السياسية للدولة والاحتكارات غير الطبيعية كتدخلات النقابات⁽³⁾.

4- السعر: يرجع مارشال محددات السعر إلى العرض والطلب معا وليس إلى أحدهما، فعندما يكون العرض ثابتا (في فترة السوق) أو محدودا (في الأجل القصير) يكون الطلب هو المحدد للسعر، أما في الأجل الطويل فإن العرض وتكاليف الإنتاج هي المحدد الأهم للسعر⁽⁴⁾.

5- القيمة: حاول مارشال التوفيق بين وجهتي نظر المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية بشأن نظرية القيمة، حيث عدّد مجموعة من العناصر التي تحدد قيمة السلع، وأدرج داخلها تكلفة العمل الضروري من أجل إنتاج السلعة (وجهة النظر الكلاسيكية)، والمنفعة التي تحققها السلعة (وجهة النظر النيوكلاسيكية)، فضلا عن العرض والطلب، وأذواق المستهلكين، وأسعار السلع البديلة⁽⁵⁾.

6- المنفعة الحدية: مقتضى هذه النظرية أن المستهلك يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع الذي يحصل عليه جراء استهلاكه سلعة معينة، وأوضح مارشال أن المنفعة الحدية (المنفعة التي تتحقق للفرد من خلال استهلاك آخر وحدة من السلعة) هي التي تحدّد الأسعار بشكل أساسي على المدى القصير؛ لأن المستهلك يكون على استعداد بأن يتحمل سعرا غاليا مقابل سلعة تحقق له منفعة كبيرة.

(1) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص. 90.

(2) زينب صالح الأشوحن، ص. 158.

(3) تامر البطراوي، المرجع السابق، ص. 90؛ زينب صالح الأشوحن، ص. 156. 157.

(4) عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، المرجع السابق، ص. 120.

(5) انظر: حازم البيلوي، المرجع السابق، ص. 124.

8- قانون الأسواق: ظل مارشال مؤمنا بفكرة قانون الأسواق (قانون المنافذ) الذي وضعه ساي، وكان يرى أن العرض يخلق الطلب، وبالتالي فإن الأصل هو أن الاقتصاد يعرف التوازن عند مستوى التشغيل الكامل⁽¹⁾.

المطلب الرابع

المدرسة الكينزية

ظهرت المدرسة الكينية على يد الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز JOHN MAYNARD KEYNES⁽²⁾، وهو اقتصادي بريطاني درس الرياضيات في بداياته الأولى، ثم تحوّل للبحث في المشاكل الاقتصادية، نشر كتابا سنة 1919 بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بعنوان "التائج الاقتصادية للسلام"، حيث نقد فيه الوضع الاقتصادي القائم، كما اهتم بدراسة النقود حيث ألف كتابا حول الإصلاح النقدي سنة 1923.

الفرع الأول

عوامل ظهور المدرسة الكينزية

هناك عدة عوامل أدت لظهور المدرسة الكينزية أهمها:

1- الاضطرابات الدورية التي كانت تحدث في الاقتصاديات التي انتهجت الرأسمالية بطريقة التنظير الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

(1) حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص. 126.

(2) كينز، جون ماينرد (1883-1946م). ولد في كمبردج بإنجلترا ودرس في جامعة كمبردج، قام بتحليل العمليات الاقتصادية التي تؤدي إلى الكساد، كما وصف السياسة التي يجب اتباعها لتجنب الكساد. كان كينز واحداً من أوائل رجال الاقتصاد الذين أثاروا حواراً حول ضرورة التزام الحكومة بوضع معايير تقف حاجزاً في وجه الكساد. وقد ساعدت أفكاره هذه على نبذ سياسة حرية العمل والتجارة تلك النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الحكومة يجب ألا تتدخل في الشؤون الاقتصادية. أصبح كينز مشهوراً على مستوى العالم عندما ألف كتابه "التائج الاقتصادية للسلام" (1919م). وفي هذا الكتاب هاجم التعويضات (المدفوعات) التي فرضها الحلفاء على دول الوسط المنهزمة. وخلال العشرينيات من القرن العشرين الميلادي، عندما واجهت إنجلترا صعوبات اقتصادية حادة، كتب كينز مجموعة من الكتب والمقالات هاجم فيها السياسات الاقتصادية للحكومة، ومن أهم الأعمال التي أنجزها بحث عن الإصلاح المالي (1923م)؛ نهاية نظرية عدم التدخل (1926م)؛ ورسالة عن المال (1930م). ولقد أصبح كينز مستشاراً للحكومة عام 1940م ثم مديراً لبنك إنجلترا عام 1941م. مُنح لقب فارس عام 1942م، وحمل لقب بارون وصار لقبه البارون كينز تيلتون. انظر ترجمته في: الموسوعة العربية العالمية، ج. 20، ص. 394.

2- عدم فعالية آلية السوق في احتواء هذه الاضطرابات.

3- لم يعد قانون ساي للأسواق فعالا في بعض الحالات التي تتطلب أن يكون الطلب هو المحفز الأساسي للعرض وليس العكس.

4- التخبط الذي عاشه الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الأولى بسبب عدم تنظيم الأسواق على المستوى المحلي وكذا عدم وجود آليات لتوجيه السوق والاقتصاد العالمي.

5- الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد العالمي بداية من عشرينيات القرن العشرين والذي تحوّل لأزمة اقتصادية حادة سنة 1929.

6- فشل النظرية الاقتصادية في حلّ الأزمة الاقتصادية، مما أدى لظهور فكر اقتصادي جديد.

الفرع الثاني

مبادئ الاقتصاد الكينزي

يقوم الاقتصاد الكينزي على عدة أسس يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: إطار النظرية الاقتصادية

قام كينز بتحويل منهج التحليل الاقتصادي من نظريات جزئية تقليدية... إلى نظريات كلية عامة، أو من الاقتصاد الجزئي إلى الاقتصاد الكلي⁽¹⁾. فقبل كينز كان الكلاسيكيون يهتمون بالحياة الاقتصادية من خلال تصرفات الأفراد ويرون أنها هي التي تتحكم في الاختيارات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك، بينما يرى كينز أنه يجب أن ينظر نظرة شمولية وكلية لمجموع النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة⁽²⁾.

(1) الاقتصاد الكلي **macro-économique** هو مجموعة من النظريات التي تعالج النظام الاقتصادي بصورة كلية، وتحاول تفسير الأسباب التي تؤدي إلى التغير في الناتج القومي من السلع والخدمات، والبحث في أسباب التغير في معدلات البطالة والادخار والتضخم.

والاقتصاد الجزئي **micro-économique** يهتم بالسلوك الفردي للمنشأة في معرفة حجم الإنتاج الذي يعظم الأرباح لمنشأة ما، ويهتم أيضا بسلوك المستهلك في معرفة كيفية توزيع إنفاقه بين السلع المختلفة، بحيث يحقق أقصى إشباع ممكن في حدود دخله (كيفية توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار).

(2) انظر: حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص.ص. 134. 135.

ثانيا: التوازن الاقتصادي، التشغيل والبطالة:

استندت النظرية الكلاسيكية في التشغيل والتوازن الاقتصادي على قانون ساي الذي يقول بأن كل عرض لابد أن يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي يتحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، ويتحقق بذلك التشغيل الكامل، وهذا يعني بأن الاقتصاد لا يمكن أن يعرف أزمة إفراط في الإنتاج بأن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي؛ لأن الإنتاج يحقق العرض الكلي ويحقق في نفس الوقت مداخل عوامل الإنتاج التي تتساوى مع قيمة الإنتاج والعرض الكلي؛ لأن كل دخل ناتج عن عملية الإنتاج تحصل عليه عوامل الإنتاج لا بد أن ينفق ويتحول إلى طلب على سلع الاستهلاك أو يدخر ويتحول إلى طلب على سلع الاستثمار، فيتحقق بذلك التوازن بصورة تلقائية.

انتقد كينز هذا التحليل وبيّن أن الطلب هو الذي يخلق العرض لا العكس، لذا يجب التركيز عليه، وتحفيز الطلب حتى يستعيد الاقتصاد توازنه من فترة لأخرى خاصة في فترة الركود الاقتصادي، فحسب كينز الإنتاج (العرض) يكون على حسب توقعات الطلب، ومستوى التشغيل يتوقف على حجم الطلب الفعلي وليس على الطلب الكلي أو العرض الكلي، ويترتب على ذلك أنه بالإمكان تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل، أي توازن مع وجود بطالة، وذلك عندما يكون الطلب الفعلي أقل من العرض الكلي، وهو ما يسود الاقتصاديات الحديثة والتي تتعايش بشكل دائم مع مشكل البطالة⁽¹⁾، يقول كينز: " يجب أن نعرّف الآن الفئة الثالثة من البطالة والتي هي البطالة "الإجبارية" بالمعنى الدقيق للكلمة. تلك الفئة التي لا تعترف المدرسة الكلاسيكية بإمكانية وجودها... يكون تعريفنا للبطالة الإجبارية كالتالي: يكون الناس عاطلين عن العمل بشكل إجباري إن كان كل من العرض الكلي من العمال الراغبين في العمل مقابل الأجر النقدي الحالي والطلب الكلي عليهم عند هذا الأجر، أكبر من مقدار التشغيل الموجود، وذلك في حالة حدوث ارتفاع بسيط في سعر السلع الإجبارية نسبة إلى الأجر النقدي"⁽²⁾.

(1) انظر: حازم البيلوي، المرجع السابق، ص.ص. 136-141.

(2) ماينرد كينز، جون ماريند كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عيداروس، ط1، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبو ظبي، 2010، ص.73.

ولبيان أن الطلب هو الذي يخلق العرض عقد كينز في كتابه فصلاً ثالثاً تحت عنوان "مبدأ الطلب الفعال" حاول فيه البرهنة على صحة نظريته⁽¹⁾.

وبين كينز أن بقاء جزء من الدخل مدخراً يجعل الطلب عاجزاً عن تغطية جميع العرض، الشيء الذي يضعف الاستثمار فيميل إلى التناقص.

كما عارض كينز الرأي الكلاسيكي المتعلق بالتشغيل الكامل، حيث كانت النظرية الكلاسيكية تبين أن انخفاض الأجور يؤدي حتماً إلى القضاء على البطالة وتحقيق التشغيل الكامل، انتقد كينز هذه الفكرة، وأوضح أن هناك احتمالاً كبيراً لأن يؤدي انخفاض الأجر إلى زيادة البطالة بدلاً من القضاء عليها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: أن أجر العامل حينما ينخفض، سوف ينخفض إنفاقه على شراء السلع، وعندما يقل الطلب على السلع، ينقص المستثمرون من الإنتاج، وبالتالي يخفضون مستوى التشغيل وتزيد البطالة، بل أنهم سوف يتوقعون حدوث انخفاض أكبر على الطلب على السلع في المستقبل، لذا يؤجلون تنفيذ مشروعاتهم التي كانوا يرغبون في تأسيسها، وبذلك يطردون عدداً كبيراً من عمالهم فتزيد البطالة، ويقل التشغيل⁽²⁾.

ثالثاً: دور الدولة في الاقتصاد:

بالنسبة لتدخل الدولة عارض كينز الرأي الكلاسيكي الراض لتدخلها إلا في إطار ضيق، فقد حددت النظرية الكلاسيكية دور الدولة في القيام بوظائف ما يعرف بالدولة الحارسة (الأمن والدفاع والقضاء والمشروعات التي لا يقوى الأفراد على القيام بها) وذلك ضماناً لتأمين الحرية اللازمة للنشاط الخاص وتشجيعه، في حين يرى كينز - على عكس النظرية التقليدية - ضرورة التدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل الشامل، ويقضي على البطالة، ويتحقق بالتالي التوازن الاقتصادي الكلي، وهو ما يعرف بمصطلح "الدولة المتدخلة"، يقول كينز: "ويظهر لنا أن توسيع وظائف الدولة هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية الحالية وشرط لممارسة ناجحة للسعي الفردي". ويقول أيضاً: "وأنتظر أن أرى الدولة تتولى مسؤولية مباشرة أكبر من أي وقت مضى في تنظيم الاستثمار"⁽³⁾. ويوضح في موضع آخر

(1) جون ماريند كينز، المرجع السابق، ص.ص. 81-90.

(2) ولييب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نضرة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ص. 237.

(3) ماينرد كينز، المرجع السابق، ص. 210.

خطأ الرأي القائل بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: "ومن ثم، ينصب جلّ نقدي على عدم كفاية الأسس النظرية لمذهب "دعه يعمل" الذي نشأت عليه ودرسته بنفسه لسنوات طوال، أي ضد الفكرة القائلة بأن سعر الفائدة ومقدار الاستثمار يعدّان من أنفسهما بشكل تلقائي عند المستوى الأمثل، بحيث يكون الانشغال بالميزان التجاري مضيعة للوقت. فقد ثبت أننا معشر الاقتصاديين قد ارتكبنا خطأ كبيرا حين تجرّأنا على التعامل مع ما كان لقرون من الأهداف الأساسية لفن إدارة الدولة وكأنه مجرد هوس صبياني" (1).

ومن الوظائف التي يمكن أن تلعبها الدولة لتنشيط الاقتصاد ما يلي (2):

أ- زيادة الإنفاق العام الذي من شأنه أن يزيد الطلب الكلي عن طريق إطلاق مشاريع استثمارية كبيرة تؤدي إلى زيادة التشغيل.

ب- تخفيض الطلب على السلع الاستهلاكية بتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة؛ لأن ميل هذه الطبقات للاستهلاك أكبر من ميل الطبقات الغنية، ويمكن للدولة إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء بفرض الضرائب التصاعدية، ومنح الإعانات النقدية، وتوفير الخدمات المجانية يعلى الأفراد.

ج- اتباع سياسة النقود الرخيصة (أي زيادة كمية النقود) والتمويل عن طريق التضخم، ويطلق اصطلاح النقود الرخيصة أو السهلة عندما تعتمد السلطات النقدية إلى خفض أسعار الفائدة لتشجيع على الاقتراض لبعث النشاط الاقتصادي، أما النقود الصعبة أو الغالية فهي قلة المعروض النقدي ويجري الحد من الائتمان ورفع سعر الفائدة كوسيلة للحد من التضخم.

د- تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المشروعات على الاقتراض فيزيد الاستثمار، وتستهدف تلك الإجراءات تنشيط الاستهلاك والاستثمار لتهيئة قاعدة كبيرة للنشاط الاقتصادي.

(1) المرجع نفسه، ص. 370.

(2) انظر: فينشنو فيتلو، الفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة: محمد إبراهيم زيد، مصر، الدر المصرية للتأليف والنشر، ص. 112.

رابعاً: النقود:

لم يدخل الكلاسيكيون في اعتبارهم النقود ولم يولوها أي اهتمام بل اعتقدوا أن لها دوراً محايداً وأنها "بمجرد حجاب يغطي الحقيقة"؛ لأن البضائع تتبادل ببضائع، في حين عارض كينز ما اتفق عليه الكلاسيك والنيوكلاسيك من حياد النقود الاقتصادي، فالنقود ليست مجرد وسيط في التبادل، بل إن النقود تطلب لذاتها (مخزن للقيم)⁽¹⁾، فهو يرى أنه: "ليس هناك مكانة تفوق مكانة النقود"؛ لأن لها دوراً إيجابياً نظراً لتعلق الناس بها، ونظراً لابتغائهم الحصول عليها رغبة في استعمالها في المستقبل أو لاكتنازها، ولأهمية النقود في الاقتصاد عقد لها كينز فصلاً خاصاً في كتابه سماه "الفصل السابع عشر: الخصائص الجوهرية للفائدة والنقود"⁽²⁾.

وإذا كانت النظرية التقليدية ترى أن للنقود وظيفة واحدة تنحصر في كونها مجرد وسيلة للتبادل، فإن كينز ذهب إلى أن للنقود وظيفة أخرى تتمثل في كونها أداة لحزن القيم ويمكن أن تطلب لذاتها، واعتبرها أداة أساسية في التحليل الاقتصادي.

خامساً: اقتصاد استهلاك:

جعل كينز الاستهلاك العنصر الرئيس في فكره الاقتصادي، وبوجه عام فقد وضعه في طليعة الإنتاج، والاستهلاك عند كينز يتوقف على أمرين⁽³⁾:

- مستوى الدخل، فيزيد الاستهلاك بزيادة الدخل .
- الميل للاستهلاك.

ولأهمية الاستهلاك في الفكر الكينزي فقد خصص له الكتاب الثالث كاملاً لشرح أهمية الاستهلاك كمحفز للاقتصاد وسماه "الميل للاستهلاك"، وضمه ثلاثة فصول: الفصل الثامن، والتاسع، والعاشر⁽⁴⁾، يقول كينز: "إن الاستهلاك - وفي هذا تكرار لما هو واضح - هو المغزى والهدف الوحيد لكل النشاط الاقتصادي"⁽⁵⁾.

(1) حازم البيلوي، المرجع السابق، ص. 149.

(2) ماينرد كينز، المرجع السابق، ص. 265-283.

3 انظر: حازم البيلوي، المرجع السابق، ص. 142.

4 النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ص. 139-179.

5 المرجع نفسه، ص. 154.

الفصل الثالث

الأنظمة الاقتصادية

تمهيد وتقسيم

"النظام الاقتصادي يشير إلى الأسس والمبادئ التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، كما يتضمن كذلك أساليب سيرة هذه الحياة في حلّ مشكلاتها، وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، وأساليب الإدارة الاقتصادية، والتخطيط تطبيقاً لتلك الأسس والمبادئ"⁽¹⁾، أو هو الطريقة أو الآلية المتبعة في علاج المشكلة الاقتصادية، فطريقة الإجابة على هذه الأسئلة هي التي تحدّد شكل النظام الاقتصادي، وتشارك جميع الأنظمة الاقتصادية في محاولة استخدام الموارد أحسن استخدام ممكن لإشباع حاجيات أفراد المجتمع بأقصى إشباع ممكن في مرحلة معينة، ولكن تختلف بينها في الكيفية والوسائل التي تتبعها للوصول إلى ذلك الهدف. وبقاء أي نظام اقتصادي أو تغييره يتوقف على قدرته على التعامل مع المشكلة الاقتصادية بكفاءة وفعالية.

والنظام الاقتصادي أياً كان يحاول معالجة المشكلة الاقتصادية والإجابة على المسائل الثلاث

الآتية:

أولاً: ماذا ينتج المجتمع؟

ثانياً: كيف ينتج المجتمع الإنتاج المرغوب فيه؟ أو مسألة فن الإنتاج.

ثالثاً: كيف يتم توزيع ما تم إنتاجه فعلاً، وعلى أي أساس؟ أو مسألة التوزيع.

ويتم تحديد هذه المسائل في ضوء إطار فكري وفلسفي واجتماعي وثقافي معين، هذا الإطار يطلق عليه تعبير المذهب الفكري، كما يتم هذا التحديد في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لدى المجتمع. وأخيراً، يتم هذا التحديد في ضوء العلاقات الإنتاجية القائمة. ووفقاً للمذهب الفكري السائد تتم عملية تنفيذ هذه المهام أو المسائل.

هذه العناصر الأساسية الثلاثة: المذهب الفكري، القوى الإنتاجية، العلاقات الإنتاجية،

تشكل في مجموعها الإطار التنفيذي العام المتبع، والذي يسمى "النظام الاقتصادي"، ولا بد من اجتماع هذه العناصر الثلاثة لكي يوجد أي نظام اقتصادي⁽²⁾.

نتناول في هذا الفصل الأنظمة الاقتصادية الكبرى، وهي النظام الاقتصادي الرأسمالي (المبحث

الأول)، والنظام الاقتصادي الاشتراكي (المبحث الثاني)، بالإضافة إلى النظام الاقتصادي الإسلامي

(المبحث الثالث)، ويشمل هذا المبحث ثلاث محاضرات، على الترتيب السالف الذكر.

(1) مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص. 23.

(2) المرجع نفسه، ص. 25.

المبحث الأول النظام الاقتصادي الرأسمالي

ظهر النظام الرأسمالي على إثر انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا منتصف القرن الخامس عشر على يد المدرسة الرأسمالية التجارية، ثم تطور لاحقاً عبر عدة مراحل، على يد المدرسة الطبيعية، والكلاسيكية... ليصل إلى ما هو عليه الآن، وسندرس في هذا المبحث تعريف النظام الرأسمالي وعوامل ظهوره (المطلب الأول)، وخصائص النظام الرأسمالي (المطلب الثاني) وتقدير النظام الرأسمالي (المطلب الثالث).

المطلب الأول تعريف النظام الرأسمالي وعوامل ظهوره

ندرس في هذا المطلب تعريف النظام الرأسمالي (الفرع الأول)، وعوامل ظهوره (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تعريف النظام الرأسمالي

عرّف النظام الرأسمالي بعدة تعريفات من أجودها تعريفه بأنه: "تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد، هو الرأسمالي، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي، وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائماً من الثروة يمكنهم من الحصول على الأرباح التي يحتفظون بها لأنفسهم، ومن زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار"⁽¹⁾.

فالرأسمالية هي نظام ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس التنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، بحيث تكون وسائل الإنتاج بشكل عام مملوكة ملكية خاصة أو مملوكة لشركات تعمل بهدف الربح، ويكون توزيع الإنتاج وتحديد الأسعار محكوماً بالسوق الحر والعرض والطلب.

(1) أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، ط1، 2005، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ص. 12.

الفرع الثاني

العوامل التي أدت إلى نشأة الرأسمالية:

هناك عوامل عديدة أدت إلى نشأت الرأسمالية أهمها:

1- تراكم رأس المال: نتج تراكم رأس المال عن اكتشاف الذهب والمعادن، وانتعاش التجارة بين المدن، وما حصلت عليه الدولة المستعجلة من خيرات مستعمراتها، في الوقت الذي ساعد انتشار عمليات الربا والمضاربة في تحقيق ثروات كبيرة، إلى جانب زيادة الضرائب التي أدت إلى تراكم الثروة لدى النبلاء والحكام، كما أدت حاجة الدول الحديثة إلى نمو التجارة وإزالة الحواجز والقيود على انتقال الأفراد والسلع بين مختلف المناطق، مما أدى بدوره إلى اتساع نطاق السوق المحلي واتساع حجم التجارة الدولية، والذي نتج عنه زيادة ثروة الأفراد بشكل غير مسبوق.

2- زيادة عدد السكان: أدت زيادة عدد السكان إلى ارتفاع معدلات الطلب على السلع الاستهلاكية، ومن المعلوم أن زيادة الطلب في السوق تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فكان لا بد من التحول من الزراعة المعيشية إلى الزراعة الرأسمالية التجارية، حيث لم يعد الفلاح ينتج لنفسه وأسرته فقط، ولكن ليمدد السوق بما تحتاج إليه من مواد غذائية، وقد ساعدته النقود المعدنية على نمو الزراعة الرأسمالية.

3- انتشار الأفكار والمخترعات الفنية الحديثة: حيث اتسعت التجارة بشكل كبير بعد قيام الثورة الصناعية واستخدام الآلات بدلا من الحيوانات والعمل اليدوي، كما تم استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية في عمليات التجارة بدلا من وسائل النقل البدائية، وبعد تطور حركة الاختراعات أصبحت الحاجة ماسة إلى موارد مالية ضخمة، والذي أدى إلى نشأة المشروع الصناعي الذي يمثل الوحدة الإنتاجية الرئيسية في النظام الرأسمالي.

4- التحرر السياسي: مع انتشار أفكار الحرية ظهرت طبقة من منظمي القيمة الاجتماعية السائدة الذين نجحوا في إقناع أفراد القطاع العائلي بالسلع الجديدة، وقد أدى ظهور هذه الطبقة من المنظمين إلى انتشار النظام الرأسمالي، ومن جانب آخر فقد تلاشت فكرة احتقار العمل إلا العمل الزراعي التي كانت سائدة في العصور الوسطى، حيث حدث تعيّن كبير في الأفكار الدينية فأصبحت تنادي بأهمية العمل وانتشرت آراء اقتصادية جديدة ساعدت على تكوين رؤوس الأموال في وقت قصير.

المطلب الثاني

خصائص النظام الرأسمالي

هناك عدة خصائص تميز النظام الرأسمالي عن غيره من النظم يمكن اجمالها في النقاط التالية :

أولاً: الحرية الاقتصادية

من أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الحرية الاقتصادية، عملاً بمبدأ آدم سميث "دعه يعمل اتركه يمرّ"، وتتجلى مظاهر الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي في ثلاث مجالات:

1- حرية الملكية الفردية: من أهم أسس الرأسمالية تقديس الملكية الفردية، ويعتبر آدم سميث أبو الرأسمالية الذي اشتهر بمقولة "دعه يعمل اتركه يمر"، ويعتبر الفرد في النظام الرأسمالي مصدر النشاط الاقتصادي، ويكفل النظام الرأسمالي للفرد حرية امتلاك سلع الإنتاج وبيعها دون حدود، ويقوم النظام الرأسمالي على تقديس حق الملكية الفردية ووضع كل مقومات حمايتها، كما يعتبرها الباعث الأساسي على زيادة الثروة وتراكمها، ولا يعني إقرار المجتمع لحماية حقوق الأفراد أن تكون هذه الحماية مطلقة ولكنها في حدود الإطار القانوني والاجتماعي للمجتمع بما لا يسبب ضرراً للآخرين⁽¹⁾.

2- حرية العمل والإنتاج: في ظل النظام الرأسمالي لكل فرد الحرية في اختيار المهنة التي يريدتها، ويوجه إمكانياته الذهنية والجسمانية إليها، وكذلك فإن لصاحب رأس المال حرية الاستثمار في أي نوع من النشاط الاقتصادي، ما دام هذا النشاط مشروعاً ولا يخالف القانون، فالفرد يتمتع بحرية الإنتاج، وحرية الاستهلاك، وليس للدولة أن توجه الأفراد إلى نشاط معين⁽²⁾، وفي ظل هذه الحرية يتم اتخاذ القرارات الخاصة بنوع الإنتاج، وكميته، وكذلك طريقة الإنتاج.

3- سيادة المستهلك: المقصود بسيادة المستهلك هو حريته في اختيار ما يريد من سلع وخدمات، وتعترف الرأسمالية للأفراد بحرية الاستهلاك، فهم أحرار في توزيع دخلهم بين الاستهلاك والادخار، كما أنهم أحرار في تحديد هيكل استهلاكهم، وفي استثمار ما ادخروه من أموال في المجال الذي يرونه مناسباً لهم، لذلك قيل أن المستهلكين هم الذين يوجهون الإنتاج في النظام الرأسمالي ويحددون هيكله حسب

(1) أحمد فوزي ملوخية، المرجع السابق، ص. 12؛ مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص. ص. 43، 44.

(2) انظر: أحمد فوزي ملوخية، المرجع السابق، ص. 13؛ مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص. 47.

رغباتهم التي تظهر من كيفية إنفاقهم لأموالهم⁽¹⁾، فالمستهلكون يمثلون العامل الأساسي في نوع ما ينتجه المجتمع وكميته من السلع والخدمات المختلفة.

ثانيا: عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

في النظام الرأسمالية أو السوق الحرّ يترك أمر البيع والشراء للمستهلك والمنتج دون تدخل الحكومة في تحديد خطوات الإنتاج والبيع وتحديد أسعار السلع أو أنواعها، وينحصر دور الدولة في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة، أهمها استمرار المنافسة بين المنتجين، ووضع شروط محددة في السلع المنتجة (معايير الجودة وشروط السلامة)، بالإضافة إلى إنتاج سلع معينة محرومة، كما تقوم الدولة أيضا بإنشاء المشروعات التي لا يقوى الأفراد على إقامتها، أو لا يرغبون فيها لقلة عائدها المادي (المشروعات الخدمية)⁽²⁾.

بل إن بعض الاقتصاديين يعزّون التطور الاقتصادي الحاصل إلى حياد الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية، يقول أحد الاقتصاديين: "في اقتصاد الوقت الحاضر، في أي دولة تحجم فيها الحكومة عن التدخل في المجال الاقتصادي، سيكون هناك نمو أكبر ومنافع اجتماعية اقتصادية مصاحبة. وبعبارة أخرى، إذا شجعت الحكومة على الحرية الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين، ومكّنتهم من الانخراط في معاملات لا ينتج عنها إجبار أو احتيال، فستحقق الدولة وشعبها، الرخاء، وهذا سبيل مؤكّد لتقليل البطالة وتحسين التعليم وتقديم رعاية صحية أفضل"⁽³⁾.

ثالثا: حافز الربح

يعتبر السعي وراء تحقيق الربح الحافز الأول للنشاط الاقتصادي للفرد في النظام الرأسمالي، فحافز الربح هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج في النظام الرأسمالي، وهو المحرك الرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون، فالفرد يسعى إلى اختيار النشاط الاقتصادي الملائم الذي يحقق أكبر قدر ممكن من الإيرادات، فعلى من يرغب في الحصول على المزيد من الأرباح أن يزيد من الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي للمجتمع⁽⁴⁾، فالأفراد وهم يسعون إلى تحقيق مصلحتهم الفردية يحققون - شعروا أو لم يشعروا - مصلحة الجماعة، فـ "حقيقة الأمر هي أن الناس يهتمون بمصلحتهم الذاتية في ظل أي

(1) مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص.46.

(2) أحمد فوزي ملوخية، المرجع السابق، ص.ص. 13، 14.

(3) تيمبا إيه نولوتشونجو، الحريتان السياسية والاقتصادية تنتجان معا معجزات البشرية، ضمن كتاب: أخلاقيات الرأسمالية، توم جي بالمر، ترجمة: محمد فتحي خضر، ط1، 2013 القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، ص. 101.

(4) انظر: أحمد فوزي ملوخية، ص. 13.

نظام سياسي. الأسواق توجه مصلحتهم الذاتية في اتجاهات مفيدة اجتماعياً. ففي السوق الحرة يحقق الناس أهدافهم الخاصة عن طريق اكتشاف ما يريده الآخرون ومحاولة تقديمه لهم"⁽¹⁾.

رابعاً: المنافسة الحرة

تعتبر المنافسة الحرة بين المنتجين والمستهلكين في سوق السلع والخدمات شرطاً أساسياً للتقدم الاقتصادي وارتفاع درجة الإشباع لأفراد المجتمع، وذلك من أجل الحصول على أفضل الشروط للسلع والخدمات بسعر منخفض، وفي ظل المنافسة الحرة يسعى المنتج لإنتاج سلع تنافسية من حيث السعر والجودة، فيعمل جاهداً على تخفيض تكاليف الإنتاج حتى يتمكن من تخفيض سعر السلع، وبذلك يستطيع منافسة المنتجين الآخرين، وكذلك يسعى لتقديم سلع ذات جودة عالية ترضي المستهلك⁽²⁾، ولكي تسود المنافسة الشريفة في السوق يجب توافر عدة شروط أهمها المنافسة الكاملة والتي تعتمد على وجود عدد كبير من المشترين والبائعين، بحيث لا يستطيع أيٌّ من البائع والمشتري التأثير بصورة منفردة على بيع السلع داخل السوق وتحديد ثمنها (منع الاحتكار).

خامساً: آلية الأسعار

يتميز النظام الرأسمالي بأن أسعار السلع يتم تحديدها وفقاً لقانون العرض والطلب، أو ما يطلق عليه (جهاز الثمن) دون أي تدخل من جانب الدولة، ويقوم جهاز الأثمان بوظيفة المرشد للمنتج والمستهلك، حيث يعتبر هذا الجهاز من أهم العناصر التي يعتمد عليها في التوفيق بين الموارد المتاحة في المجتمع والحاجات المطلوب إنشاؤها، من خلال توزيع عناصر الإنتاج على النشاطات المختلفة إلى جانب توزيع هذه السلع والخدمات على المستهلكين، فثمن السلع في النظام الرأسمالي يتحدد بقوى العرض و الطلب⁽³⁾.

(1) ديفيد بواز، المنافسة والتعاون، ضمن كتاب أخلاقيات الرأسمالية، ص.ص. 41، 42.

(2) أحمد فوزي ملوخية، المرجع السابق، ص.13.

(3) المرجع نفسه، ص.14.

المطلب الثالث

تقييم النظام الرأسمالي

نحاول في هذا المطلب تقييم النظام الرأسمالي من حيث إيجابياته (الفرع الأول) وسلبياته (الفرع

الثاني).

الفرع الأول

مزايا النظام الرأسمالي

1- تطور العملية الانتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج: لقد كانت الثورة الصناعية من بين أسباب ظهور النظام الرأسمالي وتولّد عن هذه الثورة تطور هائل في الفن الإنتاجي (ظهور الاختراعات) وتطور كبير في تنظيم العملية الإنتاجية⁽¹⁾.

2- ارتفاع مستوى المعيشة: ترتب على اعتماد النظام الرأسمالي إنتاج كبير وتنوع في السلع والخدمات المنتجة، مما نتج عنه ارتفاع كبير في مستويات المعيشة، ارتفاع ملحوظ لم تشهده البشرية من قبل⁽²⁾.

3- الاستغلال الأكفأ للموارد الاقتصادية: لقد صاحب الإطار الإنتاجي الجديد الاستغلال الأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، وبشكل يحقق لهذه الموارد التشغيل الكامل في أغلب الأحيان، وهذا يسمى نظرياً بفكرة التوازن التلقائي على كافة المستويات⁽³⁾.

الفرع الثاني

عيوب النظام الرأسمالي

صاحب تطبيق النظام الرأسمالي ظهور بعض العيوب منها⁽⁴⁾:

1- الحرية الوهمية: الحرية التي نادى بها أنصار النظام الرأسمالي قد تبين أنها حرية وهمية وليست حرية مطلقة، حيث لا يتمتع بهذه الحرية المطلقة سوى فئة محدودة من الأفراد داخل المجتمع وهي الطبقة الرأسمالية (ملاك الإنتاج)، بينما غالبية أفراد المجتمع لا يتمتعون بهذه الحرية الاقتصادية⁽¹⁾.

(1) مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص. 52.

(2) المرجع والموضع نفسه.

(3) المرجع والموضع نفسه.

(4) للوقوف على عيوب النظام الرأسمالي راجع: مجموعة من المؤلفين، الكتاب الأسود للرأسمالية، ترجمة: أنطوان حمصي، ط1، 2006، دار الطليعة الجديدة، سوريا.

2- الاحتكار والإسراف في استخدام الموارد : ويقصد بالاحتكار هنا انفراد المنتج بإنتاج سلعة معينة بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيها، ويترتب على هذا سيطرة صاحب السلعة على السوق من حيث كمية المعروض والأسعار، وينتج عن هذا تحقيق أرباح خيالية نظرا لغياب المنافسة، وفي هذه الحالة تختفي المنافسة ويسود الاحتكار⁽²⁾.

3- عدم الاستخدام الأكفأ للموارد: في كثير من الأحيان يتجه المنتجون إلى إنتاج السلع الكمالية والترفيهية لعائدها المالي الكبير، على حساب إنتاج السلع الضرورية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخصيص الموارد الإنتاجية المحدودة والنادرة نحو إنتاج السلع الكمالية التي يطلبها الأغنياء والانصراف عن إنتاج السلع الضرورية التي يستهلكها أغلبية المجتمع، وهذا يعني سوء توزيع الموارد على أوجه النشاط المختلفة والإسراف في استخدامها⁽³⁾.

4- سوء توزيع الدخل والثروة: من أهم الركائز التي يعتمد عليها النظام الرأسمالي هي الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظرا لقلّة الموارد مقارنة بعدد السكان فإن أصحاب رؤوس الأموال هم الذين يحصلون على أرباحهم من هذه الموارد، أما العمال فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل الجهود الذي يبذلونه، ولا شك أن هذه النظرية ينتج عنها زيادة ثراء أصحاب الأعمال نتيجة ارتفاع دخلهم وزيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي قلة من أفراد المجتمع، وتتسع بذلك الهوة بين الطبقة العاملة و طبقة أصحاب رؤوس الأموال⁽⁴⁾.

5- التقلبات الاقتصادية: تشمل التقلبات الاقتصادية في الرواج والكساد، وهي سمة من سمات النظام الرأسمالي الحر، والتي يترتب عنها ارتفاع معدلات البطالة في حالة الكساد، ويعتقد أنصار النظام الرأسمالي أن جهاز الثمن كفيل بأن يقوم بتحقيق التوازن التلقائي بين الإنتاج والاستهلاك، إلا أنه من ناحية العملية فإن ذلك لا يحدث بطريقة تلقائية أبدا⁽⁵⁾.

(1) انظر: أحمد فوزي ملوخية، المرجع السابق، ص.ص. 16، 17؛ مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص. 53.

(2) انظر: أحمد فوزي ملوخية، المرجع السابق، ص.ص. 15، 16؛ مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص.ص. 53-55.

(3) انظر: أحمد فوزي ملوخية، المرجع السابق، ص.ص. 14، 15.

(4) انظر: المرجع نفسه، ص. 16.

(5) المرجع نفسه، ص. 17.

6- البطالة: وهي ظاهرة مألوفة في المجتمع النظام الرأسمالي، وتكون شديدة البروز إذا كان الإنتاج أكثر من الاستهلاك، مما يدفع صاحب العمل إلى الاستغناء عن الزيادة في الأيدي العاملة التي تثقل كاهله⁽¹⁾.

7- الاستعمار: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن الموارد الأولية وبدافع البحث أيضاً عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تلجأ إلى استعمار الشعوب والأمم استعماراً اقتصادياً وفكرياً وسياسياً.

8- الاستغلال: في النظام الرأسمالي يشتري الرأسمالي (مالك وسائل الإنتاج) من العامل قوة عمله بأجر زهيد يكاد يكفيه فقط للاستمرار في العمل، بينما يعود الربح كله للرأسمالي، الذي تزداد كتلة رأسماله⁽²⁾.

(1) انظر: أحمد فوزي ملوخية، المرجع السابق، ص. 17.

(2) مجموعة من المؤلفين، الكتاب الأسود للرأسمالية، ترجمة: أنطوان حمصي، ط1، 2006، دار الطليعة الجديدة، سوريا، ص. 12.

المبحث الثاني

النظام الاقتصادي الاشتراكي

لقد أدى تطبيق النظام الرأسمالي إلى ظهور اختلالات اجتماعية كبيرة في المجتمعات التي انتهجت هذا النظام، وهي انقسام المجتمع إلى طبقتين: طبقة أصحاب رؤوس الأموال أو الطبقة البرجوازية التي ازدادت ثراءً، وطبقة العمال أو الطبقة الكادحة (البروليتاريا)، التي تشتغل في ظروف قاسية دون أن تحصل على حقوقها، هذا الوضع القائم دفع بكثير من المفكرين إلى انتقاد النظام الرأسمالي، غير أن أشهر هؤلاء المنتقدين على الإطلاق هو الفيلسوف الألماني كارل ماركس، الذي كتب العديد من المقالات والكتب لبيان التناقض الموجود داخل النظام الرأسمالي، ونادى بقيام نظام اقتصادي بديل للنظام الرأسمالي يقوم على أسس العدالة الاجتماعية، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وقد وجد النظام الاشتراكي سبيلاً إلى التطبيق في عام 1917م بعد أن استولى (لينين) وأتباعه على السلطة وكونوا حكومة شيوعية في روسيا.

وسندرس في هذا المبحث تعريف النظام الاشتراكي (المطلب الأول)، وخصائص النظام الاشتراكي (المطلب الثاني) وتقدير النظام الاشتراكي (المطلب الثالث).

المطلب الأول

تعريف النظام الاشتراكي

الاشتراكية هي مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع، وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

ويقوم النظام الاشتراكي على تمليك وسائل الإنتاج للجماعة، ومحاولة استغلال موارد الثروة ووسائل الإنتاج بصورة جماعية متكافئة، مع تدخل الدولة في التوزيع. ويعتبر كارل ماركس هو المؤسس للنظام الاشتراكي من خلال النقد الذي وجهه للنظام الرأسمالي.

المطلب الثاني

خصائص النظام الاشتراكي

أولاً: الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج

في النظام الاشتراكي تكون وسائل الإنتاج ملكاً للمجتمع وليست ملكاً للأفراد، فالأفراد في النظام الاشتراكي لا يحق لهم أن يمتلكوا وسائل الإنتاج المختلفة من أراضي ومنشآت ومصانع، بل تكون ملكية الأفراد قاصرة على السلع الاستهلاكية فقط، في حين تكون وسائل الإنتاج مملوكة ملكية جماعية للمجتمع ككل⁽¹⁾، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين:

1- ملكية الدولة: وهي الصورة الأكثر شيوعاً في التطبيقات الاشتراكية، وعادة ما تنصب هذه الملكية على المؤسسات العامة كالبنوك والمرافق العامة، والصناعات الرئيسية التي يكون لها وضع خاص بالنسبة للمجتمع، كأن تكون الصناعات التي يشتغل بها عدد كبير من العمال، أو أن تكون من الصناعات التي تقوم بإنتاج سلع ذات أهمية خاصة، كالسلع الاستراتيجية والتنمية، كما تمتلك الدولة في المجتمع الاشتراكي جزء كبيراً من الأراضي الزراعية.

2- الملكية التعاونية: حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك الأراضي الزراعية، أو الصناعات الصغيرة؛ فمثلاً تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين لتملك مساحة من الأراضي الزراعية.

ثانياً: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

يقوم الفكر الاشتراكي أساساً على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي، ويمكن تلخيص الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من تدخلها في الاقتصاد في هدفين رئيسيين هما:

- تحقيق الكفاية في الإنتاج.

(1) انظر: مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص.ص. 66، 67.

ثالثاً: التخطيط الاقتصادي

التخطيط الاقتصادي هو: "تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لا يهدف فقط إلى ضمان سير معين للاقتصاد، وإنما إلى تحقيق تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي، يتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل تهدف إلى توزيع الموارد الإنتاجية بين الاستعمالات المختلفة، على نحو يمكن الاقتصاد القومي من تحقيق أهداف معينة تختلف وفقاً لمرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد، على أن تنسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، تحديد الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه"⁽¹⁾.

وبعبارة أخرى فإن التخطيط الاقتصادي هو عملية حصر لموارد البلاد وتنظيم طرق استغلالها بكيفية متكاملة منسجمة لتحقيق حاجيات المجتمع، كما يعتبر دراسة مستقبلية لإمكانيات البلاد، والتخطيط الاشتراكي هو محاولة جماعية وقومية لتعبئة الموارد الطبيعية والبشرية التي يحوزها الاقتصاد، واستغلالها بطريقة علمية ومنظمة لأجل تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي وتنظيم الإنتاج وإعادة الإنتاج، حيث يقوم "جهاز التخطيط" بإعداد خطة شاملة لمدة معينة يتم التحديد فيها للإمكانيات التي يجب استغلالها لتلبية حاجات المجتمع وتطويره، وبهذا يمكن تحقيق تنمية سريعة شاملة ومتوازنة، ويعتمد النظام الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي الشامل في الإدارة الاقتصادية⁽²⁾، فالحكومة هي التي تقرر تفاصيل كيفية استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع من أرض وعمل ورأسمال عن طريق خطة مركزية لها طابع الإلزام⁽³⁾.

وجهاز التخطيط يأخذ شكلاً هرمياً تمثل قمته هيئة التخطيط العليا التي تضع الخطة الاقتصادية والاجتماعية وتقوم بالتنسيق بين هيئات التخطيط، وتشمل الخطة العامة جانبي الإنتاج والاستهلاك، فالخطة تحدد معدلات الإنتاج وكميته ونوعه على نحو تفصيلي يبين لكل وحدة من الواحدات الإنتاجية نصيبها من الإنتاج الكلي وما يلزم لتحقيق هذا الإنتاج من عناصر الإنتاج، وليس لأي وحدة أن تقوم بإنتاج سلعة جديدة دون أن تتلقى بذلك أوامر من سلطة التخطيط العليا⁽⁴⁾.

(1) دويدار، المرجع السابق، ص. 328.

(2) راجع التخطيط المركزي وأنواعه عند: دويدار، المرجع السابق، ص. 323-338.

(3) انظر: مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص. 57.

(4) المرجع نفسه، ص. 68.

ثالثا: المساواة

يهتم النظام الاشتراكي بالقضاء على الطبقة وجعل الناس طبقة واحدة، فلا غني ولا فقير؛ وبالتالي يلغي نظام حافز الربح، أي لا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح؛ لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل والثروة، وبالتالي يحل محلّ الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والشعور الوطني، والإحساس بالمسؤولية، والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، ونظير عدم وجود ربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجاناً، فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني.

وتعتبر عملية إعادة توزيع الدخل القومي بشكل يحقق العدالة والمساواة في التوزيع من أهم الأسس التي يقوم عليها الوجود الاشتراكي، ولا يقصد بالعدالة والمساواة أن يتقاضى كل فرد نفس النصيب من الدخل القومي، وإنما ينال كل فرد نصيباً يتلاءم مع مردوده من الإنتاج ومساهمته فيه.

رابعا: انعدام الدور الفعال للسعر

يؤثر تدخل الدولة في الاقتصاد على مستوى الأسعار في النظام الاقتصادي الاشتراكي، إذ أن الحكومة تهدف إلى توفير سلع معينة دون أخرى لتحقيق أهداف مرجوة، وقد تتطلب هذه السياسة أن تقوم الدولة بتحديد أسعار السلع جميعها، وغالبا ما تكون هذه الأسعار متدنية نسبيا، أي أن الكمية المطروحة في الأسواق وتكلفتها قد لا ترتبط بمستوى سعر يعكس هذه التكاليف، بل ربما تباع بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، والهدف هو رغبة الدولة في أن يحصل الأفراد عليها، وقد يكون العكس صحيحا، فقد تبالغ الدولة في رفع سعر سلع معينة حتى تحصر الطلب عليها وتحدّ من استهلاكها⁽¹⁾.

وتتميّز طريقة الإنتاج الاشتراكية بأن الإنتاج يتم فيها بغرض إشباع حاجات أفراد المجتمع وليس بغرض تحقيق الربح، بخلاف طريقة الإنتاج الرأسمالية التي يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أقصى ربح نقدي ممكن⁽²⁾.

(1) انظر: مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص.ص. 68، 69.

(2) دويدار، المرجع السابق، ص.ص. 321، 322.

المطلب الثالث

تقييم النظام الاشتراكي

النظام الاشتراكي مثله مثل النظام الرأسمالي له مزايا (الفرع الأول)، وله مساوئ (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مزايا النظام الاشتراكي

- 1 - تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع دون تمييز، وذلك بأن تعمل الدولة على ضمان تكافؤ الفرص بين الأفراد، والعمل على توزيع الدخول فيما بينهم بأسلوب يتسم بالعدالة، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية.
- 2 - تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.
- 3 - القضاء على البطالة، وتوفير مناصب عمل عن طريق إحداث مشاريع جديدة.
- 4 - توفير الخدمات المجانية: تعليم، صحة...إلخ.
- 5 - القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.
- 6 - وضع مخططات من أجل التنمية.

الفرع الثاني

عيوب النظام الاشتراكي

- 1- **المركزية الشديدة وتركز السلطة:** نتج عن هذه المركزية الشديدة وتركز السلطة الوقوع في العديد من الأخطاء التي حالت دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الإنتاجية في تخصيص الموارد، هذا بالإضافة إلى التأخر في اتخاذ القرارات، فنتيجة لتركز السلطة في يد السلطة العليا يجب أن ترفع إليها الكثير من البيانات والإحصائيات لتصدر القرار ثم تنزل هذه القرارات مرة أخرى، فلا شك أن هذا يستغرق وقتاً كبيراً جداً مما يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات وبالتالي سوء استغلال للفرص.

2- البيروقراطية والتعقيدات المكتبية: تعمّقت البيروقراطية والتعقيدات المكتبية نتيجة لأن تحديد كمية الإنتاج ونوعيته واختيار طرق وأساليب الإنتاج وغيرها كلها قرارات يتم اتخاذها من جهاز التخطيط المركزي، وهذا يتطلب عدداً كبيراً جداً من الموظفين الذين يقومون بجمع البيانات والإحصاءات وتبويبها وتحليلها، وموظفين آخرين لدراستها ومقارنتها حتى يتمكن جهاز التخطيط المركزي من اتخاذ القرارات المناسبة، وقد أدى ذلك إلى تضخم الجهاز الإداري وتزايد الأجهزة الرقابية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية، وإلى تعطيل كثير من الإجراءات من ناحية أخرى، ناهيك عن بعض التطبيقات التي أسفرت عن التسيب والفساد.

3- عدم القضاء على الاستغلال: أسفر التطبيق العملي للاشتراكية عن عدم استطاعتها تحقيق العدالة في التوزيع بل حدث خلاف ما ادعته، ففائض القيمة الذي كان يذهب للرأسماليين في ظلّ النظام الرأسمالي أصبح يذهب إلى الدولة في النظام الاشتراكي ولم يؤلّ إلى الطبقة العاملة، وهكذا ظلت العمالة مستغلة حتى في النظام الاشتراكي، حيث لا تستلم قيمة إنتاجها وإنما تستلم بالقدر الذي تراه الحكومة مناسباً.

4- غياب نظام حوافز الكفاءة: على الرغم من أن النظام الاشتراكي كان يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج، إلا أن هذه الحوافز لا ترقى في قوتها إلى درجة حافز الربح الموجود في النظام الرأسمالي، وقد أشارت بعض الدراسات المقارنة بين النظام الاشتراكي والرأسمالي إلى أن إنتاجية العامل في النظام الاشتراكي أقل من إنتاجية العامل في النظام الرأسمالي، وذلك لأن العامل في النظام الاشتراكي لا يجد ما يحفّزه على الإنتاج طالما أنه يستلم أجراً محدداً بغض النظر عن إنتاجيته، فغياب حافز الربح أدى إلى انخفاض الإنتاجية لدى أفراد المجتمع الاشتراكي، مما يؤدي إلى سوء استغلال الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج، كما أدى إلى تخلف الآلات والمعدات المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وقد أدى كل ذلك إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد بشكل عام في ظل النظام الاشتراكي.

المطلب الرابع

النظام الاقتصادي المختلط

أولاً: مفهوم الاقتصاد المختلط

هو نظام اقتصادي يقوم بالجمع ما بين أكثر من مظهر من مظاهر الأنظمة الاقتصادية المختلفة، وعادة ما يحتوي الاقتصاد المختلط على شركات مملوكة من قبل أفراد أو من قبل الحكومة، كما يحتوي الاقتصاد المختلط على عناصر من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، أو الجمع ما بين عناصر من الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق، ويعرف النظام المختلط بأنه درجة من الحرية الاقتصادية مزوجة بتخطيط اقتصادي مركزي.

ثانياً: خصائص النظام الاقتصادي المختلط

- 1/ اعتماده على خطة اقتصادية (تخطيط موجه يعتمد على الحوافز لتنفيذ الخطط)
- 2/ يسعى النظام المختلط نحو تحقيق التوظيف الكامل في المجتمع، أي الاستغلال الأمثل لكل عناصر الإنتاج واستقرار الأسعار.
- 3/ الإنفاق الحكومي على الخدمات والضمانات الاجتماعية، تقديم مساعدات للطبقة الفقيرة.
- 4/ الاعتماد على تفاعل قوى السوق مع تدخل الدولة والرقابة الحكومية.

المبحث الثالث

الاقتصاد الإسلامي

ظهرت مبادئ الاقتصاد الإسلامي منذ نزول القرآن الكريم، وذلك أن كثيرا من أسس الاقتصاد الإسلامي محتواة في القرآن والسنة، كما أدت اجتهادات الفقهاء المسلمين - القدامى منهم والمعاصرون - إلى صياغة نظرية كاملة في الاقتصاد الإسلامي، أثبت الواقع صحتها وواقعيتها، وخصوصا بعد الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي سنة 2008، ولا زالت بعض تداعياتها وآثارها الاقتصادية والسياسية قائمة لحد كتابة هذه الأسطر، حيث اتجهت بعض البلدان الأوروبية ومنها إنجلترا إلى اعتماد كثيرا من المنتجات المالية الإسلامية، كالسندات الإسلامية، والبنوك الإسلامية.

وواقع الحال أن هذه المحاضرات لا تتسع لاستجلاء جميع مقومات الاقتصاد الإسلامي، فهي تحتاج إلى مجلدات، وحسبنا هنا أن نبين بشيء من الإيجاز بعض مقومات الاقتصاد الإسلامي، حيث سنقوم بتعريف الاقتصاد الإسلامي (المطلب الأول)، ونبين خصائصه (المطلب الثاني)، وأسس (المطلب الثالث).

المطلب الأول

تعريف الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي هو: "مجموعة الأسس الأساسية الكلية المستنبطة من مصادر الفقه الإسلامي، والتي تحكم المعاملات الاقتصادية المختلفة في ظل نظام شامل ومتكامل مع الأنظمة الإسلامية الأخرى، بهدف تسيير النشاط الاقتصادي لإشباع الحاجات المادية والروحانية للبشرية، بما يحقق لها الحياة الكريمة الطيبة في الدنيا والفوز برضا الله في الآخرة"⁽¹⁾.

ويفهم من هذا التعريف أن الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن الكريم والسنة والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان.

(1) حسين حسين شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2008، ص. 10.

المطلب الثاني

خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي

هناك عدة خصائص تميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم يمكن إجمالها فيما يلي:

1/ الاقتصاد الإسلامي نظام رباني: إن الاقتصاد الإسلامي نظام رباني، ليست أصوله من وضع البشر، بخلاف الأنظمة الأخرى من رأسمالية أو شيوعية، ومصادر استمداده محصورة بالقرآن والسنة والإجماع ومقاصد الشارع واجتهاد الفقهاء.

2/ المال مال الله ونحن مستخلفون فيه: المال وسيلة وليس غاية، والإنسان مستخلف في هذا المال، لذلك فإن ملكيته مربوطة بأهداف سامية لما فيه خير الإنسان وإصلاح المجتمع ورضا الله، وبذلك فنحن مسئولون عن هذا المال كسبا وإنفاقا، فلا يجوز اكتسابه من حرام ولا إنفاقه في معصية أو فيما يضر⁽¹⁾.

3/ الارتباط بالقيم الأخلاقية: يتميز الاقتصاد الإسلامي بجوانبه الأخلاقية الإنسانية بعكس الاقتصاد الوضعي الذي يهتم بالحاجات الإنسانية وكيفية إشباعها بغض النظر عن سياقها الأخلاقي، لذلك يعتمد الاقتصاد الإسلامي على القيم الأخلاقية، وله نظرة خاصة للمال الذي يعتبره وسيلة وليس غاية، أما بالنسبة للعمل فإنه يربطه بأهداف سامية تجعله عبادة، وتنظم حقوق العمال وواجباتهم، ومن صور القيم الأخلاقية منع المالك من استعمال ماله فيما يضر بالغير، وتحريم تنميته بالربا، وتحريم الغش والاحتكار والتبذير والتقتير⁽²⁾.

4/ الجمع بين الثبات والتطور: الاقتصاد الإسلامي يجمع بين الثبات والتطور، ثبات القواعد والمبادئ الأساسية التي تحكم النشاط الاقتصادي، والتي جاءت بها نصوص القرآن والسنة ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، كحرمة الربا، وحل البيع، أما المسائل الفرعية التفصيلية والإجراءات والأساليب فهي مرنة تتغير في ضوء المتغيرات والظروف المحيطة تبعاً لمقتضيات المصلحة، والأخيرة من اجتهاد الفقهاء المسلمين في كل عصر⁽³⁾، فيجوز للعلماء المجتهدين أن يختاروا من الأحكام ما يروونه مناسباً لمستجدات الحياة وفق مقاصد الشريعة المعتمدة.

(1) انظر: حسين حسين شحاتة، المرجع السابق، ص. 11.

(2) انظر: المرجع نفسه، ص. 19-30.

(3) المرجع نفسه، ص. 11.

إن مهمة الثبات هو ضبط الحركة البشرية والتطورات الحيوية فلا تمضي شاردة على غير هدى.. مهمته وجود ميزان ثابت يرجع إليه الإنسان بكل ما يعرض له من تطورات، ومن أمثلة ذلك حلّ البيع، وحرمة الربا والقمار، والغش، والاحتكار، ومهمة التطور هو جعل الاقتصاد الإسلامي اقتصاداً مرنًا يواكب التطور الحاصل.

5/ الواقعية: الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي لا يميل إلى الخيال ، فهو واقعي في غاياته وطريقته لأنه يستهدف في مبادئه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية، فلا يكلف الإنسان مالا طاقة به.

6/ العالمية: جاء الإسلام صالحاً للتطبيق في كل زمان ومكان، والاقتصاد جزء من هذا الدين الخاتم، ولهذا جاء بأحكام كلية ومبادئ عامة تناسب كل مكان وزمان، وجمع بين الثبات والمرونة، واتسع لاجتهادات المجتهدين، وجعل الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يوجد ما يعارض نصاً، أو أصلاً ثابتاً أو مقصداً من مقاصد التشريع الإسلامي⁽¹⁾.

7/ الإنسانية: الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إنساني فالحلول التي يضعها لمشاكل الحياة الاقتصادية ترتبط بفكرته ومثله في العدالة، فكل أنواع النشاط في الحياة الاقتصادية في الإسلام خاضعة لقضية الحلال والحرم بما تعبر عنه هذه القضية من قيم ومثل، وبامتدادها أيضا إلى جميع الأنشطة الإنسانية، وألوان السلوك الإنساني حاكماً أو محكوماً، مشترياً أو بائعاً، مؤجراً أو مستأجراً، عاملاً أو عاطلاً، كل وحدة من هذه السلوكيات فيها إما حلال أو حرام ، وإما عدل أو ظلم، فمن ثم نستطيع القول بأن التوجيهات الإسلامية تقدم لنا تصوراً عاماً للاقتصاد الإسلامي كما تضع لنا أصولاً كلية نتهدي بها حين التنفيذ.

8/ اقتصاد موضوعي: عدم التفريق في التعامل، كالأمانة مع الكل (مسلمين وغير مسلمين) وتحريم الربا للكل، والتعاون على الخير مع الكل.

9/ الرقابة المزدوجة: عندما يضع أي نظام بشري مبادئه وقوانينه فإن التطبيق يحتاج إلى جهاز الرقابة، ويستطيع الناس مخالفة هذا النظام ما داموا بعيدين عن أعين الرقباء، أما في الإسلام فالنشاط الاقتصادي يخضع لرقابتين: رقابة بشرية، ورقابة ذاتية. والرقابة البشرية تتمثل في مراقبة النشاط الاقتصادي والأسواق (وظيفة الحسبة). وإحساس المسلم أن الله - عز وجل - أحل كذا وحرم كذا، يفرض رقابة ذاتية، لذلك رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي كسلوكه في عبادته.

(1) انظر: حسين حسين شحاتة، المرجع السابق، ص.11.

المطلب الثالث

أسس الاقتصاد الإسلامي

1/ حرية الكسب والتحصيل بطرق شرعية: لم تضيق الشريعة الإسلامية الخناق على الناس في طرق كسبهم من الرزق المقدر لهم شريطة ألا يتعدى ذلك المنهج الذي رسمه الله لهم وألا يخرج عن إطاره، وعلى الفرد أن يختار بعد ذلك العمل الذي يريده من حرف يدوية، وصناعة آلية، ومن بيع وشراء وما إلى ذلك بصور فردية أو جماعية، مادام ذلك الكسب والتحصيل بطرق شرعية نظيفة.

2/ تمجيد العمل: مجّد الإسلام العمل وحثّ عليه ولم يرضَ أن يعيش الإنسان عاطلاً كسولاً أو يعيش عالاً على غيره، ولم يتحرّز الإسلام من التجارة بل على العكس من ذلك حثّ عليها فالنبي صلى الله عليه وسلم اشتغل بنفسه في التجارة.

3/ تحريم الربا: حرّم الإسلام التعامل بالربا واعتبره من أشنع الجرائم الاقتصادية وتوعّد صاحبه بالمحق والعقوبة في الدنيا والآخرة، وحكمة هذا التحريم ترجع إلى منع استغلال حاجة المحتاجين إلى الاقتراض، وحتى لا يوحد في المجتمع المسلم طبقة تعيش على دخل رأس مالها دون أن تبذل جهداً في العمل، أو دون أن تتعرّض لاحتمالات الكسب والخسارة التي تتميز بها المشروعات الاقتصادية بمختلف أنواعها، والمال هو أداة لقياس القيمة ووسيلة للتبادل التجاري، وليس سلعة من السلع، فلا يجوز بيعه وشراؤه (ربا الفضل) ولا تأجيله (ربا النسيئة).

4/ ترك النشاط الاقتصادي يسير سيرا طبيعياً: تتحد الأسعار في النظام الاقتصادي الإسلامي وفق قانون العرض والطلب دون تدخل من الدولة إلا في الحالات الاستثنائية وحالة الضرورة.

5/ المشاركة في المخاطر: وهي أساس الاقتصاد الإسلامي وعماده، وهي الصفة المميزة له عن غيره من النظم، فالمشاركة في الربح والخسارة هي قاعدة توزيع الثروة بين رأس المال والعمل، وهي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع.

6/ موارد الدولة: لا ينفرد هذا النظام عن غيره في هذا الباب إلا في وجود الزكاة كمورد ينفرد به الاقتصاد الإسلامي، وهي أشبه شيء بالضرائب، لكنها ضرائب على المدخّرات للتشجيع على الإنفاق بدلا من الكنز، مما يدفع عجلة الاقتصاد والإنتاج للدوران.

7/ حماية الملكية الخاصة: يقوم الاقتصاد الإسلامي على إقرار الملكية الخاصة والملكية العامة، ويحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما؛ وكان التوفيق بينهما ممكناً، أما لو حصل التعارض فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

فالنظام الاقتصادي الإسلامي يحمي الملكية الخاصة، فمن حق الأفراد تملك الأرض والعقار ووسائل الإنتاج المختلفة مهما كان نوعها وحجمها، بشرط أن لا يؤدي التملك إلى الإضرار بمصالح عامة الناس، وألاً يكون في الأمر احتكار لسلعة يحتاجها العامة، وهو بذلك يخالف النظام الشيوعي الذي يعتبر أن كل شيء مملوك ملكية عامة على المشاع.

8/ الملكية العامة: تظل المرافق المهمة لحياة الناس خاضعة لملكية الدولة أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية لحياة الناس ومصالح المجتمع، وهو يخالف في ذلك النظام الرأسمالي الذي يبيح تملك كل شيء.

والأعيان التي تتحقق فيها الملكية العامة هي الأعيان التي نص الشارع على أنها مشتركة بين الجماعة، ومنع أن يجوزها الفرد وحده، وهي تتحقق في ثلاثة أشياء:

أ/ ما هو من مرافق الجماعة: ويشمل كل شيء يعتبر من مرافق الناس عموماً، وقد بيّنها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: « الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْكَلِّ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ »⁽¹⁾.

والمنع من استئثار الأفراد بملكية هذه الأشياء معلل لكونها من مرافق الجماعة، وعلى ذلك، فإن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدمًا، فكل شيء يتحقق فيه كونه من مرافق الجماعة يعتبر ملكاً عاماً، وضابط ما هو من مرافق الجماعة هو أن كل شيء إذا لم يتوفر للجماعة تفرقت في طلبه⁽²⁾.

ب/ المعادن التي لا تنقطع: المعادن قسمان: قسمٌ محدود المقدار بكمية ليست كبيرة فهذا يمكن للأفراد تملكه، ويعامل معاملة الرِّكَّازِ⁽³⁾، ويدفع صاحبه الخمس، وقسمٌ غير محدود المقدار، وهو الذي له

(1) رواه: أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمّد كامل قره بللي، ط1، دار الرسالة العالمية، 2009، كتاب البيوع، باب في منع الماء، ج5، ص344. حديث رقم "3477"؛ ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، دار الرسالة العالمية، 2009، كتاب الرهون، بابُ الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ، ص3. 528. حديث رقم "2472"؛ البيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1994، كتاب إحياء الموات، باب ما لا يجوز إقطاعه من المعادن، ج6، ص150. حديث رقم "11614".

(2) تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط6، دار الأمة، لبنان، 2004، ص219.

(3) الرِّكَّاز: جمعه أركزة: وهو ما أوجده الله في الأرض من المعادن في حالتها الطبيعيّة وهو في الغالب ذو قيمة اقتصادية لاحتوائه على موادّ نافعة. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ط1، عالم الكتب، بيروت، 2008، ص935.

مادة سائلة، ولا يمكن أن ينفد، فهذا تبقى ملكيته عامة، ولا يجوز أن يملك ملكية خاصة⁽¹⁾، يدل على ذلك ما روي عن أبي بصير بن حمّال: أنه وقد إلى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فاستقطعه الملح، فقطعه له، فلما أن ولى قال رجلٌ من المجلس: أتدري ما قطعت له؟ إنما قطعت له الماء العِدَّة⁽²⁾، قال: فانتزع منه⁽³⁾.

وفي رأبي أن ضابط ما يجوز تملكه من المعادن وما لا يجوز تملكه منها يرجع إلى خطر هذه المعادن وأهميتها، فكل المعادن الاستراتيجية ذات الأهمية الكبيرة ينبغي أن تعود ملكيتها للجماعة، حتى ينتفع بها جميع أفراد الأمة، ولا يجوز بحال أن يستأثر بملكيتها الأفراد، لما يترتب عن ذلك من الضرر الكبير الذي يلحق بالجماعة، سواء أكانت هذه المعادن جامدة أم سائلة، ويشمل هذا النوع مناجم المعادن النفيسة كالذهب والفضة، ومناجم الحديد والفوسفات والنحاس، واليورانيوم، وآبار البترول والغاز ونحوها.

ج/ الأشياء التي طبيعة تكوينها تمنع اختصاص الأفراد بها: وهي الأعيان التي تشمل على المنافع العامة، كالأنهار والبحيرات والبحار والطرق والمساجد والملاجئ والحدائق والمنتزهات ونحوها⁽⁴⁾.

(1) تقي الدين النبهاني، المرجع السابق، ص.ص. 220 ن 221.

(2) الماء العِدَّة: الكثير الذي لا انقطاع لمادته، كماء العيون، وجمعه: أعداد.

(3) رواه: أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب ما جاء في إقطاع الأرضين، ج.4 ص.476. حديث رقم "3064"؛ النسائي أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي، ج.3، ط1، 1997، دار الكتب العلمية، بيروت، كتاب إحياء الموات، باب الحث على إحياء الموات، ص. 406، حديث رقم "5767"؛ الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ج.1، ط2، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، 1983، ص.278، حديث رقم "808".

(4) انظر: تقي الدين النبهاني، المرجع السابق، ص.ص. 221، 222.

خاتمة

في نهاية هذا البحث نأمل أن يكون هذا العمل بمثابة إطار مرجعي لطلبتنا الأعزاء، يسترشدون به في فهم القضايا الاقتصادية، وقد حاول الباحث تبسيط المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية ليسهل على القارئ غير المتخصص فهمها واستيعابها، ويحسن بنا أن نختتم هذه المطبوعة ببعض النتائج:

- أهمية دراسة الاقتصاد السياسي لعلاقته الوطيدة بالحياة اليومية لجميع الأفراد وتأثيره البالغ على شتى أمور حياتهم اليومية، ومحاولة فهم القرارات الاقتصادية التي تتخذها الحكومات لزيادة الدخل القومي وتحسين الاقتصاد.

- أدت محاولة الإنسان - عبر مختلف الأزمنة والأمكنة - حلّ المشكلة الاقتصادية لى تبلور مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي ساهمت في تطور المستوى المعيشي للأفراد.

- الفكر الاقتصادي في العصور القديمة والعصور الوسطى كان بصورة عامة مشوبا بالأفكار الفلسفية والدينية.

- تطور علم الاقتصاد السياسي في العصر الحديث وبروزه كعلم مستقل له مبادئه وأصوله التي يعتمد عليها.

- أدت التطورات المتلاحقة للاقتصاد السياسي إلى نشأة الأنظمة الاقتصادية الكبرى، متمثلة في النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والنظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

- أدت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة إلى ظهور النظام الاقتصادي الإسلامي، كنظام مستقل في مبادئه وأسسها، يمكن أن يكون بديلا للأنظمة الاقتصادية القائمة.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- آدم سميث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة: حسني زينة، ج.1، ط.1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007.
- إبراهيم كبه، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ج.1، ط.1، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970.
- أبو أحمد رضا طالب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، ط.1، دار مجدلاوي، الأردن، 2006.
- أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، ط.1، دار الرسالة العالمية، 2009.
- أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، ط.1، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2005.
- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج.2، ط.1، عالم الكتب، بيروت، 2008.
- ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، تحقيق: خليل شحادة، ط.2، ج.1، دار الفكر، بيروت، 1988.
- ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط.1، دار الرسالة العالمية، 2009.
- ابن منظور الأفرريقي، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج.3، ط.1، دار صادر، بيروت.
- بويلي سكينه، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقرئزي، أطروحة دكتوراه، 2015، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1. (غير منشورة).
- البيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط.1، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1994.
- تامر البطراوي، أبحاث في الاقتصاد السياسي - النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة، ط.1، دار بيول، الإسكندرية، 2017.
- تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط.6، دار الأمة، لبنان، 2004.
- توم جي بالمر، أخلاقيات الرأسمالية، ترجمة: محمد فتحي خضر، ط.1، 2013، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر.
- جون كينيث جالبرت، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 261، سبتمبر 2000.

- جون ماريند كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عيداروس، ط1، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبو ظبي، 2010.
- حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1995.
- حسين حسين شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2008.
- ديفيد بواز، المنافسة والتعاون، ضمن كتاب أخلاقيات الرأسمالية.
- ديفيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، ترجمة: يحيى العريضي وحسام الدين حضور، ط1، دار الفرقد، سوريا، 2015.
- الذهبي أبو عبد الله شمس الدين، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج.8، ط.9، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993.
- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.
- زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي - نظرة تاريخية مقارنة، منشورات كتب عربية، دون تاريخ النشر ومكانه.
- سيد شوربجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، طبع جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1989.
- السيّد مُحَمَّد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة.
- الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ج.1، ط2، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، 1983.
- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، ط1، دار وائل، الأردن، 2001.
- فينشنزو فيتيللو، الفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة: محمد إبراهيم زيد، مصر، الدر المصرية للتأليف والنشر.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، الإسكندرية، 1993.

- محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
- مجموعة من المؤلفين، الكتاب الأسود للرأسمالية، ترجمة: أنطوان حمصي، ط1، دار الطليعة الجديدة، سوريا 2006.
- مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، الأردن، 2008.
- مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، طبع مركز التعليم المفتوح، جامعة القاهرة، 2007.
- المعهد البيلوغرافي - ألمانيا، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، ترجمة: هاني صالح، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2008.
- المقريري أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: كرم حلمي فرحات، ط1، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، مصر، 2007.
- الموسوعة العربية العالمية، ط.2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، السعودية، 1999.
- نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مقرر دراسي كود 515، جامعة بنها، مصر.
- النسائي أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي، ج3، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
- هايل عبد المولى طشطوش، المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل، من منظور اقتصادي إسلامي، بحث مقدّم لمنتدى الاقتصاد الإسلامي، دبي، 2015.
- ولييب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- موسوعة ويكيبيديا <https://ar.wikipedia.org/wiki>

فهرس الأعلام المترجم لهم

الرقم	اسم العلم	الصفحة
01	أرسطو	09
02	أنطوان دي مونتكرتيان	09
03	ريمون باغ	10
04	آدم سميث	10
05	كارل ماركس	11
06	أفلاطون	31
07	سان توماس الأكويني	40
08	القاضي أبو يوسف	44
09	عبد الرحمن بن خلدون	44
10	تقي الدين المقرزي	48
11	دافيد ريكاردو	59
12	توماس روبرت مالتوس	60
13	جان بابتيست ساي	60
14	ألفرد مارشال	67
15	جون ماينرد كينز	69

فهرس الموضوعات

01	مقدمة
06	الفصل الأول: مدخل تمهيدي
08	المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي
08	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد
08	الفرع الأول: تعريف الاقتصاد
11	الفرع الثاني: موضوع علم الاقتصاد السياسي
13	المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى
15	المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية
15	المطلب الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية
15	الفرع الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية
16	الفرع الثاني: خصائص المشكلة الاقتصادية
18	المطلب الثاني: عناصر المشكلة الاقتصادية وأركانها
18	الفرع الأول: عناصر المشكلة الاقتصادية
24	الفرع الثاني: أركان المشكلة الاقتصادية
26	الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي
28	المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة
28	المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في مصر الفرعونية
30	المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند الإغريق (اليونان)
30	الفرع الأول: ملامح الفكر الاقتصادي عند الإغريق
31	الفرع الثاني: بعض رواد الفكر الاقتصادي عند الإغريق
36	المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي عند الرومان
38	المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى
38	المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في أوروبا (فكر المدرسين)
38	الفرع الأول: ملامح الفكر الاقتصادي
40	الفرع الثاني: فكر المدرسين

43	المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند المسلمين
43	الفرع الأول: ملامح الفكر الاقتصادي عند المسلمين
44	الفرع الثاني: بعض المفكرين الاقتصاديين المسلمين
50	المبحث الثالث: تطور الفكر الاقتصادي في العصر الحديث
50	المطلب الأول: المدرسة التجارية
50	الفرع الأول: عوامل ظهور المدرسة التجارية
52	الفرع الثاني: مبادئ الفكر الاقتصادي عند التجار
54	الفرع الثالث: الاتجاهات السياسية المختلفة للتجار
55	المطلب الثاني: المدرسة الطبيعية
59	المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية التقليدية
59	الفرع الأول: نشأة المدرسة الكلاسيكية وعوامل ظهورها
61	الفرع الثاني: مبادئ وأسس المدرسة الكلاسيكية
67	الفرع الثالث: المدرسة الكلاسيكية الحديثة
69	المطلب الرابع: المدرسة الكينزية
69	الفرع الأول: عوامل ظهور المدرسة الكينزية
70	الفرع الثاني: مبادئ الاقتصاد الكينزي
75	الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية
77	المبحث الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي
77	المطلب الأول: تعريف النظام الرأسمالي وعوامل ظهوره
77	الفرع الأول: تعريف النظام الرأسمالي
78	الفرع الثاني: العوامل التي أدت إلى نشأة الرأسمالية
79	المطلب الثاني: خصائص النظام الرأسمالي
82	المطلب الثالث: تقييم النظام الرأسمالي
82	الفرع الأول: مزايا النظام الرأسمالي
82	الفرع الثاني: عيوب النظام الرأسمالي
85	المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي

85	المطلب الأول: تعريف النظام الاشتراكي
86	المطلب الثاني: خصائص النظام الاشتراكي
89	المطلب الثالث: تقييم النظام الاشتراكي
89	الفرع الأول: مزايا النظام الاشتراكي
89	الفرع الثاني: عيوب النظام الاشتراكي
91	الفرع الثالث: النظام الاقتصادي المختلط
92	المبحث الثالث: الاقتصاد الإسلامي
92	المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي
93	المطلب الثاني: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي
95	المطلب الثالث: أسس الاقتصاد الإسلامي
98	خاتمة
99	قائمة المصادر والمراجع
102	فهرس الأعلام
103	فهرس الموضوعات